وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

جامعة العربي التبسي –تبسة-

كلية الحقوق و العلوم السياسة.

قسم العلوم السياسة.

دور القوة الناعمة في توجيه السياسة الخارجية الإيرانية.

مذكرةمكملة لنيل شهادة الماستر اكاديمي"ل.م.د" في العلوم السياسة،

-تخصص،دراسات استراتيجية -.

إعداد الطلبة:

- عبد الجبار رزق الله.
- إيمـــان رحالـــي.

إشراف الأستاذ:

* فتحي معيفي.

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tébessa

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
محمد الصديق بوحريص	أستاذ مساعد قسم "أ"	رئيســـــــا
فتحي معيفـــي.	أستاذ مساعد قسم "أ"	مشرفا ومقررا
رفيق بن حصير.	أستاذ مساعد قسم "أ"	عضوا مناقشا

الموسم الجامعي:2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة

وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى انجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات،

ونخص بالذكر الأستاذ المشرف " **فتحي معيفي**"الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لنافي إتمام هذا البحث.

الإهـــــــداء

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما

إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما

إلى العزيزين:"أمي" و"أبي" حفظهما الله لي.

إلى "الزوجة" الغالية.

إلى قرة عيني "نزيم عبد الرحمان".

إلى إخوتي و اخواتي: عبد المجيد، العايش، سوزي، إلهام.

إلى أصدقائي : رمزي، خالد،.. والموقر صديقي العزيز "وليد"

وإلى كل ذي طالب علم

أهدي ثمرة مجهوداتي لهم جميعا ولا أستثني أحدا

عبد الجبار

الإهـــــــداء

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما

إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما

إلى العزيزين:أمي (حفظها الله) وأبي (رحمه الله)

إلى زوجي العزيز "فاروق"ـــــــــــــــــــــــــــ

إلى فلذة أكبادي:أسماء، خليل الرحمان، سيف الإسلام، فرح.

أهدي لهم جميعا ثمرة مجهوداتي الخالصة.

إيمـــــان

مقدمة.

خطة الدراسة:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة.

✓ المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقوة الناعمة.

- **المطلب الأول: تعريف القوة الناعمة.**
- **المطلب الثاني: تطور مفهوم القوة الناعمة.**
- **المطلب الثالث:المفاهيم ذات لاصلة بالقوة الناعمة.**

✓ المبحث الثاني: مقاربة مفاهيمية للسياسة الخارجية.

- **المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية.**
- **المطلب الثاني: خصائص السياسة الخارجية.**
- **المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية.**
- **المطلب الرابع: علاقة السياسة الخارجية بالمفاهيم الأخرى.**

الفصل الثاني: السياسة الخارجية الإيرانية.

✓ المبحث الأول: دراسة عامة للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

- **المطلب الأول: دراسة جيواستراتيجية.**
- **المطلب الثاني: دراسة اجتماعية وسكانية.**
- **المطلب الثالث: النظام السياسي في إيران.**

✓ المبحثالثاني: تفعيل السياسة الخارجية الإيرانية.

- **المطلب الأول: تطوير السياسة الخارجية الإيرانية.**
- **المطلب الثاني: السياسة الخارجية الإيرانية إقليميا.**

- **المطلب الثالث: السياسة الخارجية الإيرانية دوليا.**

الفصل الثالث: وسائل توظيف القوة الناعمة ومستقبلها في السياسة الخارجية الإيرانية

- ✓ **المبحث الأول: وسائل توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الإيرانية.**

- **المطلب الأول: الوسيلة الدبلوماسية.**
- **المطلب الثاني: الوسيلة الثقافية.**
- **المطلب الثالث: الوسيلة الإقتصادية.**

- ✓ **المبحث الثاني: مستقبل القوة الناعمة في السياسة الخارجية الإيرانية.**

- **المطلب الأول: تصاعد دور القوة الناعمة في السياسة الخارجية الإيرانية.**
- **المطلب الثاني: القوة الذكية في السياسة الخارجية الإيرانية كمقترب وسيط لمواجهة التحديات وتحقيق الأهداف.**

الخاتمة

يعد مفهوم القوة أحد أهم المفاهيم في حقل العلاقات الدولية حيث انه مفهوم محوري في فهم التفاعلات الدولية فهو مفهوم عام وشامل ويرتبط بمجموعة من العوامل داخل علاقة عكسية مؤثرة ،وتؤثر القوة على السياسة الخارجية بشكل خاص لان تحقيق أهداف السياسة الخارجية يعتمد على القوة.

ولقد طرأت تطورات عديدة على مفهوم القوة حيث ارتبط المفهوم التقليدي للقوة بالقوة الصلبة (Hard power)،بما يمثل من قوة عسكرية وقوة اقتصادية والذي يعتمد على الإكراه والضغط من أجل تحقيق ما تسعى إليه الدول.

و تعتمد القوة الصلبة على المقدرات المادية للدولة والعسكرية،والاقتصادية ،و البشرية، والموقع الجغرافي ولكن بدأت أهمية القوة الصلبة تتراجع في العلاقات الدولية وخاصة في مستوى السياسة الخارجية بسبب ما خلفه استخدام القوة الصلبة من أثار ومخلفات وبدأ الرأي العام يرفض استخدام هذا النوع من القوة،إضافة إلي التطورات التي شهدها النظام الدولي وظهور فواعل غير الدول والثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي وبروز ظواهر كالعولمة وأهمية وسائل الاتصال والإعلام، حيث بدأت الفواعل الدولية تهتم بالوسائل ذات التأثير الثقافي والقيم من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية.

فقد برز مفهوم القوة الناعمة (soft power) الذي يعتمد على مقومات الثقافة، والقيم،والسياسات الخارجية وستخدم عناصر الجدب والاستقطاب وإبعاد ذات التأثير المعنوي، فقد أدى بروز مفهوم القوة الناعمة إلى توجه الدول إلي الاعتماد على القوة الناعمة من اجل تحقيق أهداف سياستها الخارجية واستخدام الوسائل اللينة ذات التأثير المعنوي التي لديها القدرة على تحقيق النتائج الموجودة دون اللجوء إلي الإكراه والضغط على الآخرين أن يفعلوا ما تريد باستخدام الوسائل الخشنة،وازداد دور القوة الناعمة كمؤثر قوى في العلاقات الدولية.

وقد برزت إيران كقوة إقليمية صاعدة ترتكز على القوة الناعمة ووسائلها في سياستها الخارجية من أجل تحقيق أهدافها و تطلعاتها على الساحة الدولية،وما ساعد إيران على توظيف القوة الناعمة ما تمتلكه من مقومات تؤهلها لاستخدامها والاعتماد عليها في سياستها الخارجية،فقد أصبح للقوة الناعمة دور كبير في السياسة الخارجية الإيرانية وقد انعكس دلك عل توجهاتها ومكانتها على المستويين الإقليمي والدولي.

1. أهمية الدراسة:

تتضح أهمية الدراسة، في توضيح مفهوم القوة الناعمة والأهمية التي يحظى بها هذا المفهوم في حقل العلاقات الدولية،ودور هذا المفهوم في توجهات السياسة الخارجية الإيرانية وحجم القوة الناعمة التي يمتلكها إيران، إضافة لأهمية هذه الدراسة تأتي من حداثة هذا الموضوع.

2. أهداف الدراسة :

تهدفهذه الدراسة إلي تسليط الضوء على موضوع مهم ومؤثر في المشهد السياسي الإقليمي والدولي ألا وهو دور القوة الناعمة في توجهات السياسة الخارجية الإيرانية وكيف وظفت تلك القوة في سياستها الخارجية وما تملكه الجمهورية الإسلامية من مقومات ومرتكزات لقوتها الناعمة.

3. أسباب اختيار الموضوع: أسباب ذاتية وأسباب موضوعية

أ- أسباب ذاتية:

- الرغبة لدينا في دراسة الموضوع خاصة مع الزخم الإعلامي للسياسة الخارجية الايرانية و الذي افرز لنا اهتمام بالموضوع.
- تناسب قدراتنا لدراسة الموضوع من أجل بحث علمي هادف.

ب- أسباب موضوعية:

- التعرف على أبرز المقاربات المفاهيمية في السياسية الخارجية وللقوة الناعمة.
- الكشف على السياسة الخارجية الإيرانية وأبرز الآليات الديبلوماسية المعتمدة لذلك.
- تحديد القوة الناعمة الإيرانية والكيفيات المتخذة في توظيفها.

4. إشكالية الدراسة:

تكمن إشكالية الدراسة في قدرة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في توظيف القوة الناعمة في سياستها الخارجية من أجل أهدافها وتطلعاتها في البيئة الدولية وماهو دور الذي تتجه فيه القوة الناعمة في السياسة الخارجية الإيرانية ومنه نطرح الإشكالية التالية / ماهو دور القوة الناعمة في توجهات السياسة الخارجية الإيرانية؟

الأسئلة الفرعية :

1- في ما تتمثل الأصول المعرفية للقوة الناعمة والسياسة الخارجية الإيرانية ؟

2- ما هو الإطار المعرفي للسياسة الخارجية الإيرانية ؟

3- كيف وظفت إيران القوة الناعمة وما مستقبلها في السياسة الخارجية الإيرانية ؟

5. فرضية الدراسة:

تسعي هذه الدراسة لإثبات فرضيتان ؟

- ✓ **الفرضية الأولي :** رغم المعوقات التي تواجه الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلا أنها أصبحت أحد أطراف المجتمع الدولي الذي يؤثر في توازنات القوى.
- ✓ **الفرضية الثانية:** توجه إيران لاستخدام القوة الناعمة وتوظيف وسائلها(الثقافية، السياسات الخارجية والقيم) في سياستها الخارجية.

6. الإطار الزماني والمكاني

أ/ الإطار الزماني: تتمحور دراستنا الزمانية في حصر سلوك ايران تجاه سياستها الخارجية، ابتداءا من بداية الألفية إلى غاية يومنا هذا

ب/الإطار المكاني: تمحور دراستنا في تحديد الحيز المكاني لتوظيف السياسة الخارجية الايرانية على المستوى الاقليمي والدولي وهو ما انحصرت فيه دراستنا مكانيا.

7. الإطار المنهجي للدراسة:

اعتمدنا في الدراسة على استخدام منهجين :

- **منهج دراسة حالة:** وهذا يتضح من خلال دراستنا للموضوع من خلال محل الدراسة، للسياسة الخارجية الإيرانية.
- **منهج المقارن:**من خلال تتبع ابرز السلوكيات تجاه القوة الناعمة الايرانية و الدول الأخرى كالولايات المتحدة والوحدات محل الدراسة (اقليميا و دوليا).

8. الدراسات السابقة:

يعد هذا الموضوع من المواضيع الحديثة نسبيا في حقل العلاقات الدولية لدلك فان الباحث واجه صعوبة كبيرة في تجميع المصادر، ويمكن إجمال الدراسات السابقة بالاتي:

1- كتاب "القوة الناعمة في السياسة الخارجية:دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان مند 2005 " للكاتبة سماح عبد الصبور عبد الحي وتتحدث تلك الدراسة عن مفهوم حديث نسبيا وهو مفهوم "القوة الذكية" الذي طبقته على السياسة الخارجية الإيرانية مند 2005 والقوة الذاكية هي تلك القوة التي تقوم على الجمع بين القوة الناعمة وأدواتها من ناحية والقوة الصلبة العسكرية أو الصلبة واستمرار حالة التسلح من ناحية أخرى ،فإيران كقوة إقليمية بارزة في الشرق الأوسط،ساعية للعب دور

ريادي هام بالمنطقة استطاعت تطبيق وتوظيف تلك القوة الذاكية، فهي من ناحية تعطى اهتماما كبيرا للناحية العسكرية إلي جانب تعزيزه عن طريق استمرارها في برنامجها النووي وزيادة قدرتها العسكرية بالرغم من كافة الضغوط الدولية إلا أنها بالمقابل أكدت على أهمية القوة الناعمة في السياسة الخارجية.

2- كتاب "السياسة الخارجية الإيرانية: مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن روحاني" للدكتور ياسر عبد الحسين ،وقد تناول موضوع استراتيجيات وتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية وبين مقومات القوة الناعمة الإيرانية وتوظيف إيران لتلك المقومات في سياستها الخارجية وأكد على تزايد اعتماد السياسة الخارجية الإيرانية على القوة وخاصة على الوسائل الدبلوماسية والثقافية.

3- كتاب (معرفة القوة الناعمة الإيرانية) للكاتب الإيراني عسكر قهرمان بور ،الذي أوضح فيه مرتكزات القوة الناعمة الإيرانية وما تمتلكه الثورة الإسلامية الإيرانية من قوة ناعمة وانعكاس دلك على العالم ،وان القوة الناعمة ليست حكرا على الدول العظمى .

9. تقسيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلي ثلاثة فصول فضلا عن المقدمة والخاتمة التي تضمنت الاستنتاجات، حيث تناول الفصل الأول الإطار ألمفاهيمي، وقد تم تقسيمه إلي مبحثين، المبحث الأول فيه ثلاث مطالب:

المطلب الأول تعريف القوة الناعمة، والمطلب تطور مفهوم القوة الناعمة، والمطلب الثالث، المفاهيم ذات الصلة بالقوة الناعمة و حيث تضمن المبحث الثاني أربع مطالب: المطلب الأول مفهوم السياسة الخارجية، والمطلب الثاني خصائص السياسة الخارجية، ثم المطلب الثالث. العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية، والمطلب الرابع: علاقة السياسة الخارجية بالمفاهيم الأخرى.

وجاء في الفصل الثاني السياسة الخارجية الإيرانية ويتكون من مبحثين وكل مبحث من ثلاثة مطالب: بالنسبة للمبحث الأول تطرقنا إلى: المطلب الأول: دراسة جيواستراتيجية .المطلب الثاني: دراسة اجتماعية وسكانية و المطلب الثالث: النظام السياسي في إيران، والمبحث الثاني: تطرقنا فيه إلى المطلب الأول: تطور السياسة الخارجية الإيرانية، والمطلب الثاني: السياسة الخارجية الإيرانية إقليميا، والمطلب الثالث: السياسة الخارجية الإيرانية دوليا

أما الفصل الثالث والأخير فق تضمن وسائل توظيف القوة الناعمة ومستقبلها ويحتوى على مبحثين ،المبحث الأول يحتوي على ثلاثة مطالب المطلب الأول الوسيلة الدبلوماسية، المطلب الثاني الوسيلة الثقافية،المطلب الثالث الوسيلة الاقتصادية أما المبحث الثاني يتضمن مطلبين، الأولتصاعد دور القوة

الناعمة في السياسة الخارجية الإيرانيةو المطلب الثاني تمحور حولالقوة الذكية فيالسياسة الخارجية الإيرانية كمقترب وسيط لمواجهة التحديات وتحقيق الأهداف.

الفصل الأول

تعتبر القوة الناعمة إحدى وسائل السياسة الخارجية للدول، حيث تعتمد الدول في توجيه سياساتها الخارجية على القوة الناعمة باعتبار العامل الزمني المتطلب لمثل هاته الوسائل لمجابهة الأطراف الأخرى .

سنتطرق لتحديد مفهوما كل من القوة الناعمة و السياسة الخارجية في دراسة تأصيلية للموضوع إضافة علاقتهما بمختلف المفاهيم ذات الصلة و التي تخدم موضوعنا وتحديد أبرز المفاهيم التي تشير للقوة الناعمة و السياسة الخارجية و تتبع مسار تطورها عبر المراحل الزمنية وكذا تأثير التغير في الواقع الدولي على مستوى الوحدات مما اثر في تغير هاته الأخيرة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقوة الناعمة.

نتطرق في هذا المبحث لتحديد مفهوم دقيق للقوة الناعمة،ثم التعرف على نشأتها و جذورها، و التعريف بأهم المفاهيم ذات الصلة بها.

المطلب الأول: تعريف القوة الناعمة.

يعتبر "جوزيف ناي**(Jozef S. Nay)** "المنظر الأساسي لمفهوم القوة الناعمةيطرح ناي في مؤلفاته إستراتيجيات بارزة من أجل إنجاح سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في السياسة الدولية. و "ناي"، الذي شغل منصب مساعد سابق لوزير الدفاع الأمريكي، ودرس بدقة تكلفة حروب أمريكا الباهظة في أفغانستان والعراق، وجد أن و زن أمريكا الدولي لم يعد كما كان في السابق، وأن شعبية بلده قد تدنت بشكل حاد في البلدان الإسلامية. انطلق "ناي" من فكرة أن الناس قد عرفوا القوة الصلبة) المباشرة عسكرياً (والجبروت العسكري والاقتصادي للولايات المتحدة. وأدركوا، بالمقابل، أن استخدام القوة المباشرة والتهديدات الصريحة من شأنه أن لا يحقق النتائج المرجوة. في حين أن استخدام الوجه الثاني للقوة، أي القوة الناعمة، سيجذب الآخرين ويرفع مستوى الإعجاب بالسياسة الأمريكية. فالقوة الناعمة تجعل من الآخر يريد ما نريد من دون إرغام ! كما وإنها العنصر الثابت في السياسة و الديمقراطية، والمعين الأساس للقوة الصلبة، التي يفترض الحفاظ على هيبتها، وتخفيف انعكاساتها المعنوية السلبية على الولايات المتحدة[1].

ويقول فرانك فانبرت frank vibart أن التعريف الواسع للقوة الناعمة يأتي من نظرية العلاقات الدولية التي تشير إلى تحقيق الأهداف الدولية عن طريق الإقناع و التعاون بدلا من استخدام القوة المسجلة أو العقوبات الاقتصادية و غيرها من أشكال الإكراه.[2]

إن جوزيف ناي ، وضح مفهوم القوة الناعمة و الموارد التي تعتمد عليها هذه القوة ، فهي قدرة دولة للحصول على ما تريد عن طريق أشياء جاذبة بدلا من الإجبار و إن الموارد التي تعتمد عليها القوة الناعمة تتمثل بالثقافة و القيم السياسية البراقة و السياسات الخارجية القائمة على الحوار و التعاون و الاعتماد المتبادل .[3]

---

[1]-جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة محمد توفيق البجريمي، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007، ص ص.(4-5)

[2]-Frank Vibert. Soft Power and tines new-making, liberal .institute ,berlin,2008,pp5-6

[3]-جوزيف س.ناي ، القوة الناعمة : وسيلة النجاح في السياسة الدولية، مرجع سابق. ص32.

وتعرف القوة الناعمة بأنها" القدرة على التوصل إلى الغاية المطلوبة من خلال جذب الآخرين، وليس باللجوء إلى التهديد أو الجزاء. وهذه القوة تعتمد على الثقافة، و المبادئ السياسية، والسياسات المتبعة. و إذا تمكنت من إقناع الآخرين بأن يريدوا ما تريد، فلن تضطر إلى إنفاق الكثير بتطبيق مبدأ العصا والجزرة لتحريك الآخرين في الاتجاه الذي يحقق مصالحك" [1].

يمكننا من ناحية أولية استنتاج مغزى القوة الناعمة وما تشمل من أعمال مخططة ومنظمة، الغاية منها تثمير الطاقة السياسية، بهدف الهيمنة على القدرات والمقومات السياسية لدى الآخر المستهدف.بمعنى غزوه ثقافياً وأيديولوجياً، وتحويله إلى بلد مسيطر عليه من دون أن تظهر هوية الفاعل الحقيقي. والمقصود بالفاعل الحقيقي بشكل أساس، الولايات المتحدة الأمريكية، الناظم المولّد لنظرية القوة الناعمة، والأمين على مشروعيتها وإعطائها بعداً "أكاديمياً إستراتيجياً دونما وازع، وتحت عنوان زائف، يزعم تعزيز الخير العام لشعوب الأرض وحماية الديمقراطية من خلال منطق الفهم الأمريكي. إن حرص الولايات المتحدة على السلام العالمي ومسيرة الديمقراطية المزعومة يفترض تمايز عناصر القوة لديها، ولعل أفضل من عبر عن أماني الولايات المتحدة وضرورة تمايز قوتها هو "روبرت غايتس" (Robert M. Gates)، وزير الدفاع الأمريكي الحالي. ففي مؤتمر حول قضايا الدفاع.[2]

فالقوة الناعمة مصطلح يستخدم في نطاق نظرية العلاقات الدولية، ليشير إلى توظيف ما أمكن من الطاقة السياسية، بهدف السيطرة على سلوك واهتمامات القوى السياسية الأخرى المستهدفة من خلال وسائل ثقافية وأيديولوجية.[3]

المطلب الثاني: تطور مفهوم القوة الناعمة .

يعد مفهوم القوة الناعمة إحدى المفاهيم المركزية في العلاقات الدولية منذ القدم بالرغم م ن تطوره من فترة زمنية على أخرى وفقا للسياق المحيط و العوامل الدولية المؤثرة على طبيعتها، إن مفهوم القوة الناعمة هو المفسر الأساسي الذي يمكن الاعتماد عليه في فهم التفاعلات الدولية و المواقف التي تتخذها الفواعل المختلفة، حيث كان المفهوم التقليدي للقوة هو القوة الصلبة تعتمد بالأساس على المقدرات المادية لتحقيق الأهداف و المصالح و هذا ما تثبته المدرسة الواقعية و تم فهم التفاعلات الدولية من خلاله ولكن تطور مفهوم القوة و تعددت اتجاهاتها على مر التاريخ حتى العصر الحديث و التقدم التكنولوجي و ظهور مصطلحات و مفاهيم جديدة في العلاقات

---

[1]-جوزيف ناي،*القوة الناعمة: سبل النجاح في عالم السياسة الدولية*، ترجمة: إبراهيم محمد علي،بروجيكت سنديكيت، إبريل 2004.ص.1.

[2]-Secretary of Defense Reports 2006-2008 . Understanding The New Defense Policy

[3]-U.C. Manal ،Dictionary of Public Administration ،Sarup & Sons

الدولية ، فقد ظهر مفهوم جديد للقوة و هو القوة الناعمة التي تعتمد على العناصر غير المادية و الجذب في تحقيق الأهداف ة تعتبر القوة الناعمة من أهم المقومات للقوة .

إن مفهوم القوة الناعمة متجذر في الثقافات العالمية في الماضي والحاضر، و إن النخب العلمية و الفكرية و الثقافية في أرجاء العا لم دعت منذ انتهاء الحرب العالمية الثالثة على الأقل و ما تزال تدعو حتى يومنا هذا إلى التعايش السلمي و التفاعل الخصب بين الثقافات المختلفة و إلى ضرورة التخلي عن لغة القوة و تغليب ما يعرف اليوم بالقوة الناعمة على القوة الصلبة في العلاقات الدولية .[1]

كان الفلاسفة الصينيون أول ما نادوا باستخدام القوة الناعمة لتعزيز السلطة السياسية و منهم (لاوتسزي) في القرن السابع قبل الميلاد الذي قال : لا يوجد في كون مادة أنعم و أضعف من الماء ولكنه قادر على تفتيت الكثير من المواد الصلبة ، وقد طهر مفهوم في أدبيات العلاقات الدولية منذ مطلع التسعينيات و مطلع القرن العشرين لتأكيد على أهمية الأدوات غير العسكرية في تنفيذ السياسات الخارجية ، وقدرة الدولة على التأثير على غيرها من الدول و تحقيق أهدافها و مصالحها من خلال التأثير الثقافي ة الإيديولوجي ، كما أنها القدرة على الحصول على ما تريد من خلال الجذب لا من خلال العنف أو الإغراء ، و تنشأ من جاذبية ثقافة بلد ما من مبادئه السياسية ، وسياساته التي ينظر إليها على أنها مشروعة، فقد بدأ مفهوم القوة الناعمة بالظهور بعد سقوط الإتحاد السوفيتي و انتهاء الحرب الباردة ، و يعد مفهوم القوة الناعمة من المفاهيم الحديثة نسبيا التي جذبت اهتمام الباحثين و السياسيين على سواء من خلال الجاذبية و الفعل عن بعد .[2]

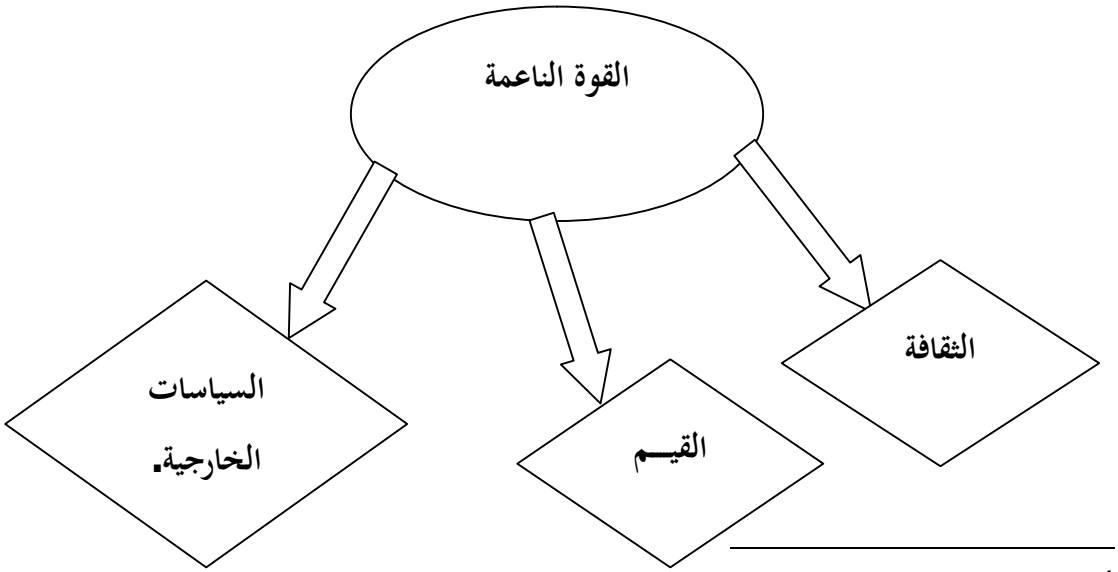

[1] سيد العزازي ، الفهم الصحيح للدبلوماسية مابين القوة الصلبة و القوة الناعمة و القوة الذكية : رؤية تطبيقية ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاقتصادية و السياسة و الاستراتيجية . شكبة المعلومات الدولية . الأنترنت 2013
www.democratic.de/?p=31089

[2] -علي زياد عبد الله العالي : مؤشرات القوة و التأثير في الإستراتيجية الأمريكية،ط1، دار السنهوري، لبنان، 2006،ص 25

المصدر: من إعداد الباحث.

و بالرغم من أن القوة الناعمة فكرة تأصيلية موجودة استخدمت منذ القدم إلا أنها أصبحت من المصطلحات و المفاهيم الحديثة في العلاقات الدولية و قد ظهر هذا المصطلح على يد الكاتب الأمريكي (جوزيف ناي) فإنه صاغ لبنات هذا المصطلح في كتابه (وثبة نحو القيادة bound to lead) الذي أصدره بداية التسعينيات من القرن الماضي ، ثم أعاد استخدامه في كتاب (مفارقة القوة الأمريكية the paradoxe of American power) عام 2002 ، حيث وضعه كعنوان فرعي صغير شمل عددا محدودا من الصفحات بلغ عددها 4 صفحات ، و إن كان قد استخدم المصطلح لأكثر من مكان في كتابه هذا ، توسع ناي فيما بعد في مفهوم القوة الناعمة فوضع كتابا عام 2004 بعنوان، (القوة الناعمة : وسيلة النجاح في السياسة الدولية soft power the means to success in world politics).[1]

فقد عرف ناي القوة الناعمة بأنها قدرة دولة ما للحصول على ما تريد عن طريق أشياء جاذبة بدلا من الإجبار و إن الموارد التي تعتمد عليها القوة الناعمة تتمثل بالثقافة و القيم السياسة البراقة و السياسات الخارجية القائمة على الحوار و التعاون و الاعتماد المتبادل.[2]

ويمكن القول أن القوة الناعمة ذكرها العديد من الكتاب في كتاباتهم السياسية و تعريفاتهم للقوة وتقسيماتهم لأنواع القوة ومصادرها قبل جوزيف ناي ، في ثلاثينيات القرن الماضي ، صاغ الفيلسوف و المفكر الإيطالي أنطونيو غراسي (1937-1982) نظرية أهمية الثقافة في مؤلفه الفلسفي المهم (دفاتر السجن) الذي تأثر به أجيال من الأنتليجينيسا الغربية و خاصة المحافظون الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا حيث أكد إن أهمية الرأسمالية لا تستند إلى القوة و المال و السلطة فحسب بل على عامل القبول الذي تكونه ثقافة الطبقة الحاكمة في أذهان الناس ، و إن هناك صراع ثقافيا ، بين النظامين الرأسمالي و الاشتراكي ، تتطلب استنهاض قنوات مختلفة ، كوسائل الإعلام ، و المؤسسات التربوية ، و الفكرية ، بهدف إنتاج ثقافة بديلة مواجهة ثقافة الهيمنة النابعة من قيم وفلسفة الرأسمالية ، فالقوة الناعمة تسعى للسيطرة على طريق الجذب و الوسائل الناعمة و السيطرة على الرأي لأحد أشكال القوة الناعمة لتحقيق ما تريد .[3]

إن القوة الناعمة ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية كأداة للسياسة الخارجية قبل أن تشكل كنظرية في علم السياسة على يد جوزيف ناي و كانت لهذه الأداة علاقة مباشرة بازدياد تأثير وسائل الاتصال الجماهيري و

[1]-عبد المنعم الحنفي، المعجم الشامل للمصطلحات الفلسفية، ط 3. مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000، ص 98.

[2]-علي حسين باكير ، اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية : القدرات و حدود التأثير ، مركز الجزيرة للدراسات . شبكة المعلومات الدولية . الأنترنت . studies.aljazeera.net 2013/04/20

[3]-جوزيف س.ناي. القوة الناعمة وسيلة نجاح في السياسات الدولة ، مرجع سبق ذكره ص 29 .

استند الصراع الإيديولوجي الغربي والاشتراكي رغم أن الموارد المولدة للقوة الناعمة في هذا الصراع كانت مختلفة، فممارسة القوة الناعمة لم تكن غير موجود قبل طرح ناي لها، فهذا المفهوم تعزز في فترة الحرب الباردة بين الإتحاد السوفيتي و الولايات المتحدة الأمريكية، حيث عمل الإتحاد السوفيتي على نشر الإيديولوجية الشيوعية و كانت الولايات المتحدة الأمريكية طوال فترة الحرب الباردة حتى قبله في الحرب العالمية الثانية تحارب الشيوعية، و هنا ظهر الاختلاف بين القوة الصلبة التي تع_تعمد على الهيمنة العسكرية (الشكل المباشر) و القوة الناعمة التي تعتمد على هيمنة العقول و الميول، أي (الشكل غير المباشر) ، القوة الناعمة لجأت غليها معظم دول العامل و خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى و الثانية و ظهور دعوات دولية للاعتماد الوسائل السلمية في حل الصراعات الدولية ، و خاصة بعد حدوث خسائر بشرية و اقتصادية هائلة نتيجة هذه الحروب ، إذ تولد شعور لدى الدول العظمى بأهمية الهيمنة و الغزو الثقافي دون اللجوء للصدام المسلح الذي سبب تدهور اقتصادياتها و عتادها العسكري و البشري ن إن القوة الناعمة هي أحد وسائل الدول للتأثير على الدول الأخرى بما يصب في مصلحتها و تعد من أكثر الأساليب استخداما في هذا القرن .

إن القوة الناعمة أصبح لها اليوم دور كبير في العلاقات الدوليةو تعتبر المقوم الأهم للقوة وهذا لا يعني الاستغناء أو التقليل من أهمية القوة الصلبة ولكن الاعتماد على القوة الصلبة وحده غير كلفي ، فمع التطور التكنولوجي الحاصل في وقتنا هذا و الثورة العلمية و الاتصالات أصبحت حاجة ملحة للتطور و استخدام القوة الناعمة التي تعتمد على الجذب و التأثير في الأفكار و المعتقدات التي هي عكس القوة الصلبة التي تعتمد على الإكراه و الوسائل العسكرية فإن القوة العسكر ية أثبتت ضعفها و عدم قدرتها على تحقيق الأهداف و جذب الآخرين وجعل الآخرين يقومون بما تريده أنت بدون الحاجة لاستخدام الأدوات العسكرية .[1]

المطلب الثالث : المفاهيم ذات الصلة بالقوة الناعمة.

- **الحرب الناعمة:**تعتبر الحرب الناعمة خلاصة تراكم مجموعة من السياسات والأفكار التي جرى تطبيقها بشكل مستقل على مراحل تاريخية متعاقبة وفي مواجهة أوضاع دولية مختلفة، بدأت من فكرة الاحتواء المزدوج التي اعتمدتها الاستراتيجيات والخطط الأميركية في التسعينات للتعامل مع البيئات والنظم المعادية لها وخاصة العراق وإيران، التي كانت تقوم على خلطة من السياسات ترتكز على الردع العسكري والعزل

[1]-يمنى سليمان ، القوة الذكية و الأبعاد دراسة تأصيلية ، المعهد المصري للدراسات ،2016/01/12 رابط المقالة : https://eipss-eg.org/القوة_الذكية_المفهوم_والأبعاد_دراسة_تأصيلية

السياسي والدبلوماسي والمقاطعة الاقتصادية. مروراً بعقيدة الصدمة والترويع . أو الصدمة والترهيب التي اعتنقتها وزارة الدفاع الأميركية في برامجها العسكرية منذ منتصف التسعينات.[1]

عرف ناي القوة الناعمة بأنها " القدرةعلى الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلاً عن الإرغام، وهي القدرة على التأثير في سلوك الآخرين للحصول على النتائج والأهداف المتوخاة بدون الاضطرار إلى الاستعمال المفرط للعوامل والوسائل العسكرية والصلبة، وهذا ما حصل مع الاتحاد السوفياتي حيث تم تقويضه من الداخل، لأن القوة لا تصلح إلا في السياق الذي تعمل فيه، فالدبابة لا تصلح للمستنقعات، والصاروخ لا يصلح لجذب الآخرين نحونا . [1]

وقد اقتبس الكاتب جوزيف ناي ثنائية الصلب والناعم من التقسيم المعروف لتكوين أجهزة أو قطع الكومبيوتر الذي يتألف من أدوات ناعمة software وأدوات صلبة hardware ، فهذا التقسيم راج في التسعينات على أثر انتشار الكومبيوتر والانترنت ..

وقد افرد قسما خاصا لعنوان " الطبيعة المتغيرة للقوة " وعلاقات وتوازنات القوة على المسرح الدولي، وتوصل إلى أهمية وضرورة تكامل القوة الناعمة إلى جانب القوة الصلبة، لما للقوة الناعمة من ميزات وخصائص تفوق عائدات القوة الصلبة، وسرد لتأثيرات وميزات الحرب الناعمة خلال الحرب الباردة مع الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية، وشرح للتكاليف الباهظة التي تدفع في حالة الحرب الصلبة على ضوء مجموعة من المتغيرات أبرزها عدم ردعية السلام النووي للمجموعات المسلحة المسماة " إرهابية " حيث إن السلاح النووي للمجموعات المسلحة المسماة "ارهابية" حيث ان السلاح النووي أصبح كالعضلات المربوطة، ولا يمكن استعماله لأسباب دولية وعملية إلا في الحالات الاستثنائية جداً ويكفي للاستدلال على ذلك خسارة أميركا للحرب ضد فيتنام بالرغم من امتلاكها للقدرات النووية، كما أن توسع انتشار تكنولوجيا الاتصال والإعلام، وما سماها "عولمة وديمقراطية المعلومات" ورخصها وتوفرها بسهولة ويسر في السوق العالمي، ويقظة المشاعر القومية والدينية، كل هذه العوامل قوضت من قدرة الدول الكبرى على منع التنظيمات الإرهابية من امتلاك هذه الوسائل واستخدامها للتسبب في إحداث الدمار للغرب، والنموذج الأكثر وضوحا لهذا الوضع الجديد إحداث 11 أيلول2001[2]

[1]-جوزيف ناي، القوة الناعمة ، مكتبة العبيكان 2007 ص 12 ، ص 20 .

[2]-جوزيف ناي ، مرجع سابق ص 20.

- **القوة الصلبة** :تتألف من عناصر القوة المادية : العسكرية والاقتصادية. وقد ارتبط الحديث عن هذا الشكل للقوة، خاصة القوة العسكرية بفكر المدرسة الواقعية.[1]

تبنى جوزيف ناي تعريفاً أوسع للقوة الصلبة، لا يقتصر على القوة العسكرية فقط، حيث رأى أنها تعني أيضاً القدرة على استخدام الجزرة عن طريق الأدوات الاقتصادية، بهدف التأثير على سلوك الآخرين[2]فالقوة الصلبة ،القوة الصلبة هي القوة العسكرية والتي تعني استخدام الجيش من أجل تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية ،وترتبط بالأسلحة والمعدات والتكنولوجيا العسكرية ،ومع تطور الأسلحة وظهور الأسلحة النووية والقنابل الذرية زاد من تعقد استخدام القوة العسكرية الصلبة في حل المشكلات ،وهناك من يقول أن الحرب هي امتداد للسياسة[3]. يشير مفهوم القوة الصلبة إلى المفهوم التقليدي للقوة والذي يعرف القوة على أنها القدرة على فرض السيطرة على الآخرين عن طريق الإكراه أو الحوافز المادية. وتعتبر المصادر الأساسية للقوة الصلبة هي القوة العسكرية والقوة الاقتصادية[4].

المصدر: من إعداد الباحث.

- **القوة الذكية**:تعد مفهوم القوة الذكية ليس مفهوماً جديدا أو مبتكراً وإنما هو نتاج الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة معاً ولكن وفقا لإستراتيجية محددة تجمع بينهم. ويعرف ارنست ويلسون القوة

[1]-Ernest J. Wilson, "Hard Power, Soft Power Smart Power", The American Academy of Political and Social Science, SAGE Publications, 2008, p.114

[2]-Joseph Nye Power in the Global Information Age : From Realists toGlobal,(NewYork, Routelage,2004)p. 5

[3]-القوة الصلبة و القوة الناعمة الروسيتان ،مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط ، بتاريخ 2016/01/06 ، رابط المقال http://www.beirutme.com/?p=19889:

[4]-جوزيف ناي، مرجع سابق، ص.74.

الذكية على أنها قدرة الفاعل الدولي على مزج عناصر القوة الصلبة والقوة الناعمة بطريقة تضمن تدعيم تحقيق الأهداف الفاعل بكفاءة وفعالية. ويحدد هذا التعريف مجموعة من الشروط الإضافية التي يجب توافرها لتحقيق القوة الذكية:[1]

- الهدف من ممارسة القوة فالقوة لا يمكن أن تكون ذكية دون أن يعرف ممارسوها الهدف من استخدامها والشعوب والمناطق المستهدفة من هذه القوة.
- الإدراك والفهم الذاتي للأهداف بالاتساق مع القدرات الإمكانيات المتاحة فلا يمكن للقوة الكية أن تعتمد على الأهداف دون تحديد عنصري الإرادة والقدرة على تحقيقها.
- السياق الإقليمي والدولي الذي سيتم في نطاقه تحقيق الأهداف.
- الأدوات التي سيتم استخدامها بالإضافة إلى وقت وكيفية توظيفها منفصلة أو مع غيرها.

فالفاعل بحاجة إلى إدراك مخزون الدولة من الأدوات والإمكانات ونقاط القوة ونقاط الضعف القيود على مقدرات القوة. فالقوة الذكية ليس فقط امتلاك المصادر الناعمة والصلبة والمزج بينهما بل القدرة على تحديد وقت استخدامها وأي نوعي القوة يفضل استخدامه في الموقف والقدرة على تحديد متى يتم الدمج بينهما وكيف يتم الدمج. فالاتجاه المركب لتفسير القوة من خلال القوة الذكية يعني التعامل مع عناصر القوة الناعمة والصلبة ليس على أساس كونهم منفصلين بل على التعامل معهم ككل والتعامل مع التداخل القائم بينهما.[2]

يقدم أرنست ويلسون في دراسته عن القوة الذكية مجموعة من التحديات التي تقف في وجه استخدام القوة الذكية والقدرة على إنجاحها. وتنقسم هذه التحديات إلى تحديين (يمكن إضافتهم لتحدي الفهم الصحيح لما تعنيه القوة الذكية) التحدي الأول هو التحدي المؤسسي والتحدي الثاني هو التحدي السياسي[3].

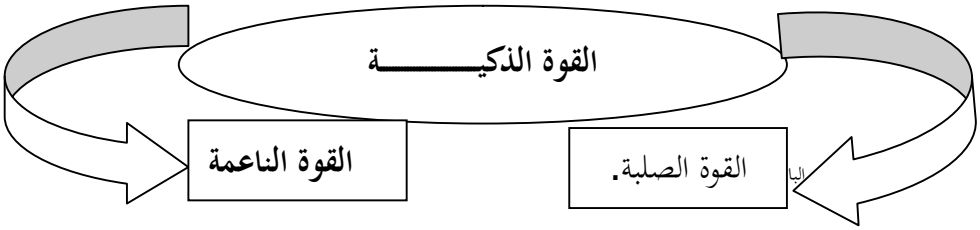

[1] -Ernest J. Wilson, III, "Hard Power, Soft Power, Smart Power", **Annals of the American Academy of Political and Social Science**, Vol. 616, Public Diplomacy in a Changing World (Mar., 2008), pp. 110-124, Published by: Sage Publications, Inc. in association with the American Academy of Political and Social Science, Article Stable URL: http://www.jstor.org/stable/25097997, p. 112-114

[2]-Ernest J. Wilson, III/ op.cit.p 116.

[3]-Ernest J. Wilson, II /ibid.p p 118.116.

المبحث الثاني :مقاربة مفاهيمية للسياسة الخارجية .

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية.

اختلف الكثير من المفكرين في تحديد مفهوم السياسة الخارجية بشكل دقيق، وذالك لاختلاف منطلقات كل منهم في تعريفه لها.ويمكن عرض بعض تعريفاتها في ثلاث اتجاهات.

- **الاتجاه الأول:يعرف السياسة الخارجية على أنها مجموعة برامج.**

من أهم رواد هذا الاتجاه،الدكتور"محمد السيد سليم" إذ عرف السياسة الخارجية بأنها"برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي[1]"

يعقب الدكتور احمد النعيمي على هذا التعريف على انه تعريف دقيق ،ينطوي على الأبعاد التالية:الواحدية والرسمية والعلنية والاختيارية والهدفية والخارجية والبرنامجية[2].

هذه الخصائص بالفعل تميز السياسة الخارجية،إلا أن هذا التعريف حدد السياسة الخارجية على أنها مجرد برنامج مسطر ومحدد الأهداف وعزلها عن تأثير البيئتين الداخلية والخارجية ، وهو ما قد يشيب الفهم الصحيح للسياسة الخارجية لأنها ليست فقط مجرد برنامج أو تحديد لأهداف معينة وإنما هي كذالك مزيج من سلوكيات عديدة لصانع القرار في الدولة وتفاعلها مع البيئتين الداخلية والخارجية.

كما يؤخذ على تعريف الدكتور "محمد السيد سليم"عدم تحديده لطبيعة الوحدة الدولية التي قصدها في تعريفه، فالوحدات الدولية في النظام الدولي متعددة فقد تكون دول أو منظمات دولية ...الخ[3].

- **الاتجاه الثاني: يعرف السياسة الخارجية على أنها سلوك صانع القرار.**

---

[1]-أبو عامر علاء ،الوظيفة الدبلوماسية.عمان:دار الشروق للنشر والتوزيع،2001، ص 45.

[2]-بالمر جيلين ،كليفتون مورجان،نظرية السياسة الخارجية). تر:عبد السلام علي النوير).الرياض:النشر العلمي والمطابع _جامعة الملك سعود،2011،ص 71.

[3]-جونسن لويد ،تفسير السياسة الخارجية). تر:محمد بن احمد مفتي،محمد السيد سليم).الرياض:عمادة شئوون المكتبات جامعة الملك سعود.1989،ص 93.

من أهم رواد هذا الاتجاه "تشارلز هيرمان"الذي عرف السياسة الخارجية بقوله "تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصد بها التأثير في سلوك الدولة الخارجية[1]."

كما يعرف "مازن الرمضاني "السياسة الخارجية بأنها "السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار.[2]

ويؤيدهما في هذا الطرح المفكر "ريتشارد سنايدر" باهتمامه في دراسته للسياسة الخارجية بالبعد الإدراكي لصانع القرار،فيرى"أن الدولة تحدد بأشخاص صانعي قراراتها الرسمين ،ومن ثم فان سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها .وان السياسة الخارجية عبارة عن محصلة القرارات من خلال أشخاص يتبوؤون المناصب الرسمية في الدولة[3]

لقد انطلقت هذه التعريفات من الدمج بين السياسة الخارجية وسلوكيات صانع القرار فحصروا السياسة الخارجية في إدراك صانع القرار وسلوكه و في هذه الحال لم يتم التمييز بين السياسة الخارجية وعملية صنع القرار. فالسياسة الخارجية اشمل من عملية صنع القرار واشمل كذالك من أن تكون مجرد سلوك لصانع القرار.إلا أن سلوك صانع القرار يمكن أن يساهم في توجيه السياسة الخارجية. لكن السياسة الخارجية هي نشاط موجه للبيئة الخارجية هي في هذه الحال تتميز عن سلوك صانع القرار.

إذا يمكن القول أن سلوك صانع القرار هو بداية العمل في السياسة الخارجية و أن النشاط وتحقيق الأهداف هما جوهر السياسة الخارجية.

- **الاتجاه الثالث:يعرف السياسة الخارجية على أنها نشاط.**

انطلاقا من حصر الاتجاه السابق السياسة الخارجية في سلوك صانعي القرار،رأى اتجاه ثالث أن السياسة الخارجية لا يمكن أن تنطبق فقط على سلوكيات صانعي القرار في الدولة وإنما تنصرف إلى النشاط الخارجي والحركة الخارجية للدول.

[1]-حقي توفيق سعد ،مبادئ العلاقات الدولية. عمان:دار وائل للنشر،2006. ط3، ص 105.
[2]-السيد سليم محمد ،تحليل السياسة الخارجية.القاهرة:مكتبة النهضة المصرية، 1997. ط2، ص115.
[3]-عبيد الله مصباح زايد ، السياسة الخارجية. طرابلس:دار التالة ،1999.ط2، ص 65.

وفي هذا الإطار قدم "حامد ربيع" تعريفا للسياسة الخارجية على أنها "جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، أي نشاط الجماعة كوجود حضري،أو التعبيرات الذاتية كصورة فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت الباب الواسع الذي نطلق عليه السياسة الخارجية[1]

كما عرف " موديلسكي" السياسة الخارجية في نفس اتجاه حامد ربيع حيث قال :السياسة الخارجية هي :"نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغير سلوكيات الدول الأخرى ولإقامة طبقا للبيئة الدولية وفي هذا الإطار هناك نمطين من الأنشطة : المدخلات و المخرجات.[2]

ويعرفها كذلك "مارسيل ميرل" بأنها "ذالك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج،أي الذي يعالج بنقيض السياسة الداخلية ،مشاكل تطرح ما وراء الحدود[3].

إن هذه التعريفات طابقت السياسة الخارجية بالأنشطة الخارجية لدولة ما، حيث تهدف هذه الأنشطة إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى أو أقلمت أنشطتها.إلا أن الأنشطة الخارجية للدول لا تهدف في مجملها إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى ،فقد تهدف إلى الحفاظ على الوضع القائم .كما أن السياسة الخارجية لدول ليست موجهة فقط للدول فقط و إنما هي موجهة لجميع فواعل النسق الدولي.*

بالإضافة إلى ذالك فالسياسة الخارجية ليست دوما عبارة عن نشاط .فالدول التي تنتهج سياسة الحياد أو الجمود والانغلاق على البيئة الخارجية لا تقوم بنشاط تجاه تلك البيئة،وهذا ما يؤكد أن السياسة الخارجية ليست دائما تعبر عن نشاط تقوم به الدولة.

- **تعريف إجرائي:**

من خلال التدقيق في التعريفات المختلفة للسياسة الخارجية،يمكن تقديم تعريفا شاملا لها،على أنها :مجموع نشاطات الدولة الناتجة عن اتصالاتها الرسمية مع مختلف فواعل النظام الدولي ،وفقا لبرنامج محكم التخطيط ومحدد

[1]-فرانكل جوزيف ،العلاقات الدلية). تر:غازي عبد الرحمان العتيبي.جدة :مطبوعات تهامة، 1984.ط2، ص 102.

[2]-ليتل ريتشارد ،توازن القوى في العلاقات الدولية:الاستعارات والأساطير والنماذج).تر:هاني تابري).بيروت:دار الكتاب العربي،2007، ص 95.

[3]-محمد فهمي عبد القادر.المدخل إلىالإستراتيجية. عمان :دار مجدلاوي،2006،ص 120.

الأهداف ،و التي تهدف إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى أو المحافظة على الوضع الراهن في العلاقات الدولية.كما أنها تتأثر بالبيئتين الداخلية والخارجية.

المطلب الثاني :خصائص السياسة الخارجية .

تتميز السياسة الخارجية بخصائص يمكن حصرها في[1].

الطابع الخارجي:"بمعنى أن السياسة الخارجية موجهة للبيئة الخارجية.فبالرغم من أن السياسة الخارجية تصنع داخل أجهزة الدولة _البيئة الداخلية_إلا أن تنفيذها ومسار سلوكها يكون في إطار البيئة الخارجية أي البيئة الدولية".فالبيئة الخارجية هي الإطار الذي تختبر فيه هذه السلوكيات،وهو الذي تحقق فيه الأهداف المسطرة للسياسة الخارجية.

- الطابع الرسمي:والمقصود بالرسمية هو" أن السياسة الخارجية تتخذ من قبل جهة رسمية في الدولة .أي انه لا يمكن لأي جهاز غير رسمي في الدولة أن يكون له الفصل النهائي في توجيه السياسة الخارجية

بالرغم من أن الأفراد والشخصيات والمؤسسات غير الرسمية لها تصورات وأراء حول أهداف وتفاعلات السياسة الخارجية ولهم كذالك معلومات وحقائق تساهم في بلورة هذه الأهداف ،إلا أنها لا تتسم بطابع الرسمية التي من خلالها يتم رد الفعل الرسمي للدولة إزاء القضايا الخارجية.

وأهم جهاز في الدولة يعطي للسياسة الخارجية الطابع الرسمي هو جهاز السلطة التنفيذية والذي يمثله في غالب الأحيان رئيس الدولة ،ورئيس الحكومة ووزير الخارجية ووزير الدفاع،وغيرهم من الأشخاص الذين يمثلون الأجهزة الرسمية في الدولة.

كما أن السياسة الخارجية لا توجه فقط إلى الدول كوحدات دولية تقليدية فيمكن أن توجه إلى وحدات دولية حديثة كالمنظمات الدولية ،أو أحزاب سياسية ذات وزن إقليمي.مثلا السياسة الخارجية لإيران في دعمها لحزب الله اللبناني،والسياسة الخارجية لسوريا في دعمها لحركة حماس الفلسطينية ضد الكيان الصهيوني.

[1]-محمد فهمي عبد القادر، مرجع سابق، ص 121.

- الطابع الاختياري:يعني أن" برامج وقرارات السياسة الخارجية مختارة من عدة بدائل مقترحة .فأي موقف دولي لا يوجب بالضرورة رد فعل وحيد وحتمي لدى الدولة المعنية به، وأن تلك الدولة تمتلك مجموعة من الخيارات والبدائل الممكنة، فهي تختار أحدها حسب أهدافها ومصلحتها القومية. "

ويرى الدكتور السيد سليم أن المقصود بالاختيار ،أن السياسة الخارجية يختارها من يدعون صنعها من بين سياسات بديلة ممكنة.وهذا الاختيار يشمل ثلاث أبعاد:

– الصياغة الحقيقية للسياسة الخارجية تتم من طرف من هم منوطون بمهمة رسم السياسة الخارجية .أي الجهة الرسمية في الدولة والتي تتمثل غالبا في السلطة التنفيذية .أما الفواعل الأخرى في النظام السياسي فليس لها الاختيار بشكل نهائي في رسم الصيغة النهائية للسياسة الخارجية.

– في رسم السياسة الخارجية تتوفر مجموعة من السياسات البديلة لصانع السياسة الخارجية وعليه أن يختار من بينها.

– إن السياسة الخارجية المختارة من طرف صانع القرار تتسم بالمرونة،وذالك لقدرة صانع القرار على تغيير السياسة الخارجية متى تغيرت الظروف والمعطيات المتعلقة بموقف معين ،ذالك عندما يرى انه وجب عليه استبدال السياسة التي وقع عليها الاختيار قبل تبلور هذه الظروف بسياسة ملائمة لها[1].

- الطابع الواحدي:يعني أن "السياسة الخارجية تتمثل في تلك البرامج التي تعتمدها وحدة دولية واحدة إزاء وحدات دو لية أخرى.وهذا البعد هو ما يميز السياسة الخارجية عن العلاقات الدولية .فالعلاقات الدولية تفترض التفاعل، أي الفعل ورد الفعل بين الوحدات الدولية،أما السياسة الخارجية فتعني تلك السياسة الموجهة من وحدة دولية واحدة تجاه وحدات دولية أخرى".كما أن الصفة(الواحدية) تعني أن قرار الدولة إزاء موقف دولي معين يكون موقف وحيد ولا يمكن أن يتعدد إلى عدة مواقف متناقضة .مثلا موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية هو موقف وحيد وثابت والمؤيد لاستقلال الصحراء الغربية.

- الطابع الهادف: إن أي "سياسة خارجية لابد أن تكون موجهة لتحقيق أهداف تم التخطيط لها من قبل صانع القرار،ويتم تعبئة كل الموارد المتاحة لتحقيق تلك الأهداف." ومن هذا المنطلق لا يمكن اعتبار أن

[1]-لويد جونسن ،مرجع سابق،ص198.

السياسة الخارجية مجرد رد فعل إلي تجاه البيئة الخارجية، إنما هي عملية واعية ومقصودة تسعى إلى التأثير على البيئة الخارجية لتمكين الدولة من أن تكون فاعل أساسي في النظام الدولي أو تحقيق والمحافظة على المصالح الوطنية لها على اقل تقدير[1].

- الترابط بين السياسة الخارجية و السياسة الداخلية :

تشكل السياسة الخارجية للدولة أحد الآليات الهامة لضبط وتطوير مصالح الدول على صعيد العلاقات الدولية من جانب وعلاقاتها مع وحدات النظام السياسي الدولي من جانب آخر . وبهذا السياق يمكن تعريف السياسية الخارجية للدولة بأنها تلك الآليات السياسية ،الاقتصادية ، العسكرية والثقافية الضامنة لمصالح الدولة القومية في المحيط الدولي والهادفة الى توطيد أمنها الداخلي وسيادتها الوطنية . وانطلاقا من ذلك لابد من التأكيد على ان السياستين الخارجية والداخلية للدولة يشكلان المحتوى القانوني لمبدأ السيادة الوطنية وتأكيدا على شخصية الدولة القانونية .[2]

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية.

إن عملية صنع السياسة الخارجية عملية معقدة لتأثرها بمجموعة كبيرة من العوامل في عملية صنع السياسة الخارجية و قد قسمها د. أكريد إلى ثلاث مراحل :

-1المرحلة الأولى (المدخلات) : و تشمل المعلومات و الملاحظات و نقل المعلومات و تدريب أفراد جهاز السياسة الخارجية.

-2المرحلة الثانية (القرارات) : و تشمل استعمال المعلومات و عملية التخطيط و عملية التحليل التي تركز على الأهداف و الاستراتيجيات البديلة و المناقشة و المساومة و النصح و التوصيات.

-3المرحلة الثالثة (المخرجات) : و تشمل الخيارات السياسية و التنفيذ و المتابعة و الإعلام و المفاوضة و التعلم من خبرة التطبيق.

و قد فرق د. عبد الهادي التهامي بين صنع السياسة الخارجية و صنع قرار السياسة الخارجية و تنفيذ السياسة الخارجية حيث وجد أن:

1- صنع السياسة الخارجية :يعني مجمل النشاطات التي تنتهي إلى وضع الإطار العام للتحرك الخارجي للمجتمع من حيث أهدافه و مبادئه و توجيهاته العامة . و هي بهذا المعنى تتضمن مشاركة أجهزة و قوى و جماعات عديدة

[1] -لويد جونسن ،مرجع سابق،ص198

[2] -لطفي حاتم ،السياسة الخارجية لمراكز الهيئة الدولية ،الحوار المتمدن العدد 3255 ، بتاريخ :2011/01/23 الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=242834

رسمية و غير رسمية.

2- صنع قرار السياسة الخارجية :يعني تحديد البدائل للحركة المتاحة لمواجهة المشكلة أو موقف معين . وجوهر تلك العملية يتمثل في الوظيفة المعلوماتية للأجهزة السياسية المسؤولة عن توصيل المعلومات ، والتقارير الكامنة و السليمة إلى أجهزة اتخاذ القرار في التوقيت السليم و الملائم.

3- تنفيذ السياسة الخارجية :يعني تحويل القرارات و السياسات إلى برامج و آليات و نشاطات و يرتبط بالتنفيذ تقييم النجاح أو الفشل.

و تتأثر عملية صنع السيلسة الخارجية بمجموعة من العوامل المختلفة ، و التي يصعب علينا و خصوصاً في العصر الحالي حصرها بسبب حالة عدم الاستقرار التي تعصف بالعالم منذ سقوط الاتحاد السوفييتي ومنظومته الاشتراكية و أهم هذه العوامل :

أولاً : العوامل الموضوعية و التي تقسم إلى : 1- الداخلية 2- الخارجية

العوامل الموضوعية الداخلية:

و هي تلك العوامل التي تنشأ عن البيئة الموضوعية الداخلية للوحدة الدولية ، الآتية من داخل نطاق ممارستها لسلطتها و تشمل تلك العوامل نوعين:

-iالخصائص القومية : و يقصد بها كل الأبعاد الكامنة في كيان الوحدة الدولية ذاتها كوحدة عليا،[1] شاملة و التي تتسم بالاستقرار النسبي و نقسم هذه العوامل إلى:

1/المقدرات القومية : و تشمل حجم الإمكانيات المتاحة للدولة و مستواها و بالتالي القدرات الاقتصادية و العسكرية المتاحة ، بما يشمل حجم تلك القدرات و مستوى تطورها التقني.

2/المشكلات الاجتماعية : و يقصد بها تلك المشكلات اللصيقة بالثبات الاجتماعي و الاقتصادي للدولة، و التي تتسم بنوع من الديمومة خلال فترة زمنية طويلة.

3/مستوى التطور القومي : ينصرف هذا المستوى إلى درجة تبلور الخصائص المشتركة بين الأفراد و المجتمع ووعي الأفراد بتلك الخصائص و درجة تبلور حركتهم نحو تكوين دولة مستقلة.

4/التكوين الاجتماعي : و يقصد بذلك آثار النخبة السياسية و الطبقات الاجتماعية و جماعات المصالح السياسية.

5/ التوجهات المجتمعية : و يقصد بها مجموعة الأفكار الأساسية التي يعتنقها معظم أفراد المجتمع ،و التي تحدد رؤيتهم للعالم السياسي و تشمل تلك التوجهات الثقافية و السياسية و الأيديولوجية.

[1]-د.فاروق عمر العمر ، صناعةالقرار و الرأي العام،دار النشر و التوزيع ، القاهرة ،2001، ص28.

النظام السياسي : لا ينصرف معنى النظام السياسي في هذا المجال إلى المفهوم العام للنظام السياسي و إنما إلى طبيعة تكوين السلطة التنفيذية و الموارد المتاحة لها و الضوابط السياسية الواقعة عليها.

العوامل الموضوعية الخارجية:

و هي تلك العوامل الناشئة عن البيئة الخارجية للوحدة الدولية أي الآتية من خارج نطاق ممارستها لسلطتها أو تلك التي تنسأ نتيجة التفاعل مع وحدة دولية أخرى و تشمل

-1النسق الدولي : و ينطوي عليها عدة عوامل و هي :عدد الو حدات الدولية و ماهيتها و بنيان النسق الدولي و المستوى المؤسس للنسق الدولي و العمليات السياسية الدولية بما في ذلك تأثير الأحلاف

-2المسافة الدولية : و يقصد بها التشابه و التعاون بين خصائص الوحدة الدولية محل البحث و الوحدات الدولية الأخرى التي تدخل معها تلك الوحدات في علاقات و يشمل عامل المسافة الدولية:

المسافة الخارجية و المقدرات النسبية و توازن القوى و تشابه القوى

-3التفاعلات الدولية : إذ تتأثر السياسة الخارجية للدولة بنوعية التفاعلات التي تربطها بالدول الأخرى و تشتمل سباق التسلح و التبعية الاقتصادية و سياسة الاستقطاب.

-4الموقف الدولي : و يقصد بها الحافز المباشر الناشئ من البنية الخارجية في فترة زمنية معينة و الذي يتطلب من صانع السياسة الخارجية التصرف بشكل معين للتعامل معه.

ثانياً : العوامل النفسية : إن السياسة الخارجية ليست مجرد محصلة للتأثير الآلي للعوامل الموضوعية فالسياسة الخارجية يضعها في التحليل النهائي فرداً أو مجموعة أفراد وهو في ذلك يتأثر بدوافعها الذاتية و خصائص شخصيته و بتصوراته الذهنية لطبيعة العوامل الموضوعية .1

و يلعب القائد دوراً أساسياً و مهماً في صنع السياسة الخارجية و خصوصاً في بلدان العا لم الثالث حيث تعد المؤسسة الرئاسية (النخبة الأساسية) هي الصانع الحقيقي للسياسة الخارجية لتلك البلدان و ذلك من خلال : التخطيط و التطوير و التكييف و إن أهم الصفات الواجب توافرها في القائد الناجح في ممارسته لسياسته الخارجية:

-1الإحاطة بالتعقيدات السياسية الدولية و المتغيرات الدولية.

-2السمات الشخصية و الذاتية للقائد و التجارب و القدرات.

-3الثقافة و المعارف النظرية.

-4أسلوب القائد

[1]د. فاروق عمر العمر مرجع سابق، ص 79.

فالقائد الناجح هو من يستطيع كسب التأييد الداخلي لتنفيذ قرارات السياسة الخارجية و أن يعرف إلى أي مدى يستطيع المضي في تنفيذ الأهداف مع الاحتفاظ بتأييد الرأي العام.[1]

المطلب الرابع: علاقة السياسة الخارجية بالمفاهيم الأخرى.

نستنتج بأن السياسة الخارجية ، سلوك الدولة تجاه الوحدات الدولية في المحيط الخارجي كفعل أو رد فعل،والذي يسعى لتحقيق مصلحتها وأهدافها من خلال الآليات المختلفة دبلوماسية عسكرية اقتصادية ،و من أجل توضيح مفهومها أكثر يجب تبيان علاقة السياسة الخارجية ببعض المفاهيم المشابهة :

ترتبط السياسة الخارجية كمفهوم وتتقاطع مع بعض المفاهيم ومن أجل تحديد مفهومها بشكل اكبر وفهم أعمق يجب تحديد الفروق والروابط بين هذه المفاهيم .[2]

- **العلاقة بين السياسة الخارجية و السياسة الدولية :**

إن السياسة الخارجية كبرنامج عمل تقع في مجال الفن إذ أنها تتمثل في عملية اختيار أو مفاضلة بين الأهداف والوسائل المختلفة أو عملية ابتداع هذه الوسائل ، أما السياسة الدولية،هي التي تهتم بعملية التفاعل بين دولتين أو أكثر, فالسياسة الدولية كما عرفها سنيدر: (هي أفعال وردود أفعال وتفاعلات بين وحدات تعرف بالدول القومية) وعملية التفاعل بين دولتين هي السياسة الدولية التي نجد في محيطها المصالح المتشابكة تتمثل في الدول المستقلة, وتحل هذه المصالح المتشابكة عن طريق معاهدات واتفاقيات اختيارية.[3]

- **العلاقة بين السياسة الخارجية و العلاقات الدولية:**

تعرف العلاقات الدولية على أنها ذلك العلم الذي يدرس العلاقات بين الدول من خلال العلاقات الدبلوماسية والعسكرية والإستراتيجية، وهي تلك العلاقات التي تتسم بالفوضى والتي ،كما تعني غياب سلطة فوقية حاكمة، فلا يوجد مركز رسمي لصنع القرار مثل داخل الدولة[4]، يعرف سبيكمان العلاقات الدولية على أنها العلاقات بين

---

[1]-الحوار المتمدن - العدد: 1291 - 2005 / 8 / 19 أشواق عباس
http://up.arabsgate.com/u/2054/3730/52630.gif

[2]-احمد نوري النعيمي ،عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الولايات المتحدة أنموذجا،عمان:دارزهران،2011.ص35.

[3]-حسين عوض ،الترابط ما بين العلاقات الدولية والسياسة الخارجية والسياسة الدولية،الحوار المتمدن ، العدد 4021 ، بتاريخ :2013/03/04 الرباط : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=348182

[4]-محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية،القاهرة:مكتبة النهضة، ط2،1998،ص11

أفراد ينتمون لدول مختلفة ،والسلوك الدولي هو السلوك الاجتماعي لأشخاص أو مجموعات تستهدف أو تتأثر بوجود سلوك أفراد أو جماعات ينتمون لدول أخرى.والملاحظ أن هذا التعريف فضفاض يوسع من حقل ، العلاقات الدولية إلى نشاطات كثيرة ومختلفة،[1] ومنه فالعلاقات الدولية هي تلك التفاعلات الحاصلة بين الوحدات في البيئة العالمية الفوضوية ، وقد تأخذ هذه التفاعلات شكل التعاون أو الصراع.

ومن خلال جملة التعاريف السابقة يتضح أن السياسة الخارجية جزء من العلاقات الدولية وتدخل في إطارها ، نظرا لأن العلاقات الدولية ما هي إلا مجموع السياسات الخارجية لوحدات دولية تجاه بعضها البعض ،هذا إضافة إلى التداخل النظري بين العلاقات الدولية والسياسة الخارجية ،فالكثير من نظريات العلاقات الدولية تستخدم في تحليل السياسة الخارجية ، كون الأخيرة هي سلوك الدولة تجاه باقي الدول مما يشكل العلاقات الدولية.[2]

- **العلاقة بين السياسة الخارجية والإستراتيجية:**

تطور هذا المفهوم من خلال كتابات القادة العسكريين بداية من القرن 18، فنجد القائد الألماني كلاوزفيينش Clausewitz يعرفها أنها"استخدام المعارك للوصول لغرض ، الملاحظ أن الحرب"وغرض الحرب هنا هو تحقيق الأهداف والمصالح الإستراتيجية للدولة.

مصطلح الإستراتيجية ارتبط في إطاره الضيق بفن القيادة العسكرية لكنه توسع وتطور بشكل كبير، واقترن بالميادين الاقتصادية والاجتماعية والدعائية.الخ،وأصبح يدل على أكثر من معنى تجاوز بشكل كبير المعنى الضيق الموجود في العلوم العسكرية

بناء على ما سبق يلاحظ أن الإستراتيجية أعم وأشمل من السياسة الخارجية ،لأنها تعني تحديد الأهداف العامة للدولة وتحديد الوسائل المناسبة لتحقيقها،ومن بين هذه الوسائل السياسة الخارجية ،فالدولة تحرك سياستها الخارجية كأداة من أدوات الإستراتيجية داخل إطار بيئتها الخارجية(الإقليمية والدولية) ،لذلك يرى الدكتور مازن الرمضاني أن العلاقة بين السياسة الخارجية والإستراتيجية هي كالعلاقة بين الوسيلة والهدف ،بوصف الإستراتيجية هي الإطار الغائي الذي يضم الوسيلة التي هي السياسة الخارجية.[3]

---

[1]-جيمس دورتي و روبرت بالستغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، ترجمة وليد عبد الحي ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، 1985،.ص12

[2]- Carl Von Clausewitz, On War ,translated by Michael Howard and peter paret , Oxford University press , 2007 , p 123

[3]سامر مؤيد،الإستراتيجية من منظور وظيفي إجرائي،مجلة الفرات،العراق،مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية،العدد السادس،2009،ص35

- **العلاقة بين السياسة الخارجية و السياسة الداخلية:**

السياسة الداخلية هي سلوك الدولة تجاه محيطها الداخلي سواء كان هذا السلوك ذو طابع سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي، وهي عكس السياسة الخارجية الموجهة للبيئة والمحيط الخارجي لكن الملاحظ أن المصدر واحد وهو صانع القرار .

فصنع السياسة الخارجية يخضع أساسا للسياسة الداخلية ،ويمكن القول في هذا المجال بأن السياسة الخارجية هي استمرار للسياسة الداخلية ،وعلى هذا الأساس فإن صياغة السياسة الخارجية تتأثر بالمحيط الداخلي، سواء على مستوى الفرد(القيادة)أو على مستوى الجماعة ،وفي هذا يؤكد كارل فريدريك في كتابه عن السياسة الخارجية ،على العلاقة الوثيقة بين السياستين عندما قال"إن السياسة الخارجية تتأثر بالسياسة الداخلية لا سيما بالنظم[1].

الديمقراطية ،فكل مشكلة داخلية تتضمن بالضرورة أبعاد خارجيةومما يدل على العلاقة الوثيقة بين السياستين هو ما تلجا إليه بعض النظم خاصة الديكتاتورية منها من خلال لجوءها إلى استعمال السياسة الخارجية لحجب بعض المشاكل الداخلية الخطيرة ، ويعد الهروب إلى الأمام في نزاع دولي وسيلة تستعمل أحيانا لاستعادة التضامن الوطني وتحويل الانتباه عن الخلافات الداخلية كالثورات والانتفاضات ،كما أن الفرق بين الداخلي و الخارجي تضاءل في ظل تطور وسائل الإعلام و تأثير قوى العولمة[2].

[1] سامر مؤيد،الإستراتيجية من منظور وظيفي إجرائي،المرجع نفسه، ص 38.

[2] احمد نوري النعيمي، المرجع السابق،ص67 .

خلاصة الفصل.

في دراستنا توصلنا لتحديد مفهوما القوة الناعمة و السياسة الخارجية و ابراز المفاهيم ذات الصلة يهما و التي تخدم موضوعنا في الفصول الأخرى ، حيث : حددنا مفهوم القوة الناعمة بأنها الوسيلة الحديثة لدى الدول و البديلة عن القوة العسكرية (الصلبة) بحيث تعتمد على عنصر الإجبار و الإكراه في الحصول على مكاسب من طرف أخر سواء دولة أو فاعل دولاتي آخر بأسلوب مرن، اما السياسة الخارجية، فهي تواصل الدولة بشكل رسمي أو غير رسمي مع فواعل دولاتية أخرى ، حيث ظهرت القوة الناعمة في تطور وسائل السياسة الخارجية مع نهاية الحرب الباردة والتأسيس لنظام دولي جديد وتعدد الفواعل الدولاتيين، وإضافة لذلك استخلصنا ان هناك علاقة بين السياسة الخارجية وأجهزة الدولة الداخلية (السياسة الداخلية) وأنها هي المحرك للسياسة الخارجية في بعض الأحيان.

الفصل الثاني:

الفصل الثاني

تعتبر ايران من دول العالم الثالث التي ترتكز في قوتها على قوة سياستها الخارجية ، حيث لعبت أدوارا مهمة في السياسة الدولية ، سنتطرق لها في هذا الفصل من خلال التعرف على الجمهورية الاسلامية الإيرانية من ناحية دراسة جيواستراتيجية، من حيث الموقع الجغرافي المتمثل في الدول التي تحدها والمساحة، وكذلك دراسة اجتماعية وسكانية،كعدد السكان والتركيبة الاجتماعية ، كما تطرقنا في هذا الفصل الي النظام السياسي الايراني والمراحل التي مرا بها النظام السياسي الايراني، والمؤسسات الرسمية الإيرانية، و وسائل سياستها الخارجية و تحديد مدى تفعيل السياسة الخارجية الايرانية على الصعيد العالمي و الاقليمي .

المبحث الأول : دراسة عامة للجمهورية الإسلامية الايرانية.

نتطرق ف هذا المبحث إلى التعرف على إيران من جانبها الجيواستراتيجية والتركيبة الديموغرافية وأيضا والعرقية، دراسة تاريخية لها وسياسية.

المطلب الأول :.دراسة جيواستراتيجية.

يعد الموقع الجغرافي من أهم العوامل الطبيعية التي تؤثر في قوة الدولة ورسم سياستها الخارجية والداخلية وطبيعة سلوكها ، وتكمن الأهمية الجيوبوليتيكية لموقع الدولة فيما يمنحه في ظروف معينة تستطيع الدولة أن تستثمرها لصالحها وفق القدرات البشرية المتاحة،[1] فالموقع الجغرافي يحدد المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية ، كما أنه يحدد ماهية التهديدات الموجهة إلى أمن الدولة، فالدولة توجه سياستها في أغلب الحالات إلى المنطقة الجغرافية التي تقع في إطارها ،كما أن موقع الدولة في تلك المنطقة يؤثر على سياستها الخارجية من خلال تحديد هوية الدولة ونوعية التهديدات الخارجية المباشرة،[2] لذلك نجد بعض الدول تتمتع بقوة أكبر نتيجة لظروفها الجغرافية، فالدول تختلف من حيث مدى وفرة الموارد والحجم والموقع، وتؤثر كل هذه العوامل على قوة الدولة وعلى الدور الذي تلعبه في النسق الدولي ، فتؤثر الموارد مثلا في ثروة الدولة وفي قدرتها على إتباع سياسة ،و يسعى هذا المطلب لدراسة مدى تأثير المحدد الجغرافي في سياسة إيران خارجية مستقلة الخارجية،[3]وما يمكن أن يوفره هذا المحدد من فرص وقيود على السلوك الإيراني. تقع ايران في الجزء الجنوبي الغربي لقارة آسيا ، و تمتد بين دائرتي عرض(50,25 - ،وتمثل إيران حلقة وصل بين أسيا و أوربا فهي 1 50,41(شمالا وخطي طول(44 -63(شرقا [4]دولة شرق أوسطية ، وهذا بدوره منحها مجموعة من المميزات الإستراتيجية الجيوبوليتيكية ،خاصة لما تتصف به منطقة الشرق الأوسط من ميزات على صعيد السياسة الدولية ، الأمر الذي زاد من أهمية إيران[5].

---

[1]-إياد عايد والي البديري، الدور الاستراتيجي لإيران في منطقة الخليج العربي،دراسة جيوبوليتيكية،مجلة القادسية للعلوم الإنسانية،المجلد 11،العدد3،2008 ،ص244

[2]-صداح أحمد الحباشنة،محددات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية،(1979،2007) سلسلة العلوم الاجتماعية، مؤتة للبحوث والدراسات،المجلد الثالث والعشرون،العدد الخامس،2008،ص14.

[3]-لويد جونسن،تفسير السياسة الخارجية(ترجمة محمد بن احمد المغني ومحمد السيد سليم).الرياض: جامعة الملك 3 سعود،1989،ص244.

[4]-اياد عايد والي البديري ، المرجع السابق,ص345

[5]نبيل العتوم،الجغر افية السياسية كإطار تحليلي لقياس قوة إيران،مجلة النهضة،المجلد الثاني عشر،العدد 2 الرابع،اكتوبر 2011،ص155.

تبلغ مساحة إيران(165.684.1) 5كم ^{2}وهي تشكل 27.1 %من مساحة العالم و42.3 %من مساحة قارة آسيا،وهي تعادل مساحة كل من فرنسا وألمانيا وهولندا وبلجيكا والبرتغالمجتمعة [1]

وفي سبتمبر 2011 أعلن العميد محمد حسن نامي رئيس المؤسسة الجغرافية في مجتمعة القوات المسلحة الإيرانية أنه بعد الحساب الدقيق لمساحة الجزر الإيرانية فقد زادت مساحة الجمهورية الإسلامية نحو 226 ألف كلم عن المساحة المعلنة سابقا لتصبح(959.873.1 كم^2 ، (ولم يتضح من كلام المسئول ما إذا كانت الجزر الثلاث طنب الصغرى و طنب الكبرى و أبو موسى المتنازع عليها مع الإمارات جزء من هذه المساحة.[2]

ويحد إيران شمالا بحر قزوين و تركمانستان،ومن الجنوب الخليج العربي وبحر العرب،ومن الشرق أفغانستان وباكستان،ومن الغرب العراق وتركيا،ويبلغ مجموع طول الحدود البرية الإيرانية مع جيرانها 5065 كلم ،والحدود البحرية الإيرانية في الخليج العربي وخليج عمان 1900 5كلم ،وفي بحر قزوين 740 كلم[3].

من الشمال تطل إيران على بحر قزوين الذي يعد اكبر بحيرات العالم ، إذ تطل عليه إيران من ناحية الجنوب و تركمانستان و كازاخستان من الشرق وروسيا وأذربيجان من ناحية ، الغرب ، و يحوي بحر قزوين حوالي 50 جزيرة صغيرة ، و تبلغ مساحته 450 ألف كم^2 وتكمن أهمية بحر قزوين من الثروات التي يحويها ، و المقدرة بـ 200مليار برميل ، والمثبت منها إلى الآن 30 مليار برميل ، أي أكثر من 4 % من الاحتياطي العالمي ، أما احتياطي الغاز فيتراوح بين 7.6 إلى 2.9 تريليون متر مكعب ، أي 7 %من الاحتياطي العالمي ، وهو ما جعل المنطقة ساحة للتنافس الدولي في ميدان الطاقة ، كما وفر لإيران ثروات طاقوية ضخمة[4]

يشوب التوتر والتصعيد حدود إيران الشمالية سواء مع تركيا أو مع جمهوريات أذربيجان وتركمانستان حول قضايا الحدود البرية وبحر قزوين والمقاطعات الحدودية[5]

---

[1]-نفس المرجع ،ص154.

[2]-صحيفة الشرق الأوسط ،إيران تعلن زيادة مساحتها أكثر من 220 ألف كيلومتر مربع بعد الحساب الدقيق 4 لمساحة الجزر، تاريخ الاطلاع 2013/06/25 ،عنوان الوثيقة :
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11970&article=639116#.UlmpY9LwbR4

[3]-إياد عايد والي البديري ، المرجع السابق،ص 346.

[4]فهد مزبان خزار الخزار ، الجمهورية الإسلامية الإيرانية و موارد بحر قزوين رؤية تحليلة لفرص السياسة الخارجية و معرقلاتها ، مجلة دراسات إيرانية ، العدد 5 ، 2006 ، ص66.

[5]-فهدمزبان خزار الخزار ، الجمهورية الإسلامية الإيرانية و موارد بحر قزوين رؤية تحليلة لفرص السياسة الخارجية .ص 75.

وبالنسبة للحدودالشرقية مع باكستان وأفغانستان فهي مضطربة بسبب العداء التاريخي بين طالبان وايرانوأيضا بسب التواجد الأمريكي عقب احتلال أفغانستان ، وهو ما أفرز ضغوط إستراتيجية على إيران .أما الحدود الغربية خاصة مع العراق ، فقد كانت سببا لحرب دامت 8 سنوات في مطلع الثورة بسبب الخلاف حول شط العرب ومناطق حدودية أخرى، إذ شهدت علاقتهما حالات متواصلة من مشاكل الحدود البالغ طولها 1280 كلم رغم عقد اتفاقيات كثيرة منها اتفاقية الجزائر 1975 ،التي تم بموجبها تثبيت الحدود النهرية حسب خط التالوك ، ثم ما لبث الطرفان أن دخلا في حرب انتهت باتفاق دولي لوقف إطلاق النار واعتماد اتفاقية الجزائر، وبذلك حصلت إيران على الجزء الشرقي من شط العر ق

إضافة إلى كل هذا تشرف إيران على سواحل الخليج العربي وبحر عمان بساحل طوله 1200كلم، أي 36 %من الخليج العربي ،إضافة إلى إشرافها على مضيق هرمز الذي يمكنها من السيطرة على الملاحة الدولية في الخليج العربي إلى المياه المفتوحة ،ما يضيف إليها مصدرا آخر من مصادر القوة ويجعل الدول الكبرى تتفادى الاصطدام بها[1] يبلغ عرض مضيق هرمز 29 ميلا بحريا في أضيق مو قع بين الكتل البحرية بجزيرة مسندم والساحل الإيراني من الناحية الشمالية الشرقية عند جزيرة سرك ، ويبلغ طول المضيق 40 ميلا ، ويسمى نسبة إلى جزيرة هرمز الإيرانية ، وكان سابقا يسمى بمضيق سلامة نسبةلى جزيرة سلامة التابعة الآن لسلطنة عمان[2]

ويعتبر المضيق في القانون الدولي منأعالي البحار ، ولكل السفن الحق والحرية في المرور فيه ما دام لا يضر بسلامة الدو ل الساحلية ، وينقل عبره يوميا 17 مليون برميل نفط و5،3 مليار متر مكعب من الغاز أيما يعادل 40 % من الاحتياجات النفطية المنقولة بحرياو20 %من حاجة العا لم النفطيةوتجتازهيوميا من 20 إلى 30 ناقلة نفط[3] يضاف إلى هذا أن مياه المضيق غير صالحة للملاحة ، ،لذلك تم تخصيص ممرين ذهابا ٍ يابا فقط في أكثر أجزاءه صلاحية للملاحة من حيث الخصائص الهدروغرافية ، إذ أن وا مخرج الخليج يحاذي الساحل الإيراني في حين أن مدخله يحاذي الساحل العماني، ومع تصاعد حدة التهديد الإيراني بإمكانية الإغلاق ،فإن احتمالية التنفيذ قابلة للتطبيق على الأرض بصرف النظر عن حقيقة هذا التهديد من عدمه[4].

---

[1] -منصور حسن العتيبي ، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979 -2000. الإمارات : مركز 2 الخليج للأبحاث ، 2008 ،ص 44.

[2] -سلمى عدنان محمد،مضيق هرمز الوضع الجيوبوليتيكي والصراعات الإقليمية دراسة سياسية، مجلة الخليج العربي، 3 مركز دراسات الخليج العربي،المجلد37،العدد2009،4،ص99.

[3] -نوار جليل هاشم،الأهمية الإستراتيجية لمضيق هرمز ،مجلة قضايا سياسية،المجلد 25 العدد الأول ،.2011.ص.147

[4] -محمد شحات عبد الغني،التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز قراءة في الدوافع والتداعيات،مجلة شؤون خليجية،العدد55،خريف 2008 ص .12-13.

إيران دولة شبه مغلقة تحاصرها اليابسة من كل مكان من الشمال والشرق والغرب، بحيثتعتمد أساسا في اتصالها بالخارج على إطلالتها الخليجية التي هي الأطول مقارنة بسواها،كما أن الخليج هو المعبر الرئيسي لنفط إيران الذي يشكل المصدر الرئيسي للدخل الوطنيالإيراني،إضافة إلى الأهمية النفسية له والنابعة من اقتناع الإيرانيين أنه مياه فارسية خالصة، إذ يقول علي أكبر ولايتي وزير الخارجية السابق "إن ساحلنا الجنوبي والخليج ومضيق هرمز وعمان هي حدودنا الإستراتيجية الأكثر أهمية[1]."

وفي دراسة وليد عبد الحي عن بنية القوة الإيرانية، وجد أن النزوع الجيواستراتيجية لايران خلال الفترة من 3900ق م إلى الآن بينت:إن أكثر الأقاليم التي استحوذت على عددالمرات الأكبر من الانجذاب هي إقليم القوقاز،ثم الهلال الخصيب ثم أسيا الوسطى وأخيراإقليم الجنوب(باكستان والشواطئ العربية)، و أن هذا الانجذاب نحو إقليم ما مرتبط بتوزيعموازين القوى، فحيث ما توجد المناطق الرخوة في مرحلة ما تتزايد قوة الجذب نحوها[2] .

الموقع الاستراتيجي الاستثنائي يعطي لإيران فرصة لعب دور رئيسي في قضايا مختلفة ،كتقاسم موارد الطاقة في بحر قزوين ، و النزاع على السيادة الإقليمية في الخليج ، كمايفرض تحديات كبيرة على مصالحها الوطنية ، لذلك مثل الموقع المميز فرصة و على السياسة الايرانية .[3]

المطلب الثاني:دراسة اجتماعية وسكانية.

تعتبر إيران دولة مثل دول أخرى تعاني من التنوع الكبير في القوميات التي تقطنها؛ ففي كل أنحاء إيران استقرت شعوب مختلفة لها لغات وعادات وثقافات وقيم متنوعة كما هو الحال بالنسبة للأكراد والبلوش والعرب بالإضافة إلى المذاهب المختلفة.إن التركيبة الأساسية للشعب الإيراني وفقًا للقوميات تأتي كما يلي: القومية التركية بنسبة 24%، والقومية الكردية بنسبة 7%، والقومية العربية بنسبة 3%، والقومية البلوشية بنسبة 2%. وكما هو واضح فإن تلك القوميات تختلف فيما بينها في اللغة والثقافة والمذهب؛ وهو ما يجب أن تضعه الدولة في عين الاعتبار، خاصة مع تزايد التعداد السكاني لتلك القوميات،[4]

---

[1] -نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية-الإيرانية. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية،ط2 ، 2002 ،ص16.

[2] -وليد عبد الحي،بنية القوة الإيرانية و آفاقها ، تاريخ الاطلاع : 2018/02/25 ، عنوان الوثيقة : 2 ، رابط المقال:

http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors/2013/04/201343112429798680.htm

[3] -Didier Billion , La Politique Extérieur Iranienne et La Sécurité Régional , Institut de Relation Internationales et Stratégiques ,Paris, 2001 ,p3.

[4] -حميد أحمدي، العِرق والقومية العرقية في إيران من الأسطورة إلى الواقع،(طهران)1961.ص42.

وتوجد إحصاءات مختلفة تتقارب و تتباعد مع الإحصاءات الإيرانية السابقة، وتقدر مصادر أميركية أن الفُرس 51بالمائة، الأذريين (أتراك) 24 بالمائة ، جيلاك ومازندرانيون 8 بالمائة ، الأكراد 7 بالمائة ، العرب 3 بالمائة ، لور 2 بالمائة، بلوش 2 بالمائة ، تركمان 2 بالمائة ، أعراق أخرى 1 بالمائة. وتشير تقديرات أخرى إلى أن الفرس 49 بالمائة ، الأذريين (أتراك) 18 بالمائة ، الأكراد 10 بالمائة ، الجيلاك 6 بالمائة ، المازندرانيون 4 بالمائة ، العرب 2.4 بالمائة ، اللور 4 بالمائة ، بختياري 1.9 بالمائة ، التركمان 1.6 بالمائة ، الأرمن 0.7 بالمائة. لكن الباحث يوسف عزيزي يؤكد أن العرب يشكلون أكثر من 7.7% من سكان إيران. منهم 3.5 مليون في محافظة خوزستان وغالبيتهم من الشيعة، و1.5 مليون عرب في سواحل الخليج العربي وهم من السنة، ونصف مليون متفرقون في أماكن مختلفة من إيران ويُعتقد أن نسبة أكراد إيران تقارب 10 بالمائة من عدد السكان.

وإلى جانب الشعوب والقوميات فإن الأقليات تعتبر واحدة من أهم التقسيمات الاجتماعية في أي مجتمع. وتتشكل الأقليات وفقًا لأمور مختلفة، وأهم أقلية في إيران هي تلك التي تشكلت وفقًا للمذهب. ويمكن تقسيم الأقليات فيها إلى أقليات مسلمة وأخرى غير مسلمة؛ وتتكون الأقلية المسلمة من الجماعة السنية والجماعة الإسماعيلية والجماعات الصوفية؛ أما الأقليات غير المسلمة فتضم المسيحية، والزرداشتية، واليهودية، والبهائية وطوائف أخرى[1]

يران من أكثر بلدان العالم الالتي لها تاريخ عريض ، و بها أثار عديدة ، كما أن **إيران** من أكثر البلدان التي تضم تحت رايتها العديد من الطوائف و الأجناس ، و يتم تقسيم هذه الطوائف جغرافيا ، عدد سكان إيرانحوالي 80 مليون نسمة ، و مدن إيران هي طهران و مشهد و أصفهان و كرج و تبريز و شيراز.

باستمرار تحاول دولة إيران إخفاء الأبحاث التي تقدم حول توزيعاتها العرقية ، و ذلك لأنهم يفضلون العرقالفارسي و لكن هناك العديد من الدراسات الأمريكي التي أثبتت تقسيمات السكان الإيرانيين على النحوالتالي:

- 51 % –من إجمالي عدد السكان من العرق الفارسي.
- 24 % –منهم أتراك.
- 8 % –من إجمالي السكان مازندرانيين.
- 7 % –من الأكراد.

[1]-حميد أحمدي ،المرجع نفسه . ص15.

3 % –من العرب.

2 % –لور.

1 % –فقط أعراق مختلفة.

و هناك العديد من التقديرات الأخرى و لكن هذا التقرير هو الأدق و الأحدث . حيث أن هناك إحدىالدراسات التي قام بها يوسف عزيزي الباحث الإيراني ، حيث أثبت أن نسبة العرب الموجودين في إيران تتعدى7 % ، حيث محافظة خوزستان فقط تحتوي على نسبة تصل إلى 3.5 مليون نسمة من العرب ، و هناكنصف مليون نسمة أخرى متفرقين في أماكن عدة ،كما انه أشار إلى أن هذا العدد لا يتضمن اللاجئينالمقيمين هناك.

الديانة

تضم إيران تحت رايتها عدد كبير من الديانات و الطوائف ، و هذه الديانات يتم تقسيمها على النحو التالي:

–أغلب سكان إيران يعتنقون الديانة الإسلامية ، و أغلب السكان يدينون بالطائفة الشيعية ، و أكثر الإيرانيين الذين يدينون بالشيعية هم **الفارسيين** و الأذريين ، و هم منتشرين في كافة بقاع إيران كما ذكرنا مسبقا ، ولكن يندر تواجدهم في بلوشستان ، حتى أن نسبة الشيعة الإيرانيين تصل إلى 95 % من إجمالي عدد السكان.

–أما عن الإيرانيين الذين يدينون بمذهب السنة الإسلامية ، فليس هناك مصادر عن عددهم بشكل محدد ، لأنهم عند القيام بحصر عدد السكان لا يتم التساؤل عن الطائفة التي يدينون بها ، و لكن هناك مصادر تقول أن عددهم يصل إلى 15 % من إجمالي عدد السكان.

–أما المسيحيون ، فأغلب سكان إيران من المسيحين هم أرمن ، و يتواجدون بشكل كثيف في شمال إيران ، و توجد نسبة منهم أيضا في طهران.

اليهود فعددهم أصبح متناقص جدا لهجرة العديد منهم إلا أن إيران بها أكبر عدد من اليهود من بين كافة دول الشرق الأوسط بعد إسرائيل.

–الزردشتية ، و يقدر عدد بحوالي 22 ألف نسمة من إجمالي عدد السكان.

–**البهائية** ، و هذه الطائفة هي إحدى الطوائف الإسلامية و لكن غير معترف بها هناك ، و عددهم 300 ألف نسمة[1].

[1]-عدد سكان ايران و تفاصيل التوزيع العرقي لشعبها، المرسال ،2017/08/16 رابط المقال : https://www.almrsal.com/post/515226

إيران تضم تركيبة سكنية متنوعة جداً تشمل العديد من الأعراق والقوميات يرتبط بعضها بدول مجاورة مثل الأتراك وأيضاً العرب والكرد، إضافة للآذريين وغيرهم.

فإلى جانب الفرس، تضم إيران قوميات عدة.. العرب يشكلون نحو 5.5 الى 6 ملايين، ويتوزعون على:

*اقليم خوزستان أو الأهواز أو عربستان سابقاً الواقع جنوب غرب إيران بمحاذاة جنوب العراق، وهؤلاء الغالبية منهم شيعة.

*وهناك عرب الساحل والجزر الإيرانية على الساحل الشرقي ومعظمهم من السنة.

*كما هناك جيوب عربية في إقليم فارس وفي منطقة عرب خانة بإقليم خراسان.

أما الكرد فيشكلون 9 ملايين يتوزعون على كردستان وكرمانشاه وايلام، والقسم الجنوبي لإقليم آذربيجان الغربية، ولهم جيوب في خراسان.

الآذريون الأتراك تعدادهم نحو 22 مليوناً، ويتوزعون على 4 أقاليم غرب البلاد.

أما التركمان فهم نحو مليونين في إقليم كلستان شمال شرق البلاد بمحاذاة جمهورية تركمنستان.

البلوش تعدادهم نحو 3 ملايين ويتركزون في سيستان وبلوشستان بمحاذاة إقليم بلوشستان الباكستاني.

اللور والبختياريون وهم نحو 5 ملايين، ويتركزون جنوب غرب البلاد.

الغيلانيون والمازيون في الشمال على بحر قزوين، وتعدادهم يصل نحو 8 ملايين.

أما الفرس فهم يشكلون أغلبية سكان الأقاليم المركزية في إيران وإقليم خراسان في الشرق، ويقدرون بنحو 45% من السكان[1].

[1]-تعرف على التركيبة السكانية لايران ، العربية.نت ،بتاريخ 2018/01/05 رابط المقال: http://www.alarabiya.net/ar/

المطلب الثالث : النظام السياسي في ايران .

لقد توالت على إيران أنظمة و حكومات عديدة كان من أهمها دولة الساسانيين التي كانت نهايتها على أيدي العرب المسلمين أثناء الفتح الإسلامي، و بعد ضعف الدولة الإسلامية ظهرت في إيران دول عديدة كان أهمها الدولة الصفوية التي قامت عام 1501 بقيادة إسماعيل الصنوي الذي أبدل مذهب الدولة إلى المذهب الشيعي الجعفري الاثني عشري. ثم الدولة الأخشارية (و كان أهم قادتها نادر شاه) 1722 - 1737 ، ثم دولة القاجاريين عام 1795 و بعدها الأسرة البهلوية و كان آخر ملوكها محمد رضا شاه (الذي تولى الحكم في 26 سبتمبر 1941)، حتى قيام النظام الجمهوري الإسلامي عام 1979 الذي الذي مر بأربع مراحل فشلت ثلاث منها و استعادت الحكومة المركزية في طهران سيطرتها على الموقف و نجحت واحدة و هي المرحلة الأخيرة.[1]

المرحلة الأولى:

خير من يمثلها هو : ميرز أكوتشاك خان (1880-1921) في جيلان و هو مناضل و ثائر وزعيم إسلامي قاد حركة فدائيين "مشتهد" ضد الاستعمار و الاستبداد الداخلي و كانت حركة وطنية قومية دينية محلية تهدف إلى إقامة نظام جمهوري في إيران مع المحافظة على وحدة أراضيها.

المرحلة الثانية:

هي مرحلة الحركات الإنفصالية و المطالبة بالحكم الذاتي نتيجة لتشجيع كل من الروس والبريطانيون – كل في منطقة نفوذه- للإتجاهات الإنفصالية و السياسية المناهضة للحكومة المركزية في طهران (أذربيجان، جيلان، كردستان، مازندران، خراسان، طبرستان، وخوزستان)

المرحلة الثالثة:

و هي مرحلة ما يسمى بالرغبة في تحقيق أهداف شخصية و تميزت بالصراع بين الجمهورية و الماكية في إيران : يمثل هذه المرحلة "رضا خان" (1925-1941) الذي تبدأ صلته بالجمهورية من خلال طموحه في الجلوس على عرش إيران و أراد تهيئة الرأي العام لذلك فتبنى فكرة إقامة نظام جمهوري في إيران على غرار ما حدث في تركيا (لكن البعض يرى أن رضا خان تبنى فكرة إقامة نظام جمهوري في إيران ليتمكن من إزاحة الدولة

[1]-عبد الله حسن، الجوجو، الأنظمة السياسية المقارنة: دراسة مقارنة. [د م ن] : الجامعة المفتوحة، 1997، ص 263،264.

القاجرية) حيث شن حملة واسعة النطاق رعى فيها إلى تغيير نظام الحكم في إيران، و إعلان الجمهورية برئاسته. و انقسمت إيران بين مؤيد للجمهورية و معارض لها مما أدى إلى حدوث حالة ثورة في البلاد و حدوث سلسلة من الاحتجاجات بقيادة رجال الدين مما دفع برضا خان إلى الإستقالة من منصبه الذي عاد إليه مرة أخرى بعد مناورات سياسية عديدة و انتهت بذلك أزمة الجمهورية في هذه المرحلة. ما نتج عن هذه المرحلة هو زلزلة عرش أحمد شاه و إضعافه حيث تم خلعه من الملكية بشكل غير قانوني بوقت قصير.

4- المرحلة الرابعة:

عرفت إيران مرحلة انتقالية إبتداءا من 1976-1977 إذ برزت على الساحة إستراتيجيتين متناقضتين:

1- **الإستراتيجية الأولى:** تتعلق بآية الله الخميني الذي يناضل منذ عدة سنوات للإطاحة بالنظام الملكي انطلاقا من مكان إقامته (النجف) العراق حيث أصبح لاجئا فيهما منذ 1964 ثم بفرنسا 1978 مع مساندة الشعب في مجمل التيارات الأخرى رغم تباينها للإطاحة بالحكم البهلوي.

2- **الإستراتيجية الثانية:** يقودها الشاه الذي يستند على الجيش و الولايات المتحدة للحفاظ عل نظام حكمه.

وعلى الرغم من السياسات القمعية التي لجأ إليها الشاه لإيقاف تصاعد الاضطرابات إلا أنه ارتكب أخطاء مع الإدارة الأمريكية حين قلل من شأن قوة التنظيم في الحركة الدينية الإسلامية و عمق الغضب الجماهيري غذ اعتبر أن بعض التغيرات أو الإصلاحات قد تعيد الهدوء و الاستقرار للبلاد بعكس المتدينين الذين كانوا على اقتناع بأن الأمة تمر بأزمة مجتمعية و حضارية صعبة لا يمكن حلها إلا بإطاحة نظام الحكم و استبداله بجمهورية إسلامية.

و بدأت ملامح التغيير تبرز في أواخر 1976 و بداية 1977 حيث تفطن النظام بأنه على الرغم من تضاعف عائدات البترول منذ 3 سنوات سابقة إلا أنها لم تحد من تفاقم الأفراد، فضلا عن الإجراءات التي اتخذها الشاه كتقليص النفقات العسكرية و محاولة إعطاء الأولوية للتنمية الاقتصادية.

إلا أن الطريقة التي حاول أن يعالج بها الأوضاع لا تعترف بالمشاكل الاجتماعية والتي تعتبر مهمة و حساسة بالنسبة للطبقة المثقفة و رجال الدين.

مع تصاعد الأحداث تم الإعلان عن الأحكام العرفية لمدة ستة أشهر في 12 مدينة. وقد اتخذ هذا القرار عندما عمت التظاهرات المدن الكبرى كطهران و تبريز و قم و أصفهان و الأهواز و عبدان و مشهد و شيراز و قزوين و خراج.[1]

إلا أن هذه الأحكام العرفية لم تنقص من عزيمة المتظاهرين في مواصلة المظاهرات بحيث أدى بالجيش إلى التدخل و قمع الجماهير المتظاهرة و كانت الإصطدامات أمام البرلمان حيث تحولت الساحة إلى ساحة الشهداء و سمي يوم الجمعة بيوم الجمعة الأسود. نظرا للأحداث التي جرت فيه لتكون بداية نهاية الحكم البهلوي.

تحت الضغط الشعبي و بمساندة من المخابرات الأمريكية يغادر الشاه البلاد في جانفي 1979 و يعود آية الله الخميني ليضع أسس الجمهورية الإسلامية و ينهي حكم الأسرة البهلوية و يشكل سلطة شرعية و يقيم نظاما إسلاميا خالصا.

و لتنفيذ سياسته عين حكومة مؤقتة تحت رئاسة "مهدي بازرخان" في 05 فيفري 1979 و كلفه بإجراء استفتاء شعبي للرأي العام حول تغيير نظام الحكم من الملكية إلى الجمهورية.[2]

و قد بدأت دعوة آية الله الخميني لإقامة جمهورية إسلامية في إيران بعدما استقرت أوضاع المؤسسة الدينية من الناحية التنظيمية (علما أن هذه المؤسسات عانت فراغا سياسيا بسبب سياسة الاضطهاد و القمع المتبعة من قبل الشاه و المؤسسة العسكرية الموالية له).

- **هناك تساؤل يطرح نفسه:**

لماذا رفض علماء الدين جمهورية رضا خان و بادروا بإعلان الجمهورية بعد نجاح الثورة الإسلامية في: 11. 02 . 1979 ؟

يمكن الإجابة على هدا السؤال من خلال النقاط التالية:

*– تخوف العلماء على نفوذهم بعد أن ضاعت هيبة المؤسسة الدينية في تركيا.

*– 1924 إلغاء الخلافة و القضاء على هيمنة المشايخ على القضاء و التعليم.

*– نظرا لتعدد الأديان و اللغات ---- الملكية هي الضمان الوحيد للوحدة.

*– مبادرتهم بإعلان الثورة لأنهم هم أصحاب الثورة هذه المرة.

[1]-يحيى داوود عباس، "تاريخ الجمهورية في إيران". مختارات ايرانية . العدد 86 ، سبتمبر 2007 المتحصل عليه من الموقع WWW.arso.org.

[2]-يحيى داوود عباس،المرجع نفسه.

فالجمهورية الإسلامية كما حددها آية الله الخميني تكون في ظل ولاية الفقيه. لتصبح بذلك السلطة السياسية و الدينية في يد الفقيه و بما أن الإسلام يشمل الجانب السياسي والروحي فإنه لا يتوقف على الجانب الفقهي فقط، فجزء كبير من الفقه يتعلق بكل ما هو سياسي و اجتماعي . لهذا الغرض جمع الخميني بين السلطتين[1].

لكن إقامة ولاية الفقيه بعد انتصار الثورة الإسلامية لم تكن خالية من معارضة العديد من رجال الدين و المثقفين الإيرانيين فالخلاف الذي كان قائما بين كبار الفقهاء بعد الثورة دار حول مفهوم "ولاية الفقيه" فالإشكال الذي كان مطروح هو كالتالي: هل تشمل هذه الولاية الحكم و إقامة الدولة علما أن إقامتها تعود لمسؤولية الإمام الغائب الثاني عشر؟

إضافة إلى خلاف الخميني مع بازرخان (رئيس الحكومة المؤقتة) حول مفهوم الجمهورية فرئيس الحكومة مهدي برزخان كان متمسكا بفكرة الاقتراع الشعبي حول إنشاء ديمقراطية أم جمهورية إسلامية.

أما من جانب الخميني فقد حسم القضية بالاقتراع الشعبي على الجمهورية الإسلامية فقط رافضا فكرة الديمقراطية معتبرا الشعبي على الجمهورية الإسلامية فقط رافضا فكرة الديمقراطية معتبرا إياها لفظا مستعارا من الغرب. (98.2%)

و لقد اختلفا كذلك حول تعيين رجال الدين في وسائل الإعلام فبرزخان كان يرى أن الكفاءة تعتبر المعيار الوحيد للاختيار في مثل هذه الوظائف.

كما كان هناك خلاف حول 3 نقاط أساسية:

أ- حول النظام القضائي ← بقاء النظام كما هو

← استبداله بنظام شرعي

ب- حول سياسة إيران الخارجية و علاقاتها خصوصا بال و.م.أ

← الإبقاء على تدفق القطع الأسلحة.

← رفض بحجة ما قامت به ال و.م.أ (كانت تدعم الشاه)

[1]-نجاة أبركان، "العلاقات الإيرانية العربية، من تغيرات السبعينيات إلى ضغوط العولمة". مذكرة ماجستير.(كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 2002-2003.ص

جـ - حول الدستور : تقسيم السلطات و فصلها كما هو معروف .[1]

إضافة إلى الاختلاف حول تصدير الثورة إلى الخارج . حيث رأى مهدي برزخان أن الجمهورية تمر بمرحلة يصعب فيها تنفيذ هذه الفكرة.

كل هذه الخلافات عجلت بتنحية رئيس الحكومة.

يجب الإشارة أيضا أن الخميني كانت له معارضة من طرف تيارات عديدة نذكر منها:

- التيار الوطني الذي ناضل من أجل ترشيد استخدام عائدات البترول و الصناعات الثقيلة و إقامة الدولة المدنية.
- التيار الديني المعتدل الذي طالب لضرورة استخدام الأساليب الحديثة في الإدارة و الحكم و رفضه لإقامة ولاية الفقيه.
- التيار الديني الإصلاحي الرافض لاستبداد الفقهاء و أيد السيادة الوطنية للدولة بكل مؤسساتها المدنية.
- التيار اللبرالي و الذي نادي بإقامة جمهورية ديمقراطية.

التياراليساري و المناهض للتيارات الإسلامية إذ نادى بتوزيع الأراضي الزراعية و القيام بعملية التأميم كما طالب كذلك بإقامة علاقات تعاون مع الإتحاد السوفياتي.[2]

يتميز النظام السياسي الإيراني عن سائر النظم السياسية العالمية بميزة دستورية فريدة، و هي وجود مؤسسة اسمها "الولي الفقيه "المرشد الأعلى" أو "الرهبر" تتربع قمة هرم السلطة و يخولها الدستور الإيراني صلاحيات واسعة.

- **المؤسسات الرسمية في إيران:**

1- الولي الفقيه:

"الولي الفقيه" أو "المرشد الأعلى" هما لفظا مترادفات مرتبطان بالنظرية السياسية الدينية التي أشار إليها الإمام الخميني و هي "ولاية الفقيه" إذ نشأت هذه النظرية على يد الشيخ "أحمد النقراني" مؤلف كتاب عوائد الأيام في أصول الفقه،و طبقها الإمام الخميني في سنة 1979لأول مرة،[3]: نصت المادة "5" من الدستور الإيراني على

[1]- يحيى داوود عباس،مرجع سابق.ص42

[2]-يحي داوود عباس، مرجع سابق.

[3]-سيدي أحمد ولد أحمد سالم، "الولي الفقيه .... الدور و الصلاحيات"، المتحصل عليه. WWW.aljazeera.net.

أنولاية الأمة في ظل انتشار الغمام المهدي تؤول إلى أعدل و أعلم و أتقى رجل في الأمة ليدير شؤونها وفق ما جاء في المادة "107" من الدستور نصت المادة نفسها على تساوي المرشد مع عامة الشعب أمام القانون .[1]

2- السلطة التنفيذية في إيران:

- تحت بند الهيئة التنفيذية تناولت الدستور الإيراني ثلاث مؤسسات و هي:

* رئيس الجمهورية.

* نواب الرئيس.

* الوزراء.[2]

3- السلطة التشريعية في إيران:

يتكون من :

1) مجلس الشورى الإسلامي

2) مجلس صيانة الدستور

- مجلس الشوري:الإسلامي: (البرلمان)

- يبلغ عدد أعضاءه 270 عضو ينتخبون من قبل الشعب لمدة أربع سنوات (الاقتراع السري) المباشر على أن يضاف 20 عضو بعد كل 10 سنوات استجابة للتطورات السكانية والسياسية. على أن ينتخب زرادشت واليهود نائب لكل منهم

يشترك كل من المسيحيين الأشوريين والكلانيون في انتخاب ممثل واحد.

- في حين أصبح عدد نواب النصارى الأرمن لكثرة عددهم إلى ممثلين.

صلاحياته:

[1]-محسن كديفر، نظريات الحكم في الفقه الشيعي: بحوث في ولاية الفقيه.تر : دار الجديد، ط4 . بيروت: [د ن]، 2000، ص 13.

[2]-نفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص89.90

- مناقشة خطط وجداول أعمال الحكومة للمصادقة عليهاومناقشة أي جدول أعمال مقدم من 15 عضو على الأقل.
- المناقشة والمساءلة في كل شؤون القومية.
- المصادقة على كل المعاهدات والبروتوكولات والعقود والاتفاقيات من الجهات الخارجية.
- إحداث تغيرات طفيفة في الخط الحدودي للبلاد بشرط اعتبار المصالح القومية وموافقة أربعة أخماس الأعضاء.
- الموافقة أو الرفض على طلب الحكومة بإعلان أحكام الطوارئ لمدة لا تزيد عن 30 يوم.
- التصويت على منح الثقة من الوزراء أو أي موظف حكومي أوالتصويت على سحب الثقة من الرئيس.[1]

4-السلطة القضائية:

نص الدستور على استقلاليتها في 18 مادة (156- 174)

- تعمل على حماية حقوق الأفراد والمجتمع.
- مسؤولة على تطبيق العدالة في المجتمع الإيراني
- الإشراف على تنفيذ القوانين

مكوناتها:

1- رئيس الهيئة القضائية: مختار من طرف المرشد لمدة 05 سنوات ويقوم بمجموعة مهام إنشاء الهيكلة الإدارية للممارسة القضائية + إعداد مسودات القوانين المناسبة للجمهورية الإسلامية، توظيف القضاة وإقالتهم.

2- **وزير العدل:** يختار من قبل رئيس الجمهورية من بين أشخاص يختارهم رئيس السلطة القضائية.

3- رئيس المحكمة العليا

يعينهما رئيس السلطة القضائية لمدة 05 سنوات

- المدعي العام

*** المؤسسات العابرة للسلطات:**

[1]-نفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص 120، 122.

وهي تلك المؤسسات التي تتمكن من إطارها السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في تشكيل أو الوظائف حيث يصعب نسبها لإحدى السلطات وهي ثلاث:

1)- مجمع تشخيص مصلحة النظام:

نشأ بقرار من الخميني 1412هـ- 1988 بهدف الفصل في النزاع بين مجلس الشورى وصيانة الدستور.

أسس المجتمع في فبراير / شباط 1988 استجابة لتوجيهات الخميني برفع الخلافات في وجهات النظر بين مجلس الشورى و بين مجلس أوصياء الدستور بشان القوانين والقرارات الصادرة عن مجلس الشورى والتي تؤكد وجهة نظر مجلس الأوصياء مخالفتها إما للتشريعية الإسلامية أو للدستور، مع إصرار مجلس الشورى على صحة وجهة نظر مجلس الأوصياء مخالفتها إما للشريعة الإسلامية، أو للدستور، مع إصرار مجلس الشورى على صحة وجهة نظره ومطالبته لمجلس الأوصياء بالمصادقة على قوانينه وقراراته وشمل التعديل على المادة 112 من الدستور مسألة إنشاء المجمع.

عضوية المجتمع:

يعين المرشد الثورة أعضاء المجمع الدائمين والمتغيرين إلا فيما يخص رؤساء السلطات الثلاثة فإنهم ينضمون إلى المجمع بشكل آلي بعد التعديل الجديد الخاص بقانون المجمع ومدة المجمع خمس سنوات، ويلتحق بعض الأعضاء بشكل غير دائم إذا كانت السائل المطروحة تتعلق بصلاحياتهم كبعض الوزراء ويترأس الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني المجمع منذ 18 مارس / آذار 1997[1]

2- مجلس الخبراء:

برزت فكرة إنشاء مجلس الخبراء مع بداية إعداد مسودات الدستور سنة 1979، إذ رأى آية الله الخميني أن يشكل مجلس خبراء يراجع مسودة الدستور ثم يعرضها على الشعب في استفتاء عام.

انقسم رجال الثورة حول عدد أعضاء مجلس الخبراء إلى فريقين، تزعم الاتجاه الأول آية الله منتظري الذي نادى بان يكون عدد أعضاء مجلس الخبراء 200 عضو يمثلون جميع المناطق الإيرانية، في حين رأى الفريق الثاني تحت قيادة الخميني وأغلبه من رجال الدين بأن تكون العضوية محصورة في عدد قليل حتى يتمكن المجلس من مراجعة الدستور في فترة وجيزة ليعرضه في الاستفتاء العام بعد ذلك، وقد رجحت كفة الفريق الثاني وانتخب 70 عضوا لمجلس الخبراء قاموا بمراجعة مسودات الدستور وطرحوه في استفتاء عام يوم 02 ديسمبر/ كانون الثاني 1979.وفي عام 1982 ارتفع عدد أعضاء مجلس الخبراء إلى 83 عضوا غالبيتهم من رجال الدين وحدد القانون

[1]-المرجع نفسه، ص127.

ان يكون مقر واجتماعات مجلس الخبراء السنوية في مدينة قم، إلا أن كل اجتماعات المجلس عقدت في العاصمة طهران.

مدة المجلس وصلاحيته:

تبلغ مدة مجلس الخبراء ثماني سنوات، وللمجلس حق تعيين وإقالة مرشد الثورة، كما أن أعضاء مجلس الخبراء غير ممنوعين من تولي المناصب الحكومية المختلفة مثل عضوية مجلس الشوري.

3- مجلس الأعلى للأمن القومي:

أنشئ المجلس الأعلى للأمن القومي بعد مراجعة الدستور سنة 1989، وحدد هدف إنشائه بحماية الثورة الإسلامية والمصالح القومية للجمهورية الإسلامية والدفاع عن سيادة إيران وأراضيها، وأفردت المادة (177) من الدستور للحديث عن المجلس، وتعتبر قرارات المجلس نافذة بعد مصادقة المرشد عليها.

مهام المجلس وصلاحيته:

1. وضع السياسات الأمنية والدفاعية في ضوء السياسات العامة الصادرة عن المرشد
2. تنسيق النشاطات السياسية والامنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية للبلاد مع السياسات الدفاعية والأمنية العامة للدولة.

يترأس رئيس الدولة مجلس الامن الذي تتكون عضويته من الشخصيات التالية:

1. رؤساء السلطات الثاث (الحكومة، ومجلس الشورى، والهيئة القضائية)
2. رئيس المجلس الأعلى لقوات المسلحة
3. رئيس منظمة التخطيط والميزانية
4. ممثلين عن المرشد يعنيهما المرشد
5. وزراء الخارجية والداخلية والإعلام

أي وزير يتعلق عمله بمهام المجلس، وموظفي المناصب العليا في الجيش وقوات حرس الثورة[1].

المبحث الثاني:تفعيل السياسة الخارجية الايرانية .

المطلب الأول :تطور السياسة الخارجية الايرانية .

[1] المر جع نفسه، ص 129.

منذ قيام الثورة في إيران ومجيء نظام الخميني إلى السلطة حدد نظامه أهم أهدافه للسياسة الخارجية الإيرانية,بعد إزالة كل مراكز النفوذ والتأثير الموالي للغرب وبدأ بالتحرك السياسي المعادي للغرب وللولايات المتحدةالامريكية بشكل خاص من خلال تطهير واسع في صفوف الجيش والسافاك والاهتمام بالمسلمين بشكلخاص وعلى هذا الأساس شيدت الحكومة الايرانية وسياستها الخارجية على المحاور التالية:[1]

اتخاذ سياسة الحياد تجاه القوى العظمى وأكد الخميني بان الحكومة الإسلامية الإيرانية هي كالزيتونة لا شرقية ولا غربية.[2]

1- تطوير أشكال التعاون مع دول العالم الثالث.

2- تبني التقارب الإسلامي, وتبنى لهذه السياسة أربعة محاور:

أ- مخالفة النظام الغاصب الإسرائيلي بصورة جادة, وما دامت أمريكا تدعم إسرائيل فلا تعامل لنا معهم.[3]

ب- معارضة رؤى وتوجهات قادة الدول العربية المجاورة للخليج العربي والمعتدلة.

ج- بذل الجهود للتعاون مع جبهة الصمود والتصدي.[4]

د- تشييد علاقات براغماتية مع كل من باكستان وتركيا

السياسة الخارجية الايرانية بعد الخميني (1989).

لم تكن وفاة (الخميني) وتولي رئاسة الجمهورية من قبل قيادات توصف بالاعتدال والبراغماتية مدعاةللنظر بتفاؤل نحو مستقبل الدبلوماسية الإيرانية طالما لم تخرج من الإطار الإيديولوجي لسنين الثمانينات[5] فبعد 24 ساعة من وفاة الخميني في 1989/6/3 صادق مجلس الخبراء في اجتماعه الطارىء بتاريخ 1989/6/4 على تعيين (علي خامنئي) خليفة له بمنصب ولى الفقيه والمرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية وأكد خامنئي على

---

[1]-مرتضى مطهري," قضايا الجمهورية الإسلامية", دار الهادي, الطبعة الأولى, 19981, ص 9-10.

[2]-صحيفة الكويت ,ج5, ص205.

[3]-صحيفة الإمام, ج19, ص95, في 1984/10/28.

4-أنور شيروان احتشامي, (السياسة الخارجية الإيرانية في عهد البناء), ترجمة إبراهيم مستقي, زهرة يوستيخي, طهران, مشورات الثورة الإسلامية, ص74-75.

5-شحادة, مهدي وبشارة, جواد, إيران:"تحديات العقيدة والثورة", الطبعة الأولى, مركز الدراسات العربي –الأوربي, 1999, ص101.

التمسك بنهج وخطى (الخميني) وتعاليمه وتعهد بتطبيقها بحذافيرها [1].وعليه فان ما يفهم من ذلك,هو استمرارية النهج الإيراني.رغم التغيرات المؤسساتية والشخصية التي طرأت عليه.

وبعد فوزه بالانتخابات الرئاسية في (30تموز عام 1989).أشار (علي هاشمي رفسنجاني) في خطاب توليه السلطة إلى ضرورة تخلي المتشددين عن تطرفهم وان يتيحو الفرصة أمام الإصلاحات الاقتصادية[2]

1/ مرحلة رفسنجاني : مع تأكيده على التمسك بمنهج المرحلة السابقة وأفكارها[3] وهنا يمكن القول أنمبدأ "تصدير الثورة"مع انه يأتي كأساس للنظام الإيراني في عهد رفسنجاني إلا أن وسائل تطبيقه قداختلفت[4]أخذين بنظر الاعتبار الأوضاع الداخلية الإيرانية السيئة, وحاجة إيران إلى كسر عزلتها والانفتاح على العالم لحل مشكلاتها وبالذات الاقتصادية, ولهذا شهدت مرحلة التسعينات سياسة إيرانية منفتحة على الصعيد الإقليمي مع جاراتها الشماليةالغربية (جمهوريات آسيا الوسطى والجارات الجنوبية الغربية (دول مجلس التعاون الخليجي) حتى مع تركيا في الغرب وعلى الصعيد الدولي مع أوربا ودول العالم الثالث.

وقد أكد رفسنجاني (الرئيس الإيراني الأسبق) بقوله"رغم أن إيران تركز في سياستها الخارجية على آسيا الوسطى والخليج إلا أنها أميل إلى التركيز على الخليج, لان المشكلات الأمنية المباشرة لإيران تكمن في تلك المنطقة"[5]أن نفوذ قوة دولية تفرض سيطرتها وهيمنتها على العالم يمكن أن تعرض الثورة الإسلامية في إيران بضرر كبير وتخلق لها مشاكل وأزمات, وبالتالي يمكن أن تستخدم وسائل متطورة من اتصالات وإعلام للتأثير على روحية وتطلعات الجيل الإيراني الجديد.

وتؤكد إيران حول مسألة تصدير الثورة إنما هي سياسة ثقافية لإخفاء القوة الإيرانية التي تعده هدفا مبدئي[6] لانتشار قيمها بشكل اشمل [7]وغير إجبارية أو عسكرية.

---

[1]-عن تصريحات (خامنئي) بهذا الشأن انظر:المصدر السابق, ص59.

2-مرجع سبق ذكره, ص88.

3-هارون, ناثانيال, سياسة إيران في شمال غرب آسيا:الفرص والتحديات والانعكاسات في:إيران والخليج:البحث عنالاستقرار,مصدر سبق ذكره, ص101.

[4]-في هذا المصدر انظر:"التقرير الاستراتيجي العربي 1992", القاهرة,مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام, 1993, ص143.

5-شحادة, مهدي وبشارة, جواد, مصدر سبق ذكره, ص101.

6-د.بيرن ازدي, "مدخل إلى السياسة الخارجية الإيرانية", جامعة طهران, ترجمة وتقديم سعيد الصائغ, دار النصر للطباعة الإسلامية, الطبعةالأولى, 2000, ص31-32.

7-مرجع سبق ذكره, ص31.

وان الأسس البراغماتية التي جاءت بها حكومة رفسنجاني من رسم السياسة الخارجية قد اتسمت بالمزج بين الأهداف الإيديولوجية والواقعية دون التخلي عن الطابع الإيديولوجي المميز له.[1]

2/ مرحلة محمد خاتمي :

يمكن القول أن عهدا جديدا قد بدأ وان إيران ستمد يدها لكل الدول على أساس الاحترام المتبادل والاستقلال وخدمة المصالح المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى, فضلا عن نيته لسياسة الانفتاح فعلى الرغم من إن السيد) خاتمي) وان كان راغبا في تغيير سياسة إيران الخارجية ليكسب القبول في المحافل الدولية ,إلا أنه لا يملك لوحدة سلطة فعل ذلك. (فخاتمي) برئاسته للسلطة التنفيذية وان كان له صلاحيات واسعة في كل ما يتعلق بالعلاقات الخارجية. إلا انه لا يستطيع أن يفعل كل شيء في كل وقتوبكل الطرائق والوسائل ولا سيما في وجود المرشد الأعلى (علي خامنئي) لأنه لا يملك فرصا واسعة في رسم السياسة الخارجية دون الرجوع إلى المرشد الأعلى الذي يمثل المركز الأول في هرم السلطة في إيران [2] حيث أشار أن عهدي سيكون أمينا على ميراث الثورة الكبير وإتباع سياسة خارجية تنشد السلام والأمن على شعار مؤداه "العزة والحكمة والمصلحة " في نفس الوقت[3] وان المهم في سياستنا هو إيجاد المو ازنة في أن تكون إيران أمينة للإرث الذي تركه الخميني في مواجهة قوى الاستكبار التي تريد الهيمنة والوصول إلى مطامعها وبين سياسة الإصلاح والمرونة في علاقات إيران الخارجية.

وان عدوان العراق على الكويت منحت المبررات للقوات الأجنبية بان تمارس حضورها في هذه المنطقة أكثر لتكثيف مكانتها الحربية في هذه المنطقة.[4]توصف سياسة خاتمي بالاعتدال والتعقل, لكن لم يحدث على السياسة الإيرانية.[5]

3/ السياسة الخارجية الايرانية بعد نهاية الحرب الايرانية-العراقية .

1-شحادة, مهدي وبشارة, جواد, مصدر سبق ذكره, ص101.

2-حول تصريحات (خاتمي) بهذا الشأن انظر:سلمان, ظافر ناظم, السياسة الإيرانية تجاه الخليج العربي:المسار والمستقبل, مجلة دراسات إستراتيجية, عدد (5) مركز الدراسات الدولية, جامعة بغداد, 1998, ص315-316.

3Dadwal, Shebonti Ray,op.cit,p.276

4-رسالة السيد الرئيس خاتمي إلى المؤتمر الثالث عشر لمنطقة الخليج العربي ,انظر مجلة العلاقات الإيرانية, العدد السادس, السنة الثالثة, حزيران 2003, ص9

5-اللقاء الصحفي للرئيس الإيراني السيد محمد خاتمي مع مجلة العالم العدد 603 بتاريخ 17/كانون الثاني/1998.

كانت نهاية الحرب العراقية الإيرانية عام 1988 الذي تم بموجبه قبول إيران بقرار 598 والذي عبر عنه الخميني مثل تجرع السم كان حدثا ألقى بتأثيره على السلوك السياسي الإيراني. فقد كان توجه السياسة الإيرانية ليس للدفاع عن استقلال البلاد كما قال الخميني " نحن لا نقاتل دفاعا عن إيران وإنما نقاتل دفاعا عن الإسلام ومن أجل نشر الإسلام والثورة الإسلامية[1] وهناك من يعد الحرب نتيجة للثورة الإيرانية ولمبدأ تصدير الثورة مما نتج من ذلك بان يكون هدفا ووسيلة في أن واحد بغية نشر النفوذ الإيراني في المنطقة في تلك الفترة[2]في عام 1988 وصلت إيران إلى تقديم لمجريات الوضع العام في المنطقة ولوقائع الحرب, وكان تزامنا مع الصعوبات الاقتصادية اثر انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية وتراجعها إلى أدنى مستوى خلال العشرين سنة الأخيرة.

وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 1977-1989 إلى 15% وارتفاع نسبة البطالة إلى 40% وإلحاق أضرار في البنية التحتية للاقتصاد الإيراني مما الحق بالطاقة الكهربائية والمنشآت النفطية والبتروكيمياوية والمصانع من دمار كبير[3]

إن الأمر الذي وضعته إيران في سياستها اثر انتهاء الحرب مع العراق والذي أصبح واحدا من أهم مصادر الخلاف مع الولايات المتحدة هو تفعيل قدرتها وإمكاناتها للتزود بأسلحة الدمار الشامل. وان القادة الإيرانيون توصلو إلى الأعتقاد بان العامل الحاسم في تشكيل بيئة إستراتيجية آمنة في الخليج العربي هو عن طريق القوى العسكرية المتفوقة من خلال الحصول على أسلحة الدمار الشامل فضلا عن إيجاد صيغة تفاوضية كفيلة لحل المشاكل والابتعاد عن استخدام الترهيب والتهديد وبذلك تحافظ على توازن ستراتيجي وإقليمي.

وان مساحة إيران وعمقها الاستراتيجي الواسع يمنحها إمكانية استنزاف الخصم إقليما, وعدم تعرضها للاختناق أو الشطر بسهولة مما يجعلها أكثر قدرة على مناورات عسكرية كبيرة ويعطيها هامشا واسعا للحركة. وبذلك تسعى إيران من إيجاد وضع ستراتيجي أفضل, وفق ما حصل في باكستان من خلال تطوير نموذجها النووي,أما أفغانستان فتفيد التقارير الواردة بان لها تعاطي واسع للمخدرات ويواجه الشعب الأفغاني أعباء كثيرة

---

[1]-نقلا عن د.غانم محمد صالح, الخليج العربي التطورات السياسية والنظم والسياسات, دار الحكمة للطباعة والنشر,1992, ص361.

[2]-د.عبد الخالق عبدا لله التوترات في النظام الإقليمي الخليجي, السياسة الدولية الصادرة عن مؤسسة الأهرام في القاهرة,العدد 132, ابريل1988, ص33.

[3]-فيبي مار ووليام لويس, امتطاء النمر, تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة,مركز الإمارات للدراسات والبحوثالاستراتيجية, ترجمةعبد الله جمعة الحاج, 1996, ص146.

بسبب تواجد القوات الأمريكية والغربية فضلا عن حركة طالبان مما يشكل قلقا واضحا لإيران كدولة جارة لهاتين الدولتين.[1]

4/السياسة الخارجية الايرانية بعد الحرب الباردة :

أن عالم ما بعد الحرب الباردة هو عالم أحادي القطب تحركت الولايات المتحدة لملىء الفراغ الذي خلفهالاتحاد السوفيتي في ساحة الصراع الدولي وعليه تبنت إيران سياسة لا شرقية ولا غربية من أجل تحقيق هوية واضحةلها, وان الصراع لهذا الهدف وتحقيقه كان قد سبق نهاية الحرب الباردة بعقد كامل[2]

وقد ألقت نهاية الحرب الباردة بظلالها على السياسة الإيرانية, وكان استقلال دول آسيا الوسطى اثر انهيارالاتحاد السوفيتي قد اتاح فرصة ذهبية للسياسة الإيرانية لكن انعدام الإدارة الإستراتيجية سببت في عدم تحقيق المصالح الوطنية وساهم في ظهور تهديدات أمنية لإيران.

وعلى الرغم من ضعف الدول المجاورة من الشمال (تركمانستان, وأذربيجان, وأرمينيا) فان منهجية النزعة الانعزالية التي قادت ركب السياسة الخارجية الإيرانية في بعض المراحل والتي أعقبت الحرب العراقية –الإيرانية ويمكنها أن تلعب دورا كبيرا وأكثر فعالية من السياسة الدولية فضلا عما يضيف وجود الجمهوريات الإسلامية الجديدة من فرص أمام طموحاتها الإقليمية وما يمكن أن تلعبه سياستها الخارجية من ادوار لم تكن متاحة لها من قبل،[3] وقد وجدت إيران مع هذا التوجه أنها تتقاطع من جديد مع سياسة الولايات المتحدة في هذه المنطقة المهمة لاستراتيجيتها وما تعمل عليه كلتا الدولتين من أجل صياغة عمل جديد لخدمة مصالح كل طرف من منظوره الاستراتيجي على المدى البعيد, الأمر الذي وجدت فيه إيران أنها يمكن أن تكون بحاجة إلى الدور الروسي في سياستها إزاء هذه المنطقة[4]

مما لا شك فيه أن العدوان على العراق مثل فرصة ذهبية لإيران للتخلص من منافس إقليمي قوي أنهك قوتها العسكرية وحجم دورها الإقليمي- فهي تجني ثمار هدف تحطيم القوة التي أراد فرض نفسه بفعل عسكري متفوق

---

[1]-كلمة السيد هاشمي رفسنجاني, خلال اجتماعه بالنخبة المشاركة في المؤتمر الثالث عشر للخليج الفارسي, انظر مجلة العلاقات الإيرانيةالدولية, مركز الدراسات السياسية والدولية, العدد السادس, السنة الثالثة, حزيران, 2003, ص13-14.

[2] K.L.Afraslabi, after khomeini-new directions in Iran's foreign policy, westview press, united states of America 1994,p158-160

3-أنور قرقاش, مرجع سبق ذكره, ص199-200.

[4]-د.وليد محمود ,عبد الناصر, العامل الإسلامي والدور الإيراني في الجمهوريات الإسلامية المستقلة, مجلة السياسة الدولية, العدد 120, 1995, ص159-161.

القدرة[1] لكن بنفس الوقت جعلها على تماس مع قوى عظمى يمكن أن تشكل خطر عليها من العراق بحكم الفارق في ميزان القوى وطبيعة الطموحات السياسية.

وان اختلال ميزان القوى لصالح إيران بعد تحرير الكويت وطرد القوات العراقية بقدر ما رأت الأولى فرصة تعزيز من مكانها ودورها في منطقة الخليج العربي, ولا سيما بعد أن عملت على استغلال موقفها من هذا العدوان لاسترضاء دول مجلس التعاون الخليجي والغرب بما ينهي عزلتها الإقليمية والدولية.[2]

5/السياسة الخارجية الايرانية في مرحلة التسعينات .

أن من الصعب تحديد الأجواء الأمنية في منطقة الخليج العربي في التسعينات فهي مدعات للقلق نتيجة للتطورات الدولية التي مرت بها المنطقة.

وبعد وفاة الخميني, ومجيء السيد خامنئي مرشدا عاما في إيران, وعلى اثر التعديل الدستوري والذي أعطى رئيس الجمهورية المزيد من الصلاحيات لاسيما موضوع توليه رئاسة مجلس الأمن القومي الإيراني والذي ينسق شؤون الدفاع والسياسة الخارجية [3]

في أثناء إخراج القوات العراقية من الكويت أخذت السياسة الإيرانية بخيارين:-

1- ممارسة دور إقليمي مؤثر لدولة قد أصبحت لها إمكانيات اقتصادية وعسكرية وتتمتع بنفوذ قوي مقبول يحافظ على مصالحها الأساسية ويوفر لها مكاسب وترفض الهيمنة الأمريكية والتواجد العسكري الأجنبي في المنطقة.

3- ممارسة دور مهيمن لدولة لها قدرات متزايدة بحرية وجوية وبرية ومحاولتها لحسم جميع المشكلات وتحقيق امن واستقرار المنطقة من خلال المشاركة الفعلية, فإيران تعد نفسها قوة رئيسة في منطقة الخليج العربي ومركز الدول الإسلامية ولها مصالحها وموقعها المهم الذي لا يمكن تجاهله[4]

---

[1] قناة الجزيرة, أكثر من رأي, 2001/5/18.

[2] عن ردود الفعل الايجابية التي أسفرت عن الموقف الإيراني من العدوان على العراق في العواصم الخليجية انظر :مرهون, عبد الجليل زيد,مصدر سبق ذكره,ص224-236.

3-Mohsin M.milani, The evolution of the Iranian presidency: from Banisadr to Rafsanjani. Brutish ,journal of medal est. studies vol .20,nol,1993,p.83-97.

[4] hosham and Mirfakhraei, op.Cit, p.195

المطلب الثاني : السياسة الخارجية الايرانية إقليميا .

1- تجاه الشرق الأوسط :

انسجاما مع فلسفة النظام الإيراني الدينية فان إيران تعتبر الكيان الصهيوني كيان غاصب لحقوق الشعبالعربي الفلسطيني, وان قضية فلسطين قضية إسلامية وعربية وانطلاقا من هذا الفهم, فان إيران عارضتعمليات التسوية واتفاقيات اوسلو عام 1993, باعتبار الولايات المتحدة راعية وحامية لهذه المفاوضات وللكيان الصهيوني[1]

رغم أن المشروع الشرق أوسطي قد ظهر منذ أوائل الخمسينيات كبديل عن المشروع العربي إلا انه لم يظهركمشروع سياسي قابل للنقاش والتنفيذ إلا في أواخر التسعينيات وبالتحديد منذ انعقاد مؤتمر مدريد للتسويةعام 1991 واكتسب هذا المشروع زخما قويا مع إعلان الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي في اوسلو عام 1993 ثم انعقاد مؤتمر الدار البيضاء نهاية 1994[2]. وتنظر إيران إلى هذا المشروع بأنه ولادة أمريكيةوصهيونية وعد بيريز رئيس وزراء الكيان الصهيوني الأسبق" الشرق الأوسط الجديد" الذي يلعب فيه الكيانالصهيوني دورا قياديا بمثابة الوسيط أو الوكيل المعتمد بين المراكز الرأسمالية المتقدمة وبلدان المشرق والخليجالعربي[3] وبهذا المفهوم فان السياسة الإيرانية قد تتقاطع في أكثر من مكان مما يؤكد ذلك هو دعوة الرئيسالإيراني السابق محمد خاتمي إلى إقامة مشروع «الشرق الأوسط الإسلامي الكبير» [4]القائم على «الديمقراطيةوالتطور والتنمية واحترام كرامة شعوب المنطقة (...) التي تريد أن تكون بلدانها مستقلة وديمقراطية وتسودها قيمالمعنويات الدينية التي تناسب العصر», مشيراً إلى أن شعوب الشرق الأوسط «عانت من حكومات مستبدةتابعة للغرب ومن حركات متطرفة تريد باسم الإسلام أن تفرض التخلف والفتن«وتجد إيران أن حالة التقاطع لسياستها مع المشروع الشرق أوسطي في أكثر من اتجاه:

---

[1]Euen Laipson, garysick, Returd cottam , op.cit,p.12

[2]-د.محمد السيد سليم, مشروع النظام الشرق أوسطي وموقف العرب والإيرانيين منه وموقعهم فيه, ندوة العلاقات العربيةالإيرانية, مركزدراسات الوحدة العربية ببيروت, 1996, ص816-817.

[3]-د.محمود عبد الفضيل, مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية التصورات-المحاذير –أشكال المواجهة, بحث مقدمإلى ندوة مركزدراسات الوحدة العربية حول التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي,بيروت 1994,ص120.

[4]-من الانترنت لقاء محمد خاتمي مع جريدة الحياة اللندنية في قراءاتها العددية 28في2005/8/6

1- العامل الإيديولوجي- يرى قيادي إيران بان الكيان الصهيوني كيان مغتصب لحقوق الشعب الفلسطيني والمسلمين, فهم يرفضون التسوية والمشروع الشرق أوسطي فقد رد خامنئي مرشد الثورة الإسلامية على إنهاء بعض الدول العربية لبعض أشكال المقاطعة للكيان الصهيوني"أنها خيانة عظمى للإسلام والعرب والفلسطينيين"[1]

2- المشروع الشرق أوسطي له تأثير سلبي على المصالح الحيوية الإيرانية ووفقا للرؤيا الأمريكية والكيانالصهيوني فان هذا المشروع سيربط دول الخليج العربي بالمشروع المذكور الأمر الذي يهدد مركز إيران ودورها الإقليمي في الخليج العربي وسيؤدي إلى تنامي الدور الصهيوني والتركي في منطقة الخليج على حساب الدور الإيراني[2]

3- في حالة تقدم مسيرة التسوية فقد يربط سوريا ولبنان بالمشروع الشرق أوسطي وستفقد إيران احد أهم مرتكزاتها في علاقتها مع العرب وفي سياستها الشرق أوسطية.

4- وفي ظل السياسة الأمريكية إزاء إيران فأنها لم تسمح لإيران في إطارها الإيديولوجي من أن تشكل حجر الأساس لمشروع شرق أوسطي يضمن الأمن القومي الإيراني.[3]

5- أن السياسة الخارجية الإيرانية ترفض المشروع الشرق أوسطي وتجد فيه محاولة أمريكية وصهيونية لعزلها عن محيطها العربي والإسلامي. وهي ضد المشروع برمته كما أكده الكتاب الإيرانيين بدافع عقائدي واضح ولا تنظم إيران لمشروع هندسة شمعون بيريز

ترى السياسة الإيرانية أن نظام العولمة هو عملية تمزيق وبعثرة وتهميش دول وشعوب المنطقة وإدخالها فيشرك هيمنة سياسية وعلمية وتطبيق مبدأ الأمن مقابل السلام كبديل عن الأرض. وان رفض إيران بانتكون الولايات المتحدة شرطي متسلط في الدفاع عن الحرية والانفتاح واقتصاد السوق من طرف وتقومبتعزيز الصراعات وخلق الأزمات والتبدلات الإقليمية لصالح عناصر محدودة في برنامج العولمة وهو ما يتعارض مع الأصول الفكرية للثورة الإيرانية[4]

2- تجاه منطقة دول الخليج :

[1]-د.محمد السيد سليم, مرجع سبق ذكره, ص827.

[2]-الرؤية الإيرانية للمصالحة العربية, ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوي الثاني للباحثين الشباب, مركز البحوث والدراسات السياسية, جامعة القاهرة, 1994, ص30.

[3]-محمد علي المهندسي, مشروع النظام الشرق أوسطي وموقف العرب الإيرانيين منه, الورقة الإيرانية المقدمة إلى ندوة العلاقات العربية الإيرانية, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 1996, ص846-847.

[4]-محمد خاتمي: المشهد الثقافي في إيران, يم موج, دار الجديد, بيروت, 1999, ص54-55.

شهدت العلاقات الخليجية الإيرانية عامة، والعلاقات السعودية الإيرانية على وجه الخصوص، انفراجا واضحا في أعقاب تولي الرئيس محمد خاتمي الحكم عام 1997؛ وبالنسبة لقطبي الخليج إيران والسعودية، فإن إإن كانت تسعى إلى كسب العربية السعودية لتدعيم مكانتها ونفوذها في المنطقة بكسر حالة الجمود لسياستها الخارجية بعد انتصار الثورة. وأما السعودية فقد كانت ترى في إيران شريكا أساسيا في منطقة الخليج وخاصة في موضوع تحقيق أمن واستقرار هذه المنطقة من خلال حل وتسوية المسائل العالقة بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، وعلى رأسها مسألة الجزر الإماراتية الثلاثة (طمب الكبرى، طمب الصغرى، وأبو موسى) التي تحتلها إيران منذ عام 1971. وكانت بداية التطور في العلاقات السعودية الإيرانية في جوانب متعددة، ومنها التبادل التجاري من خلال منح تسهيلات لرجال الأعمال من الجانبين دون وسيط لصادراتهما[1]

مرت العلاقات السعودية الأميركية، وكذلك العلاقات الإيرانية الأميركية بحالة من عدم الاستقرار بعد أحداث 11 سبتمبر نتيجة للحرب الأميركية على الإرهاب، مما دفع أكبر دولتين في منطقة الخليج العربي إلى التقارب فيما بينهما (إيران والسعودية)، ولاسيما بخصوص الحملات الإعلامية الغربية ضد الإسلام والمسلمين، حيث كان الموقف الرسمي لكلا البلدين متطابقا. وهذا ما عبر عنه آنذاك البرلمان الإيراني ومجلس الشورى السعودي ببيان لهما أصدراه جاء فيه: "يدين البلدان الحملة الإعلامية الآثمة ضد القيم والمبادئ السامية للإسلام ويعتبراها مؤامرة لتشويه صورة الإسلام ولإضعاف الدول العربية والإسلامية". وذلك بعد زيارة مهدي خروبي رئيس البرلمان الإيراني آنذاك للسعودية.

فقد كان لكل من السعودية وإيران خلال تلك الحقبة مصالح وأهداف من هذا التقارب؛ فالسعودية كانت تعد الحليف الأقوى لواشنطن التي كانت تفرض حصارا على النظام الإيراني. فكان أي تقارب يحدث بين الرياض وطهران يعد بمثابة رسالة واضحة إلى واشنطن تفيد بأن سياسة الاحتواء المزدوج التي تمارسها ضد العراق وإيران قد فشلت فشلاً ذريعاً في شقها المو جة ضد طهران. وإيران شريك مهم في الخليج في المحافظة على أمن المنطقة. وقد أوضحت السعودية عدة مرات أن عملية التقارب السعودي الإيراني يصب في مصلحة باقي الدول الخليجية بما فيها دولة الإمارات المتنازعة مع إيران. ومسألة الجزر الثلاث أضحت إحدى النقاط التي تدعم التقارب السعودي الإيراني ولم تعد نقطة حرج بالنسبة للسعودية[2]

هناك عدة عوامل دفعت باتجاه التقارب وتطبيع العلاقات بين إيران ودول الخليج العربية عامة، والسعودية خاصة، وتبقى قضية الجزر الإماراتية العقبة الرئيسة في إعاقة هذا التقارب؛ حيث توجد مسببات تدعو إلى

[1]-صحيفة البيان الإماراتية، 21/فبراير/2001م.

[2]-البيان الإماراتية، 21/فبراير/2001م، ص6.

الاختلاف والتباعد فيحين توجد مسببات تدعو إلى التقارب والائتلاف، مع أن عملية التقارب على وجه العموم كانت تتم بمبادرة إيرانية.

لقد اعتمدت إيران في تقاربها مع دول الخليج العربية على أسلوب المبادأة، وهو أسلوب لا ينتظر مبادرات بل يقدمها، وما جاء به الرئيس خاتمي من مبادرات، وبخاصة حوار الحضارات والانفتاح على دول العالم عامة ودول الجوار الجغرافي بخاصة، لهو خير دليل على ذلك. وذلك نتيجة للحرص الإيراني على هذا التقارب بعد أن خططت له معتمدة على خبرتها في علاقاتها مع هذه الدول؛ فمثلاً ، نظرية أمن الخليج الإيرانية تقوم على نفس فكرة المبادأة على اعتبار أن من حق إيران بما لديها من مبررات تاريخية وجغرافية وبشرية وسياسية وعقائدية أن تضع نظرية لأمن الخليج تحقق مصالحها بما لا يتعارض مع مصالح الدول الأخرى. وهذه النظرية مبنية على التضامن والتعاون بين دول المنطقة وحدها من خلال القضاء على الخلافات بين هذه الدول أو خفضها إلى أدنى مستوى، خاصة في المسائل المهمة؛ الخلاف الحدودي، الخلاف المذهبي، الخلاف العرقي، والخلاف الأيديولوجي. وكذلك، فإن النظرية الأمنية الإيرانية تتطلب ضرورة توفر عدة عناصر للمشروع الأمني، من أهمها الإدراك المشترك لمعنى الأمن بعيد المدى، عدم التعارض مع الأمن العالمي، والتطرق إلى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية[1]

يمكن الحديث عن عوامل التقارب العامة، على النحو الآتي :

1- ما جاء به الرئيس خاتمي من أطروحات خاصة بحوار الحضارات والانفتاح على دول العالم بعامة، ودول الجوار الجغرافي خاصة. وذلك من خلال الدعوة لبلورة فكر حضاري إسلامي جديد ليس مناهضا للغرب وحضارته فحسب بل نِدُ له، مع التأكيد على قيم الاحترام المتبادل في العلاقات الدولية وتوفير الأمن للجميع، والاعتراف بالمبادئ والموازين الخاصة بكل دولة. وقد عدت هذه الأطروحات بمثابة رسائل مباشرة لدول الخليج ولغة جديدة لم تعهدها هذه الدول من قبل في سياسة إيران التي كانت تعتمد لفترة ليست قصيرة نموذج "تصدير الثورة". ونتيجة لذلك، فقد وصف الرئيس خاتمي خلال زيارته لدولة قطر العمالة الإيرانية في دول الخليج بأنها: "رسل المحبة والسلام"، في إشارة منه إلى دور هذه العمالة في إذابة الخلافات العربية الخليجية - الإيرانية.

[1]-محمد السعيد عبد المؤمن، **"التقارب الإيراني الخليجي. . سلاح ذو حدين"**، شبكة اسلام اون لين، ص1-3. للمزيد راجع: عبد الله حسن النبالي، قراءات في الجمهورية الإسلامية الإيرانية (6): الجمهورية الإسلامية الإيرانية والتحديات العالمية، دون ناشر، عمان، 2005م.

2- التحولات الأيديولوجية الداخلية في إيران؛ ونقصد هنا تحول إيران من الثورة إلى الدولة، حيث انتهت تقريبا فترة الالتزام الصارم بمفاهيم وقيم الثورة الإيرانية ومحاولة نشرها الشيء الذي أدى إلى قلق دول الخليج لفترة ليست قصيرة. فاختفاء الوهج الثوري بعد رحيل الخميني ومجيء قيادات إيرانية جديدة تنتهج المنهج الإصلاحي والبرجماتي في إدارة علاقات إيران الدولية والإقليمية، ساهم إلى حد كبير في تقريب المواقف الخليجية والإيرانية. فوجد شبه إجماع داخل السياسة الإيرانية بشأن التقارب مع دول الخليج بغض النظر عن وجود الإصلاحيين أو المحافظين في السلطة، وذلك لأن المصالح الإستراتيجية والاقتصادية التي تربط الطرفين من الأهمية بمكان مما يدعو للحفاظ على حد أدنى من تطبيع العلاقات.

3- السياسة الأمريكية تجاه إيران والعراق، ومحاولة واشنطن فرض مزيد من العزلة الدولية والإقليمية عليهما. وأخيراً السياسة الأمريكية إزاء العراق، والتي وصلت إلى احتلاله وفرض سياسات الأمر الواقع عليه، مما دفع بالسياسة الإيرانية إلى العمل على تحسين العلاقات مع الدول المجاورة لتحقيق الاستقرار في المنطقة ولضمان جذب الاستثمارات الأجنبية وفتح أسواق الخليج للبضائع والعمالة الإيرانية، وتنسيق السياسات النفطية الخليجية الإيرانية لاستقرار أسعار النفط باعتباره المحور الرئيس للاقتصاد في الخليج وإيران.

4- محاولة التخفيف من حدة الإنفاق العسكري في المنطقة، وذلك انطلاقا من فرضية جوهرية ترى في عملية تطبيع العلاقات مع دول الخليج وتخفيف حدة التوترات السياسية سيسهمان في تقليل حدة الإنفاق العسكري، ومن ثم تخفيف الضغط على الميزانية الإيرانية والخليجية. وفي هذا المجال، فإن الإنفاق العسكري لدول الخليج الست بالإضافة إلى إيران والعراق قد بلغ عام 1999 ما يقارب 36 بليون دولار، كما تراوح الإنفاق العسكري ما بين 6% إلى 15% من الناتج المحلي لهذه الدول. كذلك فإن دول الخليج تمثل 15% من حجم سوق السلاح العالمية و4% من الإنفاق العالمي على الدفاع. وخلال عقد 1990-1999 بلغ حجم الإنفاق العسكري لدول الخليج مجتمعة (دول مجلس التعاون والعراق وإيران) 291 مليار دولار، ووصلت نسبة الإنفاق على التسلح من العائدات النفطية عام 1999 إلى 50% في بعض الدول الخليجية. ولكن تطور العلاقات السعودية الإيرانية خلال السنوات الثلاث (1999-2001) قد أسهم كثيرا في تخفيض مؤشرات التسلح لدى الدولتين مما انعكس إيجابيا على الدول الخليجية الأخرى[1]

5- التغيير في وجهة نظر دول الخليج العربية إزاء السياسة الإيرانية، وذلك منذ القمة الثامنة لمجلس التعاون الخليجي عام 1987م، التي كانت علامة واضحة في مسيرة العلاقات الخليجية الإيرانية، لأنها وضعت

[1]-رمضان عويس، اسلام اون لين 2001/5/26م؛ أو www.Islamonline. net 26. 5. 2001.

المبادئ العامة لجوار إيراني خليجي يضمن حسن الجوار واحترام سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والاعتراف بالمصالح المشتركة. وكانت زيارة الرئيس الإيراني محمد خاتمي للسعودية 1999م بمنزلة مؤشر جديد على مزيد من التقارب الحاصل بين البلدين، ولاسيما أن هذه الزيارة قد جاءت وسط ظروف دولية وإقليمية معقدة بفعل تطورات

المسألة العراقية.[1]

6- تطورات المنطقة الإقليمية والدولية، وأهمها تطورات الصراع العربي - الإسرائيلي، وتنامي الغطرسة الإسرائيلية، والتخوف من انفراد إسرائيل بالمنطقة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، بعد تدمير القوة العراقية[2] والدور الأمريكي المتعاظم، وزيادة اليقين بدور النفط في توجيه مقدرات السياسة الإيرانية والخليجية. كل هذه العوامل دفعت نحو مزيد من التعاون الخليجي الإيراني. كذلك فإن الانتصار الذي تحقق في جنوب لبنان في 25 مايو 2000م، وانسحاب جيش الاحتلال الإسرائيلي دون قيد أو شرط أو مفاوضات زاد من أهمية الدور الإيراني الذي وقف إلى جانب سوريا في هذا الانتصار، من خلال تقديمه للدعم المباشر طيلة السنوات الماضية إلى حزب الله ومقاومته التي كان لها دور في هذا الانتصار، بالإضافة لدعم إيران للانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت في العام الماضي 2000م.

7- احتلال مسألة أمن الخليج موقعا مهما في أجندة العلاقات الإيرانية الخليجية، لذلك كان من الضرورة العمل على بلورة رؤية وطنية حضارية لهذه المشكلة لضمان مصالح الثقافتين الفارسية والعربية تحت مظلة إسلامية راسخة واسعة، لأن مفهوم الأمن أضحى يضم العناصر الاقتصادية والإستراتيجية والأمنية المختلفة.

8- وجود قواسم مشتركة بين الدول الخليجية وإيران؛ فإيران بحكم انتمائها إلى المحيط الإسلامي وبحكم نظامها السياسي المستند إلى شرعية دينية، الكثير من المواقف ووجهات النظر التي تلتقي بشكل عام مع نظيراتها الخليجيات، مما أوجد أكثر من أرضية مشتركة للحوار بين الطرفين مثل التنسيق المشترك بين طهران والعربية السعودية فيما يتعلق بموضوع منظمة المؤتمر الإسلامي. وقد أعرب الرئيس الإيراني السابق مؤخرا، خاتمي (2005/7/25م) عن أمله بأن تشهد العلاقات الإيرانية السعودية مزيدا من التطور بهذا الخصوص[3]

---

[1] -البيان الإماراتية، 21/فبراير/2001م، ص5.

[2] -المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، بيان الأربعاء 2/أكتوبر/2002م.

[3] -رأفت صلاح، مرجع سبق ذكره، ص2. للمزيد راجع: ميشيل تي. كلارك، "النفط، الجغرافيا السياسية، والحرب القادمة مع إيران"، ترجمة: علي حسين باكير، دراسات السلام والأمن العالمي في جامعة هامشير كولدج، 2005/6/28م.

9- مسألة النفط: كانت حالة عدم الاستقرار في سوق النفط العالمي وتدني أسعاره لأدنى مستوياتها في بعض فترات التسعينيات عاملاً مهماً ورئيسياً حتم على كل من إيران والسعودية إعادة النظر في علاقاتهما بهدف تنسيق مواقفهما وسياساتهما النفطية لتحسين أوضاع السوق. فقد كان التعارض في وجهات النظر لسنوات طويلة سبباً في عدم استقرار أسعار النفط، حيث كانت السعودية تعمل وفق نظرية زيادة الإنتاج في مقابل خفض السعر، في حين أن النظرية الإيرانية كانت ترى في خفض الإنتاج ورفع الأسعار السياسة المثلى. وقد أدى التعاون السعودي الإيراني في إطار منظمة أوبك إلى تحقيق هدف "حدود السعر" أو "سقف السعر" لأول مرة منذ حقبة طويلة، حيث تم تحديد متوسط سعر البرميل عند 24دولاراً مع نسبة تذبذب لا تزيد على 3دولارات على أن يكون أقل سعر للبرميل الواحد 22 دولاراً، وأعلى سعر 28دولاراً [1] ثم ارتفع سعر البرميل فيما بعد الـ 60 دولارا، حتى وصل لأكثر من 70 دولار نتيجة لأزمة الملف النووي الإيراني [2]

المطلب الثالث : السياسة الخارجية الايرانية دوليا .

1/ تجاه الولايات المتحدة الامريكية .

عرفت العلاقات الأميركية الإيرانية توترا منذ إعلان قيام الجمهورية الإسلامية، ورغم أنها عرفت تقاربا خجولا خلال فترة الرئيس باراك أوباما بعد التوصل للاتفاق النووي، فإن التوتر عاد مجددا مع تولي دونالد ترمب رئاسة الولايات المتحدة الأميركية.

القطيعة

-في 4 نوفمبر/تشرين الثاني 1979 وبعد سبعة أشهر من إعلان قيام الجمهورية الإسلامية، هاجم طلاب من أنصار الخميني مقر السفارة الأميركية في طهران، واحتجزوا 52 عاملا فيها رهائن طيلة 444 يوما، مطالبين بتسليم الشاه محمد رضا بهلوي الذي كان يخضع للعلاج في الولايات المتحدة.

وانتهت الأزمة يوم 21 يناير/كانون الثاني 1981، عندما أقلت طائرة جزائرية الرهائن من طهران.

-في 7أبريل/ نيسان 1980، قطعت واشنطن علاقاتها الدبلوماسية مع إيران وفرضت حظرا تجاريا وحظر سفر عليها قبل عشرة أشهر من إطلاق آخر الرهائن الأميركيين. وأطلق المتظاهرون اسم "عش الجواسيس" على مقر السفارة الأميركية.

[1] -الوفاق، 2005/7/25م.

[2] -انظر للمزيد، الوطن السعودية، 2002/3/22م.

-في 4 نوفمبر/ تشرين الثاني 1986، أدى الإعلان الإيراني عن زيارة إلى طهران قام بها موفد للرئيس الأميركيرونالد ريغان، إلى كشف فضيحة إرسال أسلحة أميركية إلى طهران (إيران غيت) بهدف إطلاق سراح رهائن أميركيين محتجزين في لبنان.

و"إيران غيت" هي من أشهر الفضائح السياسية التي شهدتها الولايات المتحدة في ثمانينيات القرن العشرين إبان الحرب الباردة مع الاتحاد السوفياتي، وقد خلصت لجان تحقيق أميركية إلى تورط الرئيس السابق رونالد ريغان فيها.

وتعرف "إيران غيت " أيضا باسم" إيران كونترا"، وينسب اسمها إلى صفقة سرية، حيث باعت إدارة الرئيس رونالد ريغان -خلال فترة ولايته الثانية- إيران أسلحة بوساطة إسرائيلية، على الرغم من قرار حظر بيع الأسلحة إلى طهران وتصنيف الإدارة الأميركية لها "عدوة لأميركا" و"راعية للإرهاب."

-في 3 يوليو/تموز 1988، أسقطت بارجة أميركية "عن طريق الخطأ" طائرة إيرباص تابعة للخطوط الجوية الإيرانية فوق مياه الخليج، مما أدى إلى مقتل 290 شخصا.

محور الشر

-في 30 أبريل/نيسان 1995، فرضت الإدارة الأميركية حظرا اقتصاديا شاملا على إيران، متهمة إياها بالسعي "للتزود بأسلحة نووية" بحسب قول الرئيس بيل كلينتون.

-في عام 1996، فرضت عقوبات على الشركات التي تستثمر في القطاعات النفطية والغازية الإيرانية.

-في 29 يناير/كانون الثاني 2002، أدرج الرئيس جورج بوش إيران بين دول "محور الشر" التي تدعم الإرهاب.

-في عام 2005، أعاد الرئيس الإيراني المحافظ الجديد محمود أحمدي نجاد العمل في تخصيب اليورانيوم في بلاده.

تقارب خجول

-في 20 مارس/آذار 2009، عرض باراك أوباما "التحدث مباشرة إلى الشعب الإيراني وإلى قادة جمهورية إيران الإسلامية"، إلا أنه -في يونيو/حزيران من العام نفسه- ندد بالقمع العنيف للمظاهرات في إيران، وشكك في شرعية إعادة انتخاب أحمدي نجاد رئيسا[1].

-في 15 يونيو/حزيران 2013، أعلنت الولايات المتحدة "استعدادها للتعاون مباشرة" مع الرئيس الجديد حسن روحاني.

[1] -العلاقات الامريكية الايرانية من الخميني لترامب ، موسوعة الجزيرة ، بتاريخ 2017/07/30 الرابط http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/:

-في 26 سبتمبر/أيلول 2013، التقى وزير الخارجية الأميركي جون كيريبنظيره الإير اني محمد جواد ظريف على انفراد في نيويورك، وفي اليوم التالي جرى اتصال هاتفي بين أوباما وروحاني اعتبر الأول من نوعه بين رئيسي البلدين منذ عام 1979.

اتفاق تاريخي

-في 14 يوليو/تموز 2015، وقعت إيران مع القوى الكبرى اتفاقا تاريخيا يضع حدا للتوتر بشأن الملف النووي الإيراني.

ويقضي الاتفاق برفع تدريجي ومشروط للعقوبات عن إيران مقابل ضمانات بأنها لن تسعى للتزود بالسلاح النووي.

-مطلع ديسمبر/كانون الأول 2016: جدد الكونغرس الأميركي لعشر سنوات العقوبات المفروضة على إيران بموجب قانون خاص، وسمح باراك أوباما بهذا التمديد إلا أنه لم يوقع القانون.

علق الأميركيون العقوبات المرتبطة بالملف النووي، إلا أنهم فرضوا عقوبات أخرى مرتبطة بعدم احترام إيران لحقوق الإنسان، ودعمها "للإرهاب" في الشرق الأوسط، وببرنامجها للصواريخ البالستية.

ترمب يعيد التوتر

-في 27 يناير/كانون الثاني 2017 وبعد أسبوع من تنصيبه، حظر دونالد ترمب دخول الولايات المتحدة -بموجب مرسوم- على مواطني سبع دول إسلامية بينها إيران.

وبعد يومين أجرت طهران تجربة لصاروخ بالستي متوسط المدى.

-مطلع فبراير/شباط من العام نفسه، فرضت وزارة الخزانة الأميركية عقوبات على 25 شخصا وكيانا يشتبه في تقديمهم الدعم لبرنامج الصواريخ البالستية الإيراني. وردت طهران بفرض عقوبات على شركات اميركية.

-في 18 يوليو/تموز 2017، أعلنت الولايات المتحدة فرض عقوبات أميركية على إيران بسبب صواريخها البالستية ونشاطاتها العسكرية في الشرق الأوسط، إلا أنها أبقت الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن البرنامج النووي الإيراني.

-في 28 يوليو/تموز، عززت واشنطن العقوبات على إيران غداة إطلاق طهران صاروخا يحمل أقمارا صناعية إلى مدار الأرض.

-في 29 يوليو/ تموز، أعلنت إيران أنها ستواصل "بكل قواها" برنامجها البالستي، وأشارت إلى حصول حادث جديد بين سفن حربية أميركية وزوارق حربية إيرانية في مياه الخليج[1]

2/ تجاه الدول الأوروبية .

لم يكن قرار دول مجلس الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة في التاسع عشر من يونيو الماضي بإطلاق مفاوضات تستهدف توقيع اتفاق اقتصادي وتجاري مع طهران سوى تتويج لمسيرة طويلة بدأها الطرفان أوروبا وإيران على مدى عقد كامل لإنهاء القضايا الشائكة بينهما والتي حالت دون توصل الجانبين إلى اتفاقيات من شأنها دعم التعاون الاقتصادي بينهما.

وقبل تناول خلفية العلاقات بين الجانبين ومحاولاتهما الرامية لإيجاد آليات للتعاون بينهما، تجدر الإشارة إلى الملاحظات التالية:

أولا : يكتسب هذا الاتفاق أهمية بالغة، إذ أنه الأول من نوعه بين إيران والاتحاد الأوروبي الذي جاء بموجب قرار لوزراء خارجية الاتحاد، وقضى بعدم إدراج المطالب السياسية الأوروبية من إيران شرط ا لتوقيع الاتفاق، وأعطى في الوقت ذاته الضوء الأخضر للجنة الأوروبية للبدء فورا في المفاوضات مع طهران لتوقيع اتفاق تجاري وهو ما اعتبرته الأخيرة على لسان الناطق باسم خارجيتها خطوة إلى الأمام، على الرغم من تبني الاتحاد في يوليو 2002 سياسة عامة تربط التجارة والتعاون بالحوار السياسي ومكافحة الإرهاب.

ثانيا: لا يمكن فهم الاتفاق بمعزل عن التطورات الإقليمية والدولية، حيث شهد شهر مايو عام 2002 اتفاق إنشاء مجلس الناتو - روسيا في العاصمة الإيطالية روما وهو ما اعتبرته طهران أحد مصادر القلق، وبخاصة خشيتها من امتداد النفوذ الأمريكي - الروسي إلى منطقة بحر قزوين، وعلى الرغم من رفض روسيا الطلب الأمريكي بوقف التعاون العسكري مع طهران مقابل إعفاء رو سيا من ديون الاتحاد السوفيتي السابق إلا أنه لازالت هناك مخاوف لدى طهران إثر إعلان الروس بأنهم غير مستعدين لتنفيذ منظومة الدفاع الجوي (OS-300) بناء على الشراكة الأمريكية - الروسية، وهو الأمر الذي حدا بطهران تفعيل تعاونها مع الاتحاد الأوروبي ليكون حليفا لها في ظل تلك المتغيرات الجديدة.

ثالثا: جاء هذا الاتفاق في ظل استمرار الحملة الأمريكية ضد ما أسمته بالإرهاب، والتي لم تحدد بدقة ملامحها سوى ما وصفته بخلايا الجماعات الإرهابية في بعض الدول، فضلا عن إدراج واشنطن كل من إيران وكوريا

[1] -العلاقات الامريكية الايرانية من الخميني لترامب ، المرجع نفسه.ص55.

الشمالية والعراق ضمن محور الشر. وهو الأمر الذي من شأنه إيجاد تعارض جديد في الرؤى ما بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.[1]

ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن العلاقات الإيرانية - الأوروبية ترتكز على عدة محددات ابتداء بموقع إيران الاستراتيجي بالنسبة لأوروبا، ومرورا بالثقل الإقليمي لطهران وأهميته في تحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وانتهاء بتوجهات الرئيس محمد خاتمي الانفتاحية التي بدأها منذ مجيئه إلى سدة الحكم في طهران عام 1997 والتي استهدفت تعزيز التعاون المتبادل مع كل قوى المجتمع الدولي وهو ما لقي استحسانا أوروبيا.

وينبغي التأكيد على أن الاتفاق الأخير يعد لبنة في مسيرة بدأها الجانبان لإزالة التوترات التي شابت العلاقات بينهما منذ اندلاع الثورة الإيرانية عام 1979 وحتى الآن، ففي عام 1989 فرضت المجموعة الأوروبية عدة عقوبات على إيران على خلفية الفتوى التي أصدرها الإمام الراحل آية الله الخميني بإهدار دم الكاتب البريطاني (الهندي الأصل) سلمان رشدي مؤلف كتاب آيات شيطانية إلا أن المجموعة الأوروبية عادت في أواخر عام 1990 وقامت برفع هذه العقوبات وهي خطوة اعتبرت بمنزلة مكافأة لإيران على موقفها الحيادي من حرب تحرير الكويت، ومساندة طهران لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالاجتياح العراقي للكويت.

ثم جاءت قضية ميكونوس عام 1992 لتشكل حلقة أخرى من حلقات التوتر حيث قتل ثلاثة معارضين أكراد إيرانيين على رأسهم الزعيم الكردي صادق شرفقندي في مطعم ميكونوس ببرلين عام 1992، وقد تضمنت القضية محاكمة عدد من أعضاء جهاز الأمن الإيراني الذين نفذوا العملية إلا أن المحكمة أدانت أيضا مجلس الأمن القومي الإيراني الذي كان يضم في ذلك الوقت مرشد الجمهورية على خامنئي ورئيس الجمهورية هاشمي رفسنجاني ووزير الأمن على فلاحيان وغيرهما بتخطيط وتنفيذ هذه العملية.[2]

وقد أسهمت التطورات الداخلية التي شهدتها إيران في إحداث نقلة نوعية في العلاقات الإيرانية - الأوروبية، فمع انتخاب الرئيس الإيراني محمد خاتمي رئيسا للجمهورية الإيرانية في مايو 1997 وما أعلنه بشأن ضرورة إزالة التوتر في علاقات إيران الخارجية اتخذت العلاقات بين الجانبين منحى إيجابي ا وهو ما تمثل في العدد غير المسبوق من الزيارات التي قام بها مسئولون أوروبيون رفيعو المستوى للعاصمة الإيرانية طهران وهو الأمر الذي تمخض عن تحول جذري في السياسة الأوروبية تجاه طهران، حيث سادت لغة الحوار البناء بدلا من الحوار النقدي الذي أعلنه

---

[1] -أشرف محمد كشك ،العلاقات الايرانية-الاوروبية ، رؤية تحليلية ، موقع مقالات ، الرابط :http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=1560&lang=

[2] -أشرف محمد كشك ،العلاقات الايرانية-الاوروبية، دار اقرا للنشر، لبنان،2001.ص22.

الاتحاد الأوروبي في 12ديسمبر عام 1992 وهو ما توج بزيارة وفد الترويكا الأوروبية إلى إيران خلال شهر يوليو عام 1998 استغرقت ثلاثة أيام أكد خلالها الجانبان ضرورة التعاون في مجال مواجهة المخدرات التي يتم تهريبها من أفغانستان إلى أوروبا ، وتبادل المجرمين، فضلا عن قضايا نزع السلاح ومكافحة الإرهاب. وقد استحدث الجانبان آلية وهي تخصيص يوم كل ستة أشهر للحوار بينهما تشارك فيه إيران والدولة التي تتولى رئاسة الاتحاد الأوروبي.

إلا أن العلاقات بين إيران والجانب الأوروبي شهدت توترا جديد ا في الأشهر الأولى من عام 2000 في أعقاب قيام مواطن بلجيكي من أصل إيراني بتحريك دعوى أمام القضاء البلجيكي يتهم فيها الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني بإصدار أوامره غير القانونية في الفترة من 1983 وحتى عام 1989 بضبط وتوقيف واعتقال وممارسة التعذيب والتهديد الجسدي والنفسي بحق مواطنين أبرياء، ومن ثم يكون قد ارتكب جرائم غير إنسانية تستوجب فتح سجلات إيران الإنسانية ومباشرة التحقيق الجنائي فيما نسب لممارساته آنذاك، وهو الأمر الذي أثار ردود أفعال واسعة داخل المجتمع الإيراني لعل أبرزها إنذار آية الله حسن صانعي الذي يرأس مؤسسة خرداد والتي خصصت مكافأة قدرها 2.8 مليون دولار لقتل الكاتب البريطاني الهندي الأصل سلمان رشدي - بأن رد الفعل لن يكون شفهيا وإذا لم تعتذر بروكسل عن حماقة المحاكمة فإن عليها أن تتوقع إجراءات عملية من الشعب الإيراني ومن مؤسساته، والجدير بالذكر أن هذا الإنذار قد جاء بعد أن أعلنت طهران عدم التزامها بتنفيذ هذه الفتوى.

وقد شهدت العلاقات الإيرانية - الأوروبية تطورا ملحوظا مرة أخرى عندما قام الرئيس الإيراني محمد خاتمي بزيارة رسمية لألمانيا في العاشر من يوليو عام 2000 استغرقت ثلاثة أيام والتي اكتسبت أهمية بالغة حينذاك للاعتبارات التالية:[1]

- تحظى ألمانيا بمكانة خاصة لدى الرئيس خاتمي، إذ كان قد قضي فيها بعض الوقت حينما كان فار ا من نظام الشاه، وقام بالإشراف على المركز الإسلامي في مدينة هامبورج في أقصى الشمال الألماني.
- جاءت تلك الزيارة بعد أيام من الأحكام التي صدرت بشأن اليهود الإيرانيين العشرة المتهمين بالتجسس لصالح إسرائيل في إيران والتي شهدت ردود أفعال واسعة النطاق وبخاصة من جانب الدول الأوروبية.

[11]-أشرف محمد كشك ،العلاقات الايرانية-الاوروبية، دار اقرا للنشر، لبنان،2001.ص23.

· كانت تلك الزيارة محاولة من الجانبين لإزالة التوتر الذي شاب علاقاتهما خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، فخلال عقد الثمانينيات اتهمت طهران الشركات الألمانية بدعم العراق في حربه ضد إيران (1988) عبر بيعه أسلحة كيماوية، فضلا عن قضية ميكونوس ببرلين المشار إليها عام 1992.[1]

وينبغي التأكيد على حقيقة مهمة وهي أنه بالرغم من هذا التقارب بين الجانبين الإيراني والأوروبي، فإن الدول الأوروبية لا تمثل كتلة واحدة متجانسة إزاء تعاملها مع طهران، ففي حين تتسارع وتيرة التقارب بين الأخيرة وكل من ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وهو ما اتضح في توقيع كثير من الصفقات التجارية في تحد واضح لقانون داماتو الأمريكي نجد أن العلاقات البريطانية - الإيرانية قد شهدت توترا واضح ا خلال العقدين الماضيين وحتى الآن وهو ما سوف نعرض له بشيء من التفصيل.

العلاقات الإيرانية - البريطانية: حالات من المد والجذر:

منذ اندلا ع الثورة الإيرانية عام 1979 وحتى الآن شهدت العلاقات بين لندن وطهران حالات من المد والجذر يمكن أن نعرض لها كما يلي:

· في عام 1980 داهم ستة مسلحين مناهضين للإمام الخميني السفارة الإيرانية في لندن واحتجزوا 26 رهينة وقد لقي خمسة منهم مصرعهم على أيدي القوات الأمنية البريطانية التي تمكنت من إطلاق سراح الرهائن فيما عدا رهينتين تمكن المسلحون من قتلهما.

· في عام 1989أصدر الإمام الخوميني الراحل فتوى بإهدار دم الكاتب البر يطاني سلمان رشدي (الهندي الأصل) في أعقاب كتابه آيات شيطانية والذي اعتبر إساءة للإسلام والمسلمين الأمر الذي أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين.

· وفي عام 1991 شهدت العلاقات بين الجانبين تحسن ا ملحوظ ا في أعقاب مساعدة إيران في إطلاق سراح تيري وايت الإنجليزي الذي احتجز في لبنان قرابة السنوات الخمس.

· وفي عام 1992قامت بريطانيا بترحيل دبلوماسي إيراني ردا على قيام طهران بترحيل دبلوماسي بريطاني كما تم طرد ثلاثة إيرانيين آخرين يعتقد أنهم تواطأوا على مقتل سلمان رشدي.

· وقد شهد عام 1998 تحسن ا ملموس ا في علاقة الجانبين عندما أعربت الحكومة الإيرانية عن رفضها للفتوى الصادرة بحق سلمان رشدي وأنها غير ملتزمة بتنفيذها ولن تقوم بتشجيع أي شخص على ذلك الأمر

[1]-شريف شعبان مبروك، السياسة الخارجية الايرانية في افريقيا ،موقع الرصد بتاريخ 2014/02/01 الرابط: http://www.alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=6511

الذي أسفر عن تقارب ملحوظ بين الجانبين حيث اجتمع ديريك فاتشيت أحد المسئولين في وزارة الخارجية البريطانية مع مسئول إيراني، وقد أعرب فاتشيت خلال هذا الاجتماع عن إدانته لمقتل الدبلوماسيين الإيرانيين في أفغانستان، فضلا عن دعمه لطهران في حربها ضد حركة طالبان آنذاك، وفي عام 2000 قام وزير الخارجية الإيراني د. كمال خرازي بزيارة لبريطانيا.[1]

· وفي عام 2001 أعربت بريطانيا عن تقديم الدعم لإيران في حملتها ضد تهريب المخدرات عبر الحدود بين أفغانستان وإيران وقد قام وزير الخارجية البريطاني جاك سترو بزيارة إلى إيران في هذا العام.

إلا أن العلاقات بين طهران ولندن سرعان ما شهدت ما يعد بمنزلة انتكاسة مطلع العام الحالي 2002 عندما رفضت طهران ترشيح ديفيد ردادي سفير ا لبريطانيا لديها، الأمر الذي حدا ببريطانيا إلى تخفيض مستوى تمثيلها الدبلوماسي لدى طهران.. وبعيدا عن الخوض في تفاصيل تلك القضية، يمكن إبداء الملاحظتين التاليتين:

أولا : قننت اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية في عام 1961 (المادة 4) أن الدولة المرسلة (وهي بريطانيا في هذه الحالة) تلتزم بالحصول على موافقة الدولة المستقبلة (إيران) على المرشح لتولي رئاسة البعثة الدبلوماسية وللدولة المستقبلة حق رفض ذلك الترشيح دون إبداء أسباب الرفض، فهو حق ثابت ينبثق عن سيادة الدول وأمنها، وللكويت سابقة في هذا الأمر، حيث قدمت الولايات المتحدة مرشح ا لها يرأس بعثتها الدبلوماسية في الكويت منذ عدة سنوات، وقد رفضت الكويت قبول ترشيحه، حيث كان قد عمل قنصلا في إسرائيل، وقد تفهمت واشنطن ذلك الأمر وقامت بسحب مرشحها واستبدال آخر به.

ثانيا:على الرغم من الموقف البر يطاني الإيجابي تجاه طهران في مطلع عام 2002 الرافض للحملة الأمريكية الموجهة ضد إيران من قبل الإدارة الأمريكية - حيث تجلت في انتقادات توني بلير ووزير خارجيته جاك سترو اعتبار الرئيس بوش إيران ضلعا في مثلث محور الشر - فإن إيران لديها ما يبرر هذا الرفض حيث أشارت المصادر إلى أن الدبلوماسي البريطاني المرشح لدى طهران متزوج من سيدة إيرانية - أمريكية ويملك مزرعة لتربية الخيول في منطقة قريبة من طهران، ولديه معرفة جيدة بإيران ويلم باللغة الفارسية الأمر الذي يجعله قادر ا على جمع معلومات ربما شعرت إيران أنها تمثل خطرا عليها، أخذا في الاعتبار أن ردادي عمل في طهران بين عامي 1977 و1978 ثم عاد إليها قائما بالأعمال في 1990 وحتى عام 1993.

إيران وأوروبا.. مصالح ورؤى مشتركة:

[1] -شريف شعبان مبروك، السياسة الخارجية الايرانية في افريقيا ،المرجع نفسه.

مما لا شك فيه أن هناك مصالح اقتصادية مشتركة ورؤى مشتركة بين كل من إيران ودول الاتحاد الأوروبي من شأنها أن تدفع الطرفين لتجاوز خلافاتهما ومن ذلك:[1]

أولا : على الرغم من مرور أكثر من عشرين عاما على الثورة الإيرانية حتى الآن فلا تزال الحكومة الإيرانية عاجزة عن النهوض بالاقتصاد وبخاصة خلال فترة الرئيس خاتمي الأولى وبدايات الثانية حيث تتراوح نسبة البطالة في إيران حاليا حول مستوى 16% وفقا للبيانات الرسمية، حيث يتعين على الحكومة الإيرانية توفير 700 ألف فرصة عمل سنويا، ولعل المسئولين الإيرانيين أدركوا أهمية التعاون مع الاتحاد الأوروبي في الوقت الراهن فاتخذوا عدة إجراءات في الداخل لتعزيز فرص الاستثمار الأجنبي بوجه عام لعل أهمها إصدار قانون للاستثمار الأجنبي حيث يمنح المستثمرين الأجانب الحقوق والخدمات نفسها المتاحة للمستثمرين المحليين من القطاعين العام والخاص، والجدير بالذكر أن المستثمرين الأجانب أنفقوا عشرة مليارات دولار في إيران خلال الأعوام الخمسة الماضية معظمها في قطاع الطاقة. ومن ناحية أخرى يحرص الرئيس خاتمي خلال لقاءاته الأوروبية على إيلاء التعاون الاقتصادي بين الجانبين أهمية بالغة، حيث أعلن عن إحياء اللجنة الاقتصادية الإيرانية - الألمانية خلال زيارة خاتمي لألمانيا (شهر يوليو 2000) والتي كانت قد جمدت عام 1991 إثر توتر العلاقات بين البلدين، وقد حرص خاتمي خلال تلك الزيارة على التأكيد أن التنمية السياسية في إيران ومشروعه الإصلاحي بحاجة إلى دعم ومساندة دولية وألمانيا قادرة على أن تلعب دورا مؤثرا في دفع حركة الإصلاح إلى الأمام بمساهمتها الاقتصادية في تحسين الوضع الاقتصادي في إيران من خلال تشجيع الاقتصاد الألماني في بلاده، وهو الأمر الذي يلتقي أيضا مع الرغبة الألمانية التي لا تريد أن تغرد خارج السرب الأوروبي المتسارع نحو طهران الهادف إلى الاستئثار بالحصة الكبرى من الاستثمارات في ظل غياب المنافسة الأمريكية، وفي هذا الصدد تشير التقديرات إلى أن الصادرات الألمانية إلى إيران شهدت في نهاية شهر مارس عام 2000 حوالي 602 مليون مارك، فيما بلغت الواردات 279 مليون مارك، كما بلغ إجمالي الاستثمارات الألمانية في إيران نحو 90مليون مارك، فضلا عن إعلان ألمانيا خلال زيارة خاتمي إليها عن زيادة حجم ضمانات هرمس من مبلغ 200 مليون مارك إلى مليار (نحو 500مليون دولار) وهي ضمانات تقدمها الحكومة الألمانية لحماية استثمارات الشركات الألمانية لدى توظيفها في إيران.

ثانيا: اتفاق رؤى الجانبين بشأن قضية السلام في الشرق الأوسط، ففي أحد تصريحاته أكد الرئيس خاتمي أنه يتعين إجراء استفتاء للفلسطينيين حول المصير الذي يبتغونه لبلدهم وأن السلام لا يعدو كونه وهما إذا لم تؤخذ

[1] -شريف شعبان مبروك، السياسة الخارجية الايرانية في افريقيا ،المرجع نفسه.

الحقوق الفلسطينية في الاعتبار وهو ما يتطابق مع الرؤية الأوروبية أيضا التي تطالب بضرورة تسوية القضية الفلسطينية وفقا للقرارات الدولية في هذا الشأن.[1]

معوقات تطور العلاقات الإيرانية - الأوروبية:

على الرغم من رغبة الطرفين الإيراني والأوروبي في تفعيل وزيادة وتيرة التعاون الاقتصادي بينهما فإن ثمة معوقات أمام تلك الرغبة يمكن الإشارة إليها على النحو التالي:

1. الموقف الأمريكي تجاه هذا التعاون:

مما لا شك فيه أن الولايات المتحدة تعارض بقوة أي تقارب إيراني - أوروبي، ولعل هذا يتضح في تصريحات الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية ريتشارد باوتشر الذي أجرى مفاوضات مع الأوروبيين حول علاقاتهم المحتملة مع إيران وصرح قائلا وفق ا لما نفهمه فإن أي مبادرة اقتصادية لمصلحة إيران ينبغي أن تكون مرتبطة بتحسين تصرف هذا البلد في مجالات عدة وذك ر بدعم طهران للإرهاب ومعارضتها عملية السلام في الشرق الأوسط وجهودها لامتلاك أسلحة الدمار الشامل والصواريخ وعدم احترام حقوق الإنسان. إلا أنه يمكن القول إن هذا الموقف الأمريكي قد لا يعني الكثير بالنسبة لأوروبا، التي بادرت باختراق قانون داماتو الأمريكي الذي يتيح فرض عقوبات على الشركات الأجنبية التي تمارس بعض الأنشطة في إيران وخاصة الشركات النفطية، حيث يأتي هذا الموقف الأوروبي انطلاق ا من المصالح الاقتصادية مع إيران، ونشير هنا إلى تصريح وزير خارجية ألمانيا في هذا الشأن الذي أكد أننا لا نقبل أن تملي علينا الولايات المتحدة مع أي من الدول تقيم علاقات تجارية ولو تمثلت الرغبة الأمريكية في الاستمرار في هذا الأمر، فعلى الأوروبيين اتخاذ الخطوات المناسبة لهذا الوضع.[2]

2. قضية حقوق الإنسان:

على الرغم من عدم إشارة دول الاتحاد الأوروبي إلى القضايا السياسية بين الجانبين ضمن توجههم لتفعيل التعاون الاقتصادي والتجاري مع طهران إلا أن قضية حقوق الإنسان واختلاف رؤية الطرفين لها يمكن أن تطفو إلى السطح مجدد ا، حيث يثير الاتحاد الأوروبي تلك القضية من آن لآخر، ففي الثالث والعشرين من أبريل عام 1998 في مؤتمر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عبر الاتحاد الأوروبي عن قلقه إزاء ما وصفه بالانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان في إيران مشير ا إلى عمليات إعدام وحالات تعذيب ومعاملة قاسية ولا إنسانية وعدم وجود إجراءات قانونية منظمة، إلا أن طهران تسعى من جانبها لإيضاح موقفها من خلال كل اللقاءات الأوروبية، فخلال زيارته لألمانيا في العاشر من يوليو عام 2000 دعا الرئيس الإيراني محمد خاتمي الذين يأخذون على بلاده

[1]-شريف شعبان مبروك، السياسة الخارجية الايرانية في افريقيا ،المرجع نفسه.

[2]-العلاقات الامريكية الايرانية من الخميني لترامب، مرجع سابق.

انتهاكات حقوق الإنسان التحلي بالصبر قائلا إن إيران تشهد تجربة جديدة للديمقراطية وإن هذه التجربة الخاصة التي تقوم بها تشكل رابطا بين الحرية والديمقراطية من جهة وبين الأسس الروحية والخلقية للمجتمع من جهة ثانية مؤكدا أن كل شعب له الحق في أن يصوغ مفهومه الخاص بحقوق الإنسان مستندا في ذلك ثقافته وتاريخه، وأشار خاتمي إلى أن ثمة دولا تسعى بسبب قوتها الاقتصادية والسياسية إلى فرض تفسيرها الخاص لحقوق الإنسان على جميع الأجناس الإنسانية الأخرى وهذا الأمر يتناقض مع مفهوم حقوق الإنسان كما يطالب به الغرب، واتساقا مع تصريحات خاتمي أكد كمال خرازي وزير الخارجية الإيراني أن بلاده تهتم بتحسين سياسة حقوق الإنسان إلا أنه أفصح أن خرق هذه الحقوق لا يجري في إيران فقط بل في جميع دول العالم ودلل على ذلك باضطهاد المسلمين وحرمانهم من حقوقهم الدينية في ألمانيا كما حدث مع معلمة مسلمة تم منعها من التدريس عندما أصرت على ارتداء الحجاب.

3. المعارضة الإيرانية في بعض الدول الأوروبية:

تظل قضية وجود منظمة مجاهدي خلق على الأراضي الألمانية أحد أهم معوقات تطوير العلاقات بين طهران وبرلين، فخلال زيارته لألمانيا أكد الرئيس خاتمي أنه يؤمن بحق المعارضة في التعبير عن رأيها غير أنه يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت أيدي ما يسمى بالمعارضة ملوثة بالدماء أم نظيفة؟ أما وزير الخارجية كمال خرازي فقد أكد أنه إذا كانت ألمانيا جادة فعلا في مكافحة الإرهاب فعليها ألا تسمح لهؤلاء الإرهابيين (مجاهدي خلق) بالعمل على أراضيها.

ولعل الإشارة إلى الأحكام القضائية التي أصدرت ضد ثمانية من المثقفين والإصلاحيين الإيرانيين ممن شاركوا في مؤتمر ببرلين في مطلع عام 2001 تؤكد أن هناك قضايا شائكة لا تزال محل جدل بين الجانبين، حيث عقد حزب الخضر بألمانيا هذا المؤتمر في نهاية عام 2000 واستضاف شخصيات إيرانية وتناول موضوع الإصلاح السياسي في إيران فوق سقف الدستور، كما تعرض لأساسيات النظام خصوص ا الحجاب وولاية الفقيه، الأمر الذي اعتبرته إيران تدخلا سافرا في شئونها الداخلية، وقد أدى هذا المؤثر إلى تأجيل زيارة المستشار الألماني لإيران التي كانت مقررة آنذاك.[1]

وينبغي التأكيد على أن تطور العلاقات الإيرانية - الأوروبية يظل مرهونا بأمرين:

أولهما: قدرة الطرفين على تجاوز خلافاتهما بشأن قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان.

[1] العلاقات الامريكية الايرانية من الخميني لترامب ، المرجع نفسه.

وثانيهما: التصدي لمحاولات تخريب تلك العلاقات، سواء من جانب إسرائيل أو الولايات المتحدة التي تسعى دوما لتحجيم الدور الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط بوجه عام.[1]

3/ السياسة الخارجية الايرانية تجاه افريقيا :

تقسم السياسة الخارجية لايران تجاه أفريقيا لأربع مراحل:

1- مرحلة الثورة (1979-1989)، حيث سادت الشعارات الثورية وضعفت علاقات إيران الثورة مع أفريقيا، تلك العلاقات التي أقامها نظام الشاه السابق، وذلك بسبب الأوضاع الداخلية والحرب مع العراق.

2- مرحلة إعادة النظر بالسياسة الخارجية (1989-1997)، حيث تبينت إيران حاجتها للتواصل مع الخارج بعد القطيعة، ورفعت شعار إعادة البناء، فأفريقيا تمثل ثلث مقاعد الأمم المتحدة، ونصف مقاعد حركة عدم الانحياز، ولذلك قام الرئيس الإيراني آنذاك، هاشمي رفسنجاني بزيارة السودان سنة 1991 على رأس وفد كبير، باعتبار السودان مفتاح إيران لأفريقيا العربية وأفريقيا الأفريقية، وكانت الظروف مواتية لإيران فهي تبحث عن موطئ قدم في أفر يقيا، وفيما كان السودان يعاني نظامه الإسلامي الناشئ فيه من مصاعب جمة، ودول الخليج مشغولة بآثار حرب الخليج الأولى، فتحرك إيران في الفراغ السياسي!

وفي سنة 1996 كرر رفسنجاني زيارته لأفريقيا فزار 6 دول، هي: كينيا، أوغندا، تنزانيا، زيمبابوي، جنوب أفريقيا.

3- مرحلة إزالة التوتر في السياسة الخارجية (1997-2005)، وهي مرحلة رئاسة محمد خاتمي وقد رفعت شعار التنمية الشاملة، وهو يشير لبعد خارجي إقليمي ودولي.

فرفع خاتمي شعار إزالة التوتر، وتبنى مشروع حوار الحضارات، ومن أجل ذلك زار خاتمي الجزائر والسودان سنة 2004، وفي سنة 2005 زار عددا من دول أفريقيا، هي: نيجيريا، السنغال، سيراليون، مالي، بنين، زيمبابوي، أوغندا.

4- العودة للثورية في السياسة الخارجية (2005 وللآن)، وذلك مع وصول أحمدي نجاد للرئاسة، حيث جعل أفريقيا في قائمة أولوياته، فتأسست (منظمة تطوير التجارة مع الدول العربية والأفريقية)، وعقدت مؤتمرات اقتصادية في سنتي 2007 و2009، وزار نجاد سنة 2009 كلا من جزر القمر وجيبوتي

[1]-أشرف محمد كشك ،العلاقات الايرانية-الاوروبية.مرجع سابق، ص34.

وكينيا، وبعد أشهر زار أيضاً : السنغال وزامبيا، وفي سنة 2010 زار زيمبابوي وأوغندا، ثم حضر قمة مجموعة الدول النامية الثماني لسنة 2010.

هذه هي مراحل السياسة الإيرانية في أفريقيا، ويتضح منها الإصرار على التعاطي السياسي مع أفريقيا، وجعلها بوابة إيران للعالم، كما أنها سعت لكسب حلفاء لها في حقها بامتلاك تكنولوجيا نووية سلمية، كما أن إيران سعت من خلال هذه العلاقات مع أفريقيا للحفاظ على سعر جيد وثابت للبترول لتقو ي اقتصادها المنهار بسبب الثورة والحرب العراقية، فضلا عن فتح باب للتبادل التجاري للتحايل على العقوبات التجارية المفروضة عليها، كما سعت إيران للاستفادة من الجالية اللبنانية القديمة التواجد في أفريقيا بما لها من ثقل تجاري لدعم حركة التشيع من جهة ودعم تغلغلها السياسي في الدول الأفريقية.[1]

ولإيران أهداف متنوعة من هذه العلاقات منها مثلاً : تعزيز وجودها العسكري في منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر، ويمكن ربط هذا الأمر اليوم بتسهيل دعمها للحوثيين في اليمن في مشروعهم الانفصالي، ولذلك تطورت فكرة مصفاة البترول الإيرانية في أرتيريا لتصبح قاعدة عسكرية بحرية.

ومنها الحصول على اليورانيوم لمشروعها النووي، ومنها كسب حلفاء في تصويتات الأمم المتحدة أو تحييدهم.

وتعتمد السياسة الإيرانية في اختراق أفريقيا على الترغيب فقط، بينما تملك السياسة الأمريكية الترغيب والترهيب، وتستخدم إيران في أفريقيا عددا من الأدوات، تختلف عم ّ ا تستخدمه في مناطق أخرى كالشرق الأوسط أو أمريكا اللاتينية.

ونجد أنها ركزت على دبلوماسية القوة الناعمة، وخاصة المساعدات التنموية للدول الفقيرة، حيث يقول الباحث أن إيران استوعبت خلاصات الخبرة الإسرائيلية في أفريقيا، فدعمت قطاعات التكنولوجيا والطاقة والزراعة والصحة والدفاع، فضلا عن ضخ البترول بأسعار زهيدة، وإنشاء المصانع، وشركات خارج إيران.

وقد أفرد الباحث مساحة جيدة لاستعراض سريع لعلاقات إيران القائمة مع دول أفريقيا، بحيث يكو ّ ن القارئ صورة شاملة لنتائج السياسات الإيرانية المتواصلة، ثم يختم بخلاصة نتائج البحث، وهي أن لإيران فرص للتمكن في

[1]-شريف شعبان مبروك، السياسة الخارجية الايرانية في افريقيا ،موقع الرصد بتاريخ 2014/02/01
الرابط:http://www.alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=6511

أفريقيا خاصة مع الغياب العربي، ولكن هناك تحديات تواجهها، وقد يكون هذا في صالح تركيا التي تسعى لمنافسة إيران في هذه القار[1]

خلاصة الفصل.

تعرضنا في هذا الفصل إلى معرفة محددات السياسة الخارجية الإيرانية و اعتمادها على العامل الديني في توجيهها إضافة لتحديد ابرز مبادئ السياسة الخارجية الإيرانية و التعامل في الشؤون و القضايا الإقليمية و العالمية و ابرز ما ميز السياسة الخارجية الإيرانية هي التركيز على الشؤون الإقليمية أكثر منها الدولية .

[1] شريف شعبان مبروك، السياسة الخارجية الاير انية في افريقيا، مرجع سابق.

الفصل الثالث:

الفصل الثالث:

يحتوي هذا الفصل على مبحثين تطرقنا في المبحث الأولإلى وسائل توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الإيرانية المطلب الأول سيتطرق إلى الثقافة وما تمتلكه من قنوات يتم عبرها استخدام القوة الناعمة والدور الذي من خلال وسيلة الثقافة، و يعد التنبؤ بالمستقبل من المواضيع الصعبة خاصة مع ارتباطه بموضوعات العلاقات الدولية وبالتحديد موضوع السياسة الخارجية وذلك بسبب ارتباط السياسة الخارجية بمتغيرات وخصائص النظام الدولي وأن النظام الدولي يتسم بحالة حركية دائمة وفي تغيير مستمر.

إذ آن استشراف المستقبل والدراسات المستقبلية هو جهد علمي منظم يرمي إلى صوغ مجموعة من التنبؤات المشروطة التي تشمل المعا لم الرئيسية الأوضاع مجتمع ما أو مجموعة من المجتمعات عبر مدة زمنية مقبلة، وتنطلق هذه الدراسات من بعض الوقائع الخاصة حول الماضي والحاضر لاستكشاف أثر دخول عناصر مستقبلية في المجتمع ، وتعتمد دراسة المستقبل على استخدام آليات من الحاضر تساعد على فهم المستقبل من أجل أخذ الحيطة والاستعداد لما هو قائم.

المبحث الأول :وسائل توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الايرانية.

وهو ويتناول العامل الاقتصادي باعتباره أحد الأدوات التي تستخدمها السياسة الخارجية الإيرانية التحقيق أهدافها عبر القوة الناعمة.

المطلب الأول : الوسيلة الدبلوماسية

ارتبطت الدبلوماسية بالسياسة الخارجية للدول منذ القدم واعتبرت الدبلوماسية الأداة الأمثل للتنفيذ أهداف السياسية الخارجية ، وذلك لان الدبلوماسية يكون فيها الاتصال مباشر بين صناع القرار. وعرفت الدبلوماسية بأنها هي أسلوب وفن توظيف كافة الإمكانات لتأمين المصالح الوطنية في ميدان العلاقات الدولية[1]، ومنذ القدم وظفت الدبلوماسية من أجل غايات سياسية محدودة ومتعددة، حيث أضحت الدبلوماسية اليوم تفهم بمعني إدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضة ، فهي بذلك تكون طريقة لتنظيم تلك العلاقات التي يلجأ إليها السفراء[2]

فإذا كانت السياسة الخارجية في فن قيادة علاقات دولة ما بغيرها من الدول ،فإن الدبلوماسية هي القيام بتنفيذ وتطبيق البرنامج المحدد من خلال عمل منهجي ويومي عن طريق مفاوضات، أو على الأقل في المحادثات التي تجري بين الدبلوماسيين بعضهم بعضا أو بين الدبلوماسيين ووزراء الخارجية[3]، حيث يقع على الدبلوماسية جانبا من تنفيذ السياسة الخارجية وبذلك فهي تكون من اختصاص أصحاب الخبرة من المختصين وأهل الحكمة في هذا الجانب.

وبهذا المعنى يمكن القول بأن الدبلوماسية هي مجموعة الأنشطة التي يقوم بها السفراء وتكون هذه الأنشطة مكثفة ومستمرة فبذلك تكون مهمة الدبلوماسي[4]، والدبلوماسية هي واحدة من مجموعة من الأدوات والوسائل التي تستعملها الدولة في انجاز أهداف سياستها الخارجية، فهي عبارة عن مجموعة من القنوات والمؤسسات والطرق الآليات التي توظفها الدولة مباشرة أو

بواسطة ممثليها الدبلوماسيين، من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية[5]

---

[1] -بيزن ايزيدي، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهرية إيران، مصدر سابق، ص 59.

[2] -مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية، مصدر سابق، ص 394،391.

[3] -شنين محمد الهادي، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي (2001-2016)، رسالة ماجستر، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2014، ص 112..

[4] -مؤمن طارق صالح،القوة الناعمة والسياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس براك أوباما، مصدر سابق، ص 19.

[5] -شنين محمد الهادي، مرجع سابق، ص 112-113.

فهي تعد من أقدم وأهم الأدوات وأكثرها قبولا وتعني الاتصال السلمي الذي يتم بين مسئولي الوحدات الدولية المختلفة والتي تشمل نقل وجهات النظر والتفاوض لتحقيق أهداف السياسة الخارجية لتلك الدولة وكذا تشمل قنوات التفاوض الدبلوماسي بين الدول والاعتراف القانوني بالحكومات والإعلان عن حبك الدولة وسياستها الخارجية[1]، وبهذا يمكن القول بأن الدبلوماسية هي أسلوب وفن إدارة السياسة الخارجية للدولة. فيما يعرف الرئيس "روحاني" الدبلوماسية بأنها فن فهم ... وتقدير قوتها ومكانتها، ويجد الفرص الاستغلال الوقت الحرجة[2]

وقد وضع الكاتب الإيراني "بيزنايزيدي" تعريفالدبلوماسية جمهورية إيران الإسلامية أو كما أسماها أسلوب أداء السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية يقول (هي عمل وفن توظيف لكافة الإمكانات المشروعة والمجازة لتأمين مصالح الأمة الإسلامية الواحدة في ميدان العلاقات الدولية)[3]، حيث تعد الدبلوماسية العامة أداة أو وسيلة تستخدم للتواصل مع أخر بهدف التأثير فيه ذلكبأدوات عديدة فهي أداة حضارية بالأساس تكون نتاج عملية تفكير استراتيجي يهدف لتشكيل الواقع المستقبلي من خلال صياغة استراتيجيات قابلة للتطبيق[4] .

وبأتساع مفهوم القوة الناعمة في مشهد السياسات الدولية وتعاظم دور القوة الناعمة في السياسات الخارجية للدول أصبحت الدبلوماسية أحد أدوات القو ة الناعمة في السياسة الخارجية، خاصة لدى الدول التي تمتلك مقومات القوة الناعمة وقدرتها على توظيف تلك الأبعاد غير الملموسة في السياسة الخارجية من أجل تحقيق الأهداف التي تشدها .

وعند تطبيق ذلك على السياسة الخارجية الإيرانية نجد أن إيران أجادت في استخدام الدبلوماسية كأحد أدوات القوة الناعمة، وهذا يدل على تنامي دور القوة الناعمة في السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية، وبهذا الخصوص ذكر"علي أكبر صالحي" وزير الخارجية الإيرانية السابق بأن الدبلوماسية الناعمة تعد اليوم أحد محاور والعناصر الرئيسية للجهاز الدبلوماسي الإيراني وأضاف بأن لو كانالكلام ناعما فبإمكانه إزاحة حتى الدليل والبرهان القوي فالإنسان عبد للإحسان وهو الأمر الذي يمكن مشاهدته في سياستنا الخارجية[5]

---

[1]-محمد الغريفي،محاضرات في السياسة الخارجية،جامعة المصطفى العالمية ،2016.

[2]-ياسر عبد الحسين، السياسة الخارجية لجمهورية إيران، مصدر سابق، ص84.

[3]-بيزن ايزيدي،مصدر سابق، ص 84.

[4]-سماح عبد الصبور عبد الحي،القوة الذكية في السياسة الخارجية،ص 143.

[5]-ياسر عبد الحسين،مصدر سابق، ص 180-181.

وخير دليل على تنامي دور القوة الناعمة في السياسة الخارجية الإيرانية واستخدام الدبلوماسية كأحد أدوات القوة الناعمة في نتائج مفاوضات جونيف مع الدول5+1 فهذا يدل على براعة الدبلوماسية الإيرانية ولمعان إمكانية الجهاز الدبلوماسي الإيراني وقدرته على توظيف القوة الناعمةوأدواتها وخاصة الدبلوماسية في خدمة أهداف السياسة الخارجية جمهورية الإسلامية الإيرانية.

إذا فالدبلوماسية العامة في فن التعامل مع الشعوب لأحداث التغيير المطلوب والتأثير ولكن الذي يصب في مصلحة تحقق أهداف السياسة الخارجية لدولة ما، وهي احدىأدوات القوة الناعمة الإدارة العلاقات مع الشعوب في ضوء رسائل معينه لتحسين صورة دولة ما وزيادة الثقة في تحركاتها الخارجية[1]، حيث إن مفهوم القوة الناعمة لم يعد مجرد طرف لفظي في حقل العلاقات الدولية وخاصة في السياسة الخارجية، بل تطور هذا المفهوم وأصبح له دور كبير في السياسة الخارجية وتوجهاتها في قدرته على تحقيق أهدافها و عبر أدوات ووسائل مختلفة كالدبلوماسية والثقافة الاقتصاد و الجمهورية الإسلامية الإيرانية تعد اليوم من مصاف الدول العظمى وتقوم بدور كبير على المستويين الإقليمي والدولي وهذا الدور تنامى من خلال براعة دبلوماسيتها في حل العديد من المشاكل الدولية، وهذا بدوره يرفع رصيدها من القوة الناعمة ويسمح لها بإعطاء مجال واسع لتلك القوة في سياستها الخارجية، فإن العالم اليوم يعتبر إيران لاعبا مهما على الساحة الدولية وذلك ليس فقط لأهميتها الاقتصادية والجغرافية ولكن لقدرتها على فض كثير من الاشتباكات في السياسيين الدولية والإقليمية.

فإن الدبلوماسية لا تقاس فقط بنواياها وأهدافها بل أهم من ذلك بيقظتها وسرعة حركتها واحتوائهاللأزمات[2]. ويمكن القول بأن الدبلوماسية في تراث السياسة الخارجية الإيرانية، موغلة في القدم فعلاقات بلاد فارس الدبلوماسية مع جيرانهم القريبين والبعدين جداً، تعود إلى عصر بعيد، وهناك عامل له الأثر الكبير في السياسة الخارجية وهو أن إيرانلم تستعمر قط وبقيت مستقلة[3]، أن الدبلوماسية الإيرانية مثيرة للإعجاب لأنها دبلوماسية متطورة وجاءت متزامنة مع التطور الذي شهدته الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الجوانب العسكرية و الاقتصاديوالتكنولوجية.

فلدبلوماسية الإيرانية نشاط سلوكى مرتبطبهدف ومقترن بقدرة تأثيريه تتخذها إيران لمواجهة غيرها من وحدات النظام الدولي، وغالبا ما يتم توظيفها بسلوك سياسي معين بغية تحقيق هدف صعب على صعيد سياستها الخارجية، فهذه الدبلوماسية دبلوماسية ناعمة قائمة على أساس الاستماع إلى الأخرين دون ملل،

---

[1]-سماح عبد الصبور عبد الحي، مصدر سابق، ص 144.

[2]-السيد أمين شبلي،نظرات على العلاقات الدولية، ط1، عالم الكتاب، القاهرة، 2008، ص 49.

[3]-ياسر عبد الحسين، مصدر سابق،ص 189.

وتشاور معهم في المؤسسات الدولية ،والعمل وفق قواعدها، حيث تساهم هكذانوع من الدبلوماسية بخلق بيئة مواتية للسياسة الخارجية الإيرانية على أنها ودية وشرعية وذات مصادقيه وهذا بدوره ساعد الحكومة الإيرانية على تحقيق أهدافها[1]

وبهذا الصدد أكد المرشد الأعلى للثورة الإسلامية السيد "علي خامئتي" على تزايد دور القوة الناعمة في السياسة الخارجية الإيرانية وتأثيرها على توجهاتها واعتمادها في علاقاتها الدولية، ويقول (أن مسؤولية الحكومة في السياسة الخارجية بشكل عام قد انخفضت مقابل ارتفاع أهمية الرأي العام ودوره، وازداد دور القوة الناعمة بدلا من القوة الخشنة في العلاقات الدولية)، وأكد سماحته في موضع آخر على ذلك(المجال الدبلوماسي يتطلب بطبيعة الليونة وإشاعة أجواء الحوار، ويسعى إلى الحلول عن طريق الباحثان)[2]

وكذلك تقديمه لمفهوم (المرونة البطولية) عند الحديث عن المفاوضات حول الملف النووي وتأكيده على أن هذا المنهج مفيد وضروري للغاية في السياسة الخارجية الإيرانية ولكن إلى جانبه يجب الالتزام بالمبدأ الأساسي، وقد وضع السيد علي خامئتي ثلاثة أصول السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية هي(العزة والحكمة والمصلحة)، واعتبارها مثلثا إلزامي في العلاقات الدولية، حيث أن الدبلوماسية الإيرانية تستمد عطاءها من اعتمادها على الشرعية الإسلامية والقانونية وسعيها لإقامة علاقات ودية واحترامها للمواثيق والمعاهدات الدولية وتتمتع الدبلوماسية الناعمة للجمهورية الإسلامية الإيرانية بالقدرة على الصبر والتحمل والمثابرة و عدم الاستسلام إلى جانب أصول العزة والحكة والمصلحة

فأن السياسة الخارجية الإيرانية وإن ارتكزت على الأصول التي يعتبرها المرشد مثلثا إلزامية في نطاق العلاقات الدولية،(العزة الحكمة والمصلحة) فإن بعض المفاهيم تتناغم مع السياسة الخارجيةكالمرونة البطولية وإزالة التوتر، وذلك نظرا لمحورية المصلحة في السياسة الخارجية الإسلامية[3]، فإيران إلى جانب امتلاكها لمقومات القوة المادية (القوة الصلبة) خاصة العسكرية المتمثلة بالقدرة الصاروخية و القوة الجوية والبحرية، فإنها تمتلكأيضا ترسانة كبيرة من مصادر القوة المعنوية(القوة الناعمة) منها مهارة الدبلوماسية والتي تتميز بالخبرة التفاوضية والمرونة البطولية في السياسة الخارجية، وتمثل ذلك في المثل الذي ضربته إيران في الصمود والتغلب على العقوبات الدولية التي فرضت عليها، بإنشائها صرح عظيم من الانجازات الاقتصادية والعسكرية والسياسية و التكنولوجية كل هذا تحت ظل هذه

[1] حسن سعد عبد الحميد التحافي، القوة الناعمة الإيرانية نموذجا،المركز الديمقراطي العربي http://democraticac.de.

[2] ياسر عبد الحسين، مر جع سابق، ص 181-186.

[3] -ياسر عبد الحسين، مرجع سابق، ص 187.

العقوبات. لذلك استطاعت السياسة الخارجية الإيرانية تحقيق ما يمكن تسمية (بالصبر الإستراتيجي) ويعني القدرة على المطاولة وتجنب الانخراط في المواجهات الحاسمة أحيانا وجها لوجه،وأدقنت لعبة الشطرنج الذي يعشقه شعبها،فطبقت سياستها الخارجية أحيانا، استراتيجياتغير مباشرة، في التعامل مع الملفات الدولية ،في مواجهة حرب الاستنزاف بالطرق الاستراتيجيات قد نجت بهذا الأسلوب معتمدة مفاهيم القوة الناعمة و إرسال الرسائل بطرق القنوات الصريحة تارة والقنوات الخفية تارة أخرى)[1]. إضافة إلى ذلك فقد هيئة الدبلوماسية بيئة مناسبة لإيران لتواجد بشكل فعال في المجتمعات الدولية وإقامةتحالفات على المستوى الإقليميوالدولي،فالجمهورية الإسلاميةالإيرانية لديها اليوم شبكة من التحالفات تستطيع أن تستخدمها كورقة ضغط في الأزمات التي تواجهها،فلديها تحالف على مستويين الإقليمي والدولي مع الدول العربية والإسلامية ومع دول أفريقيا وكذلك مع أمريكا اللاتينية وتحالفها مع القوتين الكبيرتين هما روسيا والصين إلى جانب الدول الأسيويةفالدبلوماسية العامة قد تخلق بيئة تمكن الحكومة من تنفيذ سياستها وذلك من خلال بناء علاقات على المدى البعيد[2] .

وبناءا على ما تقدم يمكن القول بأن هناك تطور كبير في القوة القاعدة الإيرانية وأدواتها على مستوى السياسة الخارجية ، وبهذا فقد أصبحت اليوم الدبلوماسية أحد أدوات القوة الناعمة الإيرانية و تعاظم دور القوة الناعمةفي السياسة الخارجية الإيرانية وانعكس ذلك على توجهاتها، ومنحت الدبلوماسية الحاملة للواء القيم السامية والمشروعة مجالا أوسع للسياسة الخارجية الإيرانية في تحقيق أهدافها .

ولعل نتائج هذا التطور في أدوات القوة الناعمة الإيرانية أنه جاء حصيلة محاصرة وحرب ناعمة طويلة مارستها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران. وحول صانع القرار الإيراني الحصاد الطويل الذي فرض على إيران إلى فرصة لتحويل الشعب الإيراني إلى مكنه من الإبداع والابتكار في مختلف الاتجاهات ومنها الإتجاه الدبلوماسي في السياسة الخارجية، ولذلك هناك اهتمام جيد على مستوى وزارة الخارجية الإيرانية بالدبلوماسية الشعبية[3]

[1]-ياسر عبد الحسين،مرجع سابق،ص 183-184.

[2]-جوزيف سناي،القوة الناعمة وسيلة نجاح في السياسة الدولية، ص 160.

[3]-ياسر عبد الحسين، مرجع سابق، 181.

المطلب الثاني: الوسيلة الثقافية

إن القوة القاعدة تؤثر على السواحل الدولية في تحديد اتجاهاتهم وفي نوع الوسائل التي يوظفونها في تحقيق أهدافهم كأن تكون تلك الوسائل تقنية دبلوماسية أو اقتصادية، وينعكس ذلك على تفاعلاتهم الإيجابية مع الفواعل الآخرين.

حيث تعد الثقافة من أدوات القوةالناعمة بل تكاد تكون هي الأداة الأهم والمصدر الأساس من مصادر القوة الناعمة، وأصبحت اليوم القوة الناعمة بأهمية القوة الصلبة وليس من المبالغ فيه عند القول بأنها أكثر أهمية خاصة مع تراجع دور القوة الصلبة بسبب أثارها السلبية من مخلفاتوخسائر، وهذا ما جعل الدول تتجه نحو القوة الناعمة في تحقيق أهدافها ومصالحها واستخدام تلك القوة(القوة الناعمة) وفي مقدمتها الأداة الثقافية.

فإنه على عكس القرون الماضية، عندما كانت الحروب في الحكم الأعظم فإن أكثر أنواع القوة إثارةللإهتمام اليوم لا تأتي من فوهة البندقية... إن هناك اليوم ربحا أكبر بكثير في ((جعل الآخرين يريدون ما تريده أنت)) وهذا أمر له صلةبالجاذبيةالثقافية والعقيدة وجدول الأعمال الذي يوضع ويعرض جوائز كبيرة للتعاون[1]،

حيث تعتمد القوة الناعمة على الأفكار والثقافة والقدرة على إعدادأجندة الآخرين عبر قيم ومؤسسات تكون تفضيلاتالآخرين، فحين تجعل الدولة قوتها شرعية في أعين الآخرين وتتبنى قيم ومؤسسات دولية تشجع الآخرين لتعريف مصالحهم بطرق متوافقة فهي لن تحتاج لتوسعة تكلفتها العسكرية والاقتصادية التقليدية[2] فالثقافة هي الوسيلة الأمثل في توظيف القوة الناعمة وخاصة في السياسات الخارجية للدول لان الثقافة هي مجموعة من القيم والممارسات التي يكون لها الأثر الكبير على صنع القرار.

وعندما تكون القيم والممارسات التي تحملها دولة ما ذات صفة شرعية و مرتبطة بالقيم العالمية تكون لها قوة جاذبية أكثر، وبالتالي تسعى هذه الدول إلى استخدام الثقافة كوسيلة للتنفيذ سياستها الخارجية وفي نفس الوقت تسعي لتصدير ثقافتها عبر قنوات عديدة كالسينما والأدب والمؤسسات الثقافية والتعليم.

إذ تعد الثقافة عنصر من عناصر قوة الدولة، بحكم أن الدولة كما هي وحدات سياسية داخل البيئة الدولية وهي وحدات ثقافية متماسكة، وبالتالي المجتمع عندما يكون موحدا ثقافيا يصبح أكثر إصرار على تحقيق أهدافه المشتركة وباتجاهالذي يرفد السياسة الخارجية بعنصرفاعل وقوي[3] وكذالك فإن عناصر القوة الناعمة وخاصة الثقافة

---

[1]-جوزيف س. ناي، مرجع سابق، ص 88.

[2]-سماحعبد الصبور عبد الحي ، مرجع سابق، ص53.

[3]-علي زياد عبد الله العلي، مؤشرات القوة والتأثير في الإستراتيجية الأمريكية،ط1،دار السنهوري،لبنان،2016،ص 34.

تسهم في بناء وتنمية الدولة التي تمتلك هذه العناصر، وهذا لن يتم عبر أمتلاك تلك الدولة للمصادر ذات الإبعاد الناعمة فحسب بل لقدرتها على توظيف تلك المصادر واستخدامها من أجل تحقيق مصالحها.

فاعتبرت الثقافة أداة من أدوات تنفيذ سياسات الدول وإضفاء الشرعية عليها واعتبرت أيضا محركا للعلاقات الدولية انطلاقا من تفسير الصراعات في مصادرها بالرجوع إلى الثقافة والاختلافات الثقافية وصراع الحضارات[1] والثقافة جزء من قوةالتأثير: إنها قدرة بلد على الاستمالة والإنارة بنموذجه وقيمة ونمط الحياة[2]

والجمهورية الإسلامية الإيرانية تمكن مخزون كبير من القيم الثقافية وهذا يرفع رصيد قوتها الناعمة، وينعكس هذا بدوره على سياستها الخارجية وعلى صنع القرار الإيراني في قدرته علىاستخدام الأداة الثقافية كأحد أدوات القوة الناعمةوتوظيفها من أجل تحقيق الأهداف من خلال إستراتيجية خاصة.

تستخدم الثقافة العديد من القوات التي يتم من خلالها تنفيذ أهداف السياسة الخارجية ومن هذه القنوات الإدارة الدعائية والتي تعني توظيف كافة وسائل الإعلامإلي تمتلكها الدولة في خدمة أهداف السياسة الخارجية لها، وتشمل الإعلام الداخلي والخارجي لأنها قد تستخدم من أجل تأييد الجماهير للسياسة الخارجية المعنية. وقد أصبحت أداة الإعلام من أهم الأدو ات التي تستخدمها

الدول من أجل تنفيذ أهداف السياسة الخارجية خاصة مع التطورات المتسارعة في التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة والثورة المعلوماتية، وهذا يدل على تزايد اعتماد الدول على القوة القاعدة في سياستها الخارجية.

وتمتلكإيران إمبراطورية إعلامية هي الأكبر على مستوى المنطقة وواحد من أكبر الإمبراطوريات العالمية في منطقة آسيا- الهادئ و العالمي حيث تشرف وكالة بث الجمهورية الإسلامية الإيرانية (IRIB) على كل وسائل الإعلام الخاصة بجميع محطات التلفزيون وإذاعات الراديو في البلاد، وترتبط هذه الوكالة بوزارتي الثقافة والخارجية الإيرانية ويشرف على هذه الوكالة المرشد الأعلى بشكل مباشر، ولهذه الوكالة دور كبير في تصدير الثورة الإسلامية والثقافية وكذلك الدبلوماسية العامة، وتقوم بترويج الثقافة الإيرانية ونشر الموقف الرسمي للجمهورية الإسلامية الإيرانية من الأحداث والتطورات الدولية[3].

---

[1]-سماح عيد الصبور عبد الحي، مرجع سابق،ص 48.

[2]-مكسيم لوفايفر، السياسة الخارجية الأمريكية،ترجمة :حسين حيدر،ط1،عويدات للنشر والطباعة،بيروت،2006،ص 141.

[3]-علي حسن بكير،إكتشاف القوة الناعمة الإيرانية،ص 56.

وقد أكد الدستور الإيراني (المادة 175) أن حرية التعبير ونشر الأفكار يجب أن تتم عبر IRIB (وكالة بث الجمهورية)، عدد لغات البث 30 لغة عالمية في إيران الداخل هناك 30 فتاة محلية، هناك 8 محطات وطنية و 6 محطات تبث لخارج إيران و 4 محطات دولية (عربية - انكليزية - إسبانية - مع التركيز على أمريكا اللاتينية) وتستخدم إيران مروحة واسعة من القضايا لتوجيه قوتها الناعمة في فضاء الإعلام[1]. فمن الأهمية أن تضع مكانه وأولوية للثقافة في السياسة الخارجية للدول، حيث تسعي الدول إلى تصدير ثقافتها وقيمها للخارج لأن ذلك يجعلها ذات جاذبية أكثر وبالتالي يفسح لها مجال أوسع في تنفيذ سياستها الخارجية.

فبإمكان دولة أن تحصل على النتائج التي تريدها في السياسة الدولية لأن الدولة الأخرى تريد اللحاق بها وإتباعها إعجابا يقيمها أو تقليدا لنموذجهاأو تطلعاتها للوصول إلى مستوى ازدهارها ورفاهها[2].وبإمتلاكإيران ذلك المخزون الثقافي ووسائلهالمختلفة قد أعطاها زخما كبيرا باتجاه لتحقق أهداف سياستها الخارجية بالاعتماد على الوسيلة الثقافية.

وبشكل عام تتمثل الوسائل الثقافية بفتح المدارس وإنشاء المراكز الثقافية والمكتبات، فضلا عن إقامة مهرجانات تقافية دولية ، وتقديم المنح الدراسية،وإهداء الكتب المدرسية ، وإقامة دورات تعليم اللغة (البلد المرسل)، وهذه من بين الوسائل التي تعتمد دول العا لم التي استخدمتها في تنفيذ أهداف فيسياستها الخارجية[3]،وكذلكيعتبر الفن والسينما الإيرانية من وسائل الثقافة التي توظفها إيران لنشرالثقافة الإسلامية الإيرانية وتحقيق أهداف سياستها الخارجية حيث يعتبر الفن مرأة عاكسة لثقافة الشعوب وتعريف الأخرين بثقافة البلدي ألن الفن والسينما اليوم يعتبران مصدر جلب للثقافة دولة ما.

وقد برعت الجمهورية الإسلامية الإيرانية في توظيف تلك الآدواتأولت اهتمام كبير للفن والسينما وأصبح للسينما الإيرانية صدى كبير في الخارج وتلك من خلال حضورها في المهرجانات الدولية وإنتاجاتهاالسينمائية الضخمة ، فهي تقوم بنشر الثورة الإسلامية الإيرانية بصورة اتتأثير معنوي على الآخرين وهذا يعطي السياسة الخارجية الإيرانية فرصة أكبر لتحقق أهدافها.

وأيضا تعتبر المؤسسات الثقافية التي تمتلكها الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الخارج إلى جانب المستشارات الثقافية الإيرانية والأنشطة الثقافية مراكز تعلم اللغة الفارسية أدوات ثقافية تمتلكها إيران وتوظفها من أجل تحقيق

---

[1]-عبد الله فهد النفيسي وأخرون، المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية،ط2،دار عمار للنشر.ص144.

[2]-علي محمد أمنيف الرفيعي، القوة الناعمة وأثرها على مستقبل الهيمنة الأمريكية، مرجع سابق، ص 242.

[3]-مؤمن طارق الصالح ، مرجع سابق، ص 23.

أهداف سياستها الخارجية ،إنإيران الإسلامية وباعتمادها على هذه الكنوز الثقافية العظيمة ترى نفسها اليوم مكلفة بالوجود الفاعل في الساحة لتؤدي دورها التاريخي كعضو ثقافي متميز وفاعل في المجتمع العلمي، وذلك من أجل المحافظة على التوازن الثقافي والمعنوي في العالم المعاصر إلى جانب التعريف بإيران كما هي عليه لأبناء العالم [1]

لذلك كان هناك دور فعال للجمهورية الإسلامية الإيرانية في الساحة الدولية من خلال نشاطاتها الثقافية والمؤسسات التي تمتلكها والتي لها دور كبير في نشر الثقافة الإيرانية الإسلامية ويمكن ايجاز مجموعة من المؤسسات الإيرانية والنشاطات الثقافية بما يلي :

- المجمع العالمي لأهل البيت (ع)
- مؤسسة الإمام الخميني للإغاثة
- المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب
- الحوزات الدينية في الخارج
- الممثليات الثقافية الإيرانية في الخارج
- مراكز تعلم اللغة الفارسية

-المؤسسات المسئولة عن تأليف وترجمة الكتب وطباعة المجلات والصحف ونشرها مثل مؤسسةالهدى الدولية و مؤسسة الفكر الإسلامي

- المنح الدراسية
- الأسابيعالثقافية
- المعارض الفنيةوالثقافية

وإضافة إلى ذلك تعتبر اللغة الفارسية أحدوسائلالثقافةالتي توظفها قوة الناعمة الإيرانية فقد إستفادتإيران من شيوخ اللغة الفارسية وخاصة في المنطقة في نشر الثقافة الإيرانية واستقطاب الآخرين نحوها ، إضافة في ميزة التي تتمتع بها اللغة الفارسية فهي مزيج من مجموعة من اللغات (العربية - الإنكليزية - التركية - السواحلية وغيرها).

[1] -أنظر موقع وزارة الثقافة والإرشاد الإيرانية
http://www.farhang.gov.ir.

فهذايجعلها عنصر أساسي في جذب الأمم الأخرى، حيث أن اللغة تعتبر مدخلالثقافة الدول فقد لعبت وسائل الاتصال الجماهيرية من إذاعة وتلفاز وصحف ومجلات ومسارح دورا هاما في نشر الثقة الفارسية[1]

ومن ناحية أخرى لا بد من إيلاء أهمية التعليم في نشر ثقافات الدولودورها في تحقيق أهدافها فلتعليم يعد أحد مداخل التأثير الناعم، و إيران اليوم تحتل مراتب عليا على المستويين الدولي والإقليمي في النمو العالمي والتقدم، وخاصة في جامعاتها التي لها دور كبير في تقديم الأوراق العلمية والبحوث والدراسات حيث تشير الكثير من البيانات إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تصل المرتبة الأولى في الإنتاج العلمي المنشود و واستقطاب جامعاتها إلى أعداد كبيرة من الطلاب ومن مختلف البلدان،وكل هذا يساعدنا على نشر ثقافتها ويجعلها محط أنظار الآخرين وجنبهمحيث أن الجامعات يمكن أن تعتبر هي مكان ميلاد القوة الناعمة والمعرفة والأفكار الجديدة والأساليب الجديدة التي لا تنعكس فقط على الاقتصاد ولكن بشكل أكبر على السياسة والقوانين والثقافة[2]

حيث تعد إيران هي الأولى في العالم في معدل النمو في الإنتاج العلمي المنشور ويتضاعف إنتاجها كل ثلاث سنوات , ومعدل نموها في الناتج العلمي يصل II ضعف المعدل العلمي وتحتل مرتبة دولية فيفروع العلم كالتالي[3]

الفرع	المرتبة الدولية
الرياضيات	19
التكنولوجيا النووية	15
الفيزياء	28
تكنولوجيا الفضاء	16
الطب	17
الكيمياء	13
الحاسوب	17
النانو التكنولوجي	15

[1]-محمد صادق اسماعيل،إيران ...إلى أين ؟من شاه إلى نجاد، العربي للنشر والتوزيع،القاهرة،2010،ص 163.

[2]-أمين شبلي، نظرات في العلاقات الدولية، ص 274.

[3]-وليد عبد الحي، بنية القوة الإيرانية وآفاقها، مركز الجزيرة للدراسات 20 أفريل 2013.

المصدر: وليد عبد الحي، بنية القوة الإيرانية وآفاقها، مركز الجزيرة للدراسات 20 أفريل 2013

وهذا كله يرجع الى تصاعد دور القوة الناعمة في السياسة الخارجية للدول وقدرتها على تحقيق أهداف السياسات الخارجية التي تسعى إليها الدول ومن خلال مختلف الوسائل ذات الأبعد الناعمة البعيدة عن القسر والاكراه،مهما تؤديه القوة الناعمة من دور على صعيدللسياسات الخارجية ومن خلال وسائلها المختلفة كالدبلوماسية والثقافة وغيرها، تؤكد على ديمومة واستمرار تزايد نور القوة الناعمة في السياسة الخارجية.

فقد أدت القوة الناعمة دورا مهما في السياسة الخارجية الإيرانية وخاصة عن طريق الوسيلة الثقافية وأدواتها المختلفة في نشر الثقافة الإيرانية الإسلامية وفي تقديم أنموذجا جذاب القيم التي يحملها النظام السياسي الإيراني، فقد أدت الوسيلة الثقافية دوراكبيرا في توسيع وحشد التعاطف مع السياسة الخارجية الإيرانية.[1]

المطلب الثالث:الوسيلة الاقتصادية

وبالرغم من أن القوة الاقتصادية ارتبطت بمفهوم القوة الصلبة واعتبرت أحد وسائل الضغط الإكراه، إلا انه بتطور مفهوم القوة وظهور مصطلح القوة الناعمة في الساحة الدولية وتزايد أهمية

الأبعاد الناعمة مكن من إعتبار الوسيلة الاقتصادية أحد أدوات القوة الناعمة من خلال ما تملكه الدول من نظام اقتصادي وما تقدمه من منح ومساعدات مالية ودعمها لمشاريع التنمية من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها في البيئة الدولية

حيث أن الموارد الاقتصادية لا تعبر فقط من القوةالصلبة، لكنها قد تنتج قوة ناعمة أيضا إذ أن القوة الاقتصادية يمكن أن تنتج سلوكيات تندرج في إطار القوة الصلبة والناعمة،لأنها قوة مرنه مثلما تمتلك القدرة على الأغراء, لها القدرة على الإكراه فوجود منظومة من المؤسسات السياسيةالاقتصادية يجذب الآخرين إلي النظام الاقتصادي الدولي[2]

فقد بدأت الوسيلة الاقتصادية تعد أحد أهم الوسائل المهمة لحيوية القوة الناعمة فمن أطار القوة الذكية ودورها في تحقق أهداف الدولة، وذلك أن التدابير الاقتصادية قد تكون قوة صلبة. كما قد تكون قوة ناعمة بالوقت ذاته أيضا. وهذا ما يعتمد على التوظيف السياسي لها فالعقوبات الاقتصادية تدخل في إطار الكراه،

[1] مصطفي محمد الجاسم، الإمبراطورية الناعمة، ص 26.

[2] -مصطفي محمد الجاسم، الإمبراطورية الناعمة، ص 28.

والحوافز تدخل في إطار الحث، وكلاهما من أشكال القوة الصلبة، لكن ذلك لا يمنع من إمكانية عد نجاح المؤسسات والسياسات الاقتصادية مصدر الجاذبية ومن ثم القوة الناعمة[1]

فالوسيلة الاقتصادية تعبر عن نفسها عن طريق المساعدات الخارجية. إذ يتم استخدام منح المكافئة أو سحبها كأساس ترغيب أو ترهيب ،يهدف إلى دفع الدول المتلقية إلى تبني سلوك ينسجم مع أهداف الدولة المانحة للمكافئة أو المساعدة[2]. ويعتبر الاقتصاد في زمننا الحاضر هو العنصر الأكثر فاعلية في التأثير في مجال العلاقات الدولية وأبرزها لما له من تأثير مباشر على حياة الأفراد والمؤسسات لا بل الدول ذاتها فالقوة الاقتصادية تعني نسبة عالية من الإكتفاء الذاتي بالإضافة إلى فترة الدولة على تقديم المساعدات الماديةوالمعنوية[3].

فاقتصاد القوي لا يقتصر على تقديم موارد العقوبات والمدفوعات فحسب، بل يمكن أيضا أن يكون مصدرا للجاهية، وإن الإهتمام بالجانب الاقتصادي سحب نظرة الساسة عن مبدأ القصر و الإكراه الى مبدأ الإقناع والتأثير عبر استخدام مفاهيم القوة الناعمة[4]، وهناك العديد من الوسائل الاقتصادية ذات الابعاد الناعمة تستخدمها الدولة في تحقيق أهداف سياستها الخارجية، ومن تلك الوسائل امتلاك المواد الخام والمصادر الرئيسية التي تؤثر في الاقتصاد العالمي، تقديم المعونات المالية لبعض الدول و استقلال اقتصاد البلد، وإضافة الى موقعه الاستراتيجي ونسبية مشاركته في التجارة العالمية.

وقد استثمرت الجمهورية الإسلامية الإيرانية كل في ذلك دعم قوتها الناعمة وتحقيق أهداف سياستها الخارجية، فمنذ انتصار الثورة الإسلاميةتمتعالاقتصاد الإيراني باستقلال و عدم التبعية، وبرزت مفاهيم اقتصاديةكالإكتفاء الذاتي و نظرية الاقتصادالمقاوم وبناء اقتصادإسلامي مبني على مبادئالإسلام وتقديم المساعدات المالية ودعم مشروعات الإنماءتحت مبدأ نصرة المستضعفينمن المسلمين وغير المسلمين ،وعملت ايران بعد الثورة على تعزيز قدرتها الاقتصاديةبما يؤمن تعزيز قوتها وأمنها القومي[5].

---

[1]-مؤمن طارق الصالح، مرجع سابق،ص 156.

[2]-المرجعنفسه ، ص 159-160.

[3] زكرياء أزم وعبد الفتاح ولد حجاج، العلاقات الدولية والأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي، رسالة ماجستر، جامعة الحسن الأول، كلية العلوم القانونية والإقتصادية ، 2014/2013، ص 56.

[4]-مؤمن طارق صالح،مرجعسابق،ص 158.

[5]-زكرياء أزم وعبد الفتاح ولد حجاج، مرجع سابق، ص58.

فإن للعوامل الاقتصادية جوانب متعددة من التأثير في العلاقات الدولية مثل المساعدات والمنح والقروض التي تقدمها الدول النامية للدول الفقيرة فهذا الجانب يجب عدم إغفاله من ناحية تأثير ه في العلاقات بين الدول[1] حيث تتأثرالسياسة الخارجية للدولةبالعواملالاقتصاديتأثيراكبيرافي الموارد الأولية والتركيب الاقتصاد يالداخلي و قابلية الاستيراد والتصدير ومستوى الإنتاج الاقتصادي والتطور التاريخي لاقتصاد الدولة لها مؤشرات تدل على ارتباط اقتصاد البلد بالسياسة الخارجية[2]

وقد أجادت الجمهورية الإسلامية الإيرانية في توظيف ما لديها من إمكانيات بشرية وموارد طبيعية وموقع استراتيجي في خدمة اقتصادها الذي مكنها من لعب دور ريادي في المنطقة رغم العقوبات التي فرضت عليها من قبل الولايات المتحدة والمجتمع الدولي وذلك من خلالاستخدامها الوسيلة الاقتصاية كأحد أدوات القوة الناعمة، وعلى الرغم من كل العقوبات التي فرضت على إيران وخاصة العقوبات التي فرضت على الاقتصاد الإيراني والتي استمرت لسنوات طويلة، إلا أن إيران تمتلك ميزة خاصة في مجتمعها تميزها عن غيرها من المجتمعات الأخرى وهي قدرتها على تجديد الذات وفي جميع المجالات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية، وذلك من خلال تطبيق نظام الاقتصاد المقاوم والاعتماد الذاتي وتوظيف القوة الناعمة لتحقيق أهدافها وتطلعاتها بالاعتماد على الوسائل الاقتصادية والثقافية والدبلوماسية.

فإذا تطرقنا لتأثير العقوبات على الاقتصاد الإيراني فإن الحقيقة إن طول الفترة الزمنية التي تعرض فيها هذا الاقتصاد لعقوبات أمريكية ودولية منذ ما يزيد عن ثلاثة عقود، قد ساعدت في تكيف مع هذا الوضع وبناء نوع من الحصانة أو القدرة على التعايش مع العقوبات[3]. وقد وظفت إيران كل ما لديها من موقع استراتيجي ومصدر الثروة الطبيعية من أجل النهوض بالاقتصاد الإيراني ومقاومة الصعوبات وتحقيق النمو الاقتصادي و تبوء موقع ريادي في المنطقة خاصة في الجانب الاقتصادي من أجل تنفيذ سياستها الخارجية.

تعد إيران ذات موقع استراتيجي متميز لمصادر الثروة الطبيعية، وتأتي أهمية ذلك في أطار الطلب المتزايد على السياسة الخارجية لإيران في أطار انتقال مراكز القوة الي قوى جديدة تملك تلك الثروات الطبيعية التي يمكن تحويلها الى قوة فعلية على أرض الواقع تخدم أهداف السياسة الخارجية للدولة[4] وقد أرتبط تاريخ ايران الاقتصادي إرتباطاً قويا بموقعها الجغرافي وأطلق عليها مفتاح الشرق لان موقعها يعد مقر للتجارة العالمية.

---

[1] رائدحسنزغير، السياسة الخارجية الإيرانية تجاهالتغيرات في العالم العربي، ص 23.

[2] حبيبة زلاقي، مرجع سابق، ص 75.

[3] -عبد الوهاب لوصيف، دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ادارة الملف النووي الإيراني، ص 122-123.

[4] -سماح عبد الصبور عبد الحي،مرجع سابق، ص120 .

حيث تطل إيران على بحر قزوين الذي يحتوي على ثروات هائلة من البترول والغازات الطبيعية التي تقول جريدة طهران تايمز الإيرانية عنها : أن بحر قزوين يشمل على حوالي 200 مليار برميل بترول، و600 الف مليار متر مكعب من الغازات الطبيعية، وثروت إيران من النفط والغاز تجذب شركات الطاقة، كما تملك إيران أكبر احتياطي النفط الخام بعد المملكة العربية السعودية، وأكبر احتياطي للغاز الطبيعي بعد روسيا، فإيران رابع دولة منتجة للبترول في العالم وثاني دولة مصدرة له كما انها تمتلك احتياطيا ضخما من الغاز الطبيعي يجعلها تأتي في المرتبة الثانية في العالم يعد روسيا الإتحادية[1]

تعتبر مكانة إيران النفطية مصرأ من مصادر القوة الناعمة تحاول القيادة السياسية الإيرانية أن تستخدمه الآن على الوجه الأمثل الذي يحقق المصالح الوطنية الإيرانية كما أن مكانة إيران النفطية داخل أوبيك قد زادت بعد إلغاء العقوبات. ومن ثم فقد زولت صانع السياسة الإيرانية بمصادر إضافية من مصادر القوة الناعمة التي تستطيع طهران أن توظفها لمصلحتها[2]. وإلى جانب النفط والغاز الطبيعي هناك قطاعات أخرى أسهمت في تنمية الاقتصاد الإيراني.

مجال الزراعة،فتملك إيران فيه مساحة واسعة من الأراضي الزراعية، اذ بلغت نسبة اسهام هذا القطاع في القصة الإيراني 2008, 12% ويستقطب من القوة العاملة 25% ويقدر عدد العاملين في الزراعة بنحو 16,5 مليون، أما مجال الصناعة، فيحتوي على عدد من الصناعات، أهمها صناعة البتروكيمياوية، و الأسمدة والمنسوجات والموارد الإنشائية والبناء والصناعات الغذائية وصناعة المعادن، و السيارات والصناعات الإلكترونية وبلغ إسهام هذا القطاع في الاقتصاد الإيراني نحو (44%) من الناتج المحلي الإجمالي عام2008[3]. وتقدمت القضية الاقتصاية وأمست القضية المركزية في نظام السياسة الخارجية لإيران. لان الوسيلة الاقتصادية أحد أهم عناصر التأثير في الآخرين على المستوى الدولي، عبر آليات التسويق الاقتصادي من قبل المكافأة والعقوبات والمنح والمساعدات والتنمية[4]

---

[1]-محمد صادق اسماعيل،مرجع سابق، ص 26-27.

[2]إبراهيم نور، القوة الناعمة الإيرانية تغزو العالم بهدوء،المركز العربي للبحوثوالدراسات،2016 http://rawabetcenter.com

[3]-ياسر عبد الحسين، مرجع سابق، ص 86-87.

[4]-مؤمن طارق صالح،مرجع سابق، ص 158.

منذ عام 1998 حيث تم تأسيس القسم الاقتصادي في وزارة الخارجية وتعيين أحد وكلاء الوزارة على رأسها، حيث أصبحت مقرة لتفعيل النشاط الاقتصادي والمصالح الاقتصادية في السياسة الخارجية[1]. هذا ويحظى الاقتصاد بأهمية كبيرة في الرؤية العشرينية لإيران (2025)، حيث أكدت هذه الرؤية على أهمية الإقتصاد وأن إيران بحلول عام 2025 ستكون قوة اقتصادية عظمى في المنطقة، حيث تبنت السلطات الإيرانية استراتيجية شاملة تسعى لتطبيق إصلاحات تقوم على عوامل السوق، كما يتضح في وثيقة الرؤية التي تعتمدها الحكومة وتمتد 20 عام وخطة التنمية الخمسية السادسة لإير ان لفترت السنوات 2016-2021 وتتألف هذه الخطة من ثلاث ركائز هي: تطوير اقتصاد قادر على التكيف والتحقيق معدل نمو اقتصادي سنوي نسيته 8%[2]

وحددت رؤية إيران العشرينية هدفها النهائي كما يلي: أن تصبح ايران بحلول عام 2025 بلدا متقدما، وحائزا الموقع الاقتصادي والعلمي والتقني الأول في منطقة جنوب غرب آسيا (تشمل جوار إيران. آسيا الوسطى و القوقاز والشرق الأوسط) وصاحب دورمؤثر في العلاقات الدولية[3]. حيث تقوم الرؤية الإيرانية على أن المتغير المركزي لتحقيقالمكانة الاقليمية هو ((معدل النمو الاقتصادي)) ولضمان الفوز لابد أن يكون معدل النمو الإيراني اقتصاديا في حدود 8% عام 2025 . وقد حققت إيران نمو اقتصادي مرتفعا أذهل العالم، فقد صنف الاقتصاد الإيراني بأنه أكبر اقتصاد في المنطقة في المرتبة (3) و (20) عالميا[4].

وكذلك ما يدل على أهمية الاقتصاد ودوره البارز في السياسة الخارجية الإيرانية، تأكيد المرشد الأعلى السيد علي خامئني على أهمية الشأن الاقتصادي و إطلاقه الشعارات ذات البعد الاقتصادي في الخطب الرسمية التي يلقيها الإمام في عيد النوروز من كل عام، فكان من مجموع (23) شعارا وأسما أطلقتها إلى حد الان، كان (14) منها ذات بعد اقتصادي. ويكشف قلت عن مدى أهمية الشأن الاقتصادي عقد المرشد الأعلى، وكان شعاره العام (1395 التقويم الفارسي) المصنف (20/3/2016)الماضي هو (الاقتصاد المقاوم المبادرة و العمل)

وهذا كله يدل على أهمية الجانب الاقتصادي في السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية واستخدام الوسيلة الإقصائية كأحد أدوات القوة الناعمة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية، وهذا بدوره بين الدور البارز الذي تمارسه القوة الناعمة في توجهات السياسة الخارجية الإيرانية .

---

[1]-ياسر عبد الحسين، مرجع سابق، ص 165-166.

[2]-موقع البنك الدولي، إيران نظرة عامة، 1/10/2016:

http://albankaldawli.org

[3]-إيران في أفق 2025 دراسات المركز العربيللأبحاث والدراسة السياسية، قط، ص2.

[4]-وليد عبد الحي، مرجع سابق،

فإن تقديم نموذج اقتصادي مثالي وما يقوم به من دور ريادي في المنطقة والعالم وتأثيره على اقتصاد العالمي ذالك يشكل درجة عالية من الإغراء والجاذبية اللذان يدخلان في باب القوة الناعمة، فهذا يصدر صورة إيجابية وجذابة عن الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى العالم، ويمكن اعتبار إغراءات المكاسب التجارية الإيرانية تعبر عن مدى اتساع نطاق وكافة القوة الناعمة الإيرانية خاصة بعد رفع العقوبات عن إيران وتسابق الدول الأوربية نحو الاستثمار في الأسواق الإيرانية وفي كل القطاعات التجارية والصناعية والنفطية.

مثلما تسعى إيران إلى تنمية الإقتصاد والاكتفاء الذاتي والحصول على التقنية لتلبية احتياجاتها الداخلي. فإنها في الوقت نفسه تسعى للحصول على تلك المعطيات من أجل إشباع حاجاتها على المستوى الخارجي. وينعكس ذلك على سياستها الخارجية[1]

وقد لعبت إيران دورا هاما في المنطقة وكان لها أثر هاما في معظم إن لم يكن كل دول الجوار فهي تتميز بسياسة خارجية نشطة وفعالة[2]. فمن خلال متابعة السياسة الخارجية الإيرانية نجد بالفعل أنها تتسم بنشاط وحيوية تختلف عن دول المنطقة فنجد لإيران تواجدا في كل الدوائر الجيوسياسية المهمة، أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية .

هذا كله يرجع الى تنامي دور القوة الناعمة في السياسة الخارجية الإيرانية والاعتماد على الوسائل الناعمة في تحقيق أهداف سياستها الخارجية وانعكاس ذلك على توجهاتها الخارجية، وهذا كان له آثار ايجابية في مستوى تحقيق المصالح والمكانة الإقليمية والعالمية، فإن الجمهورية الإسلامية من خل الوسيلة الاقتصادية تستثمر ما تمتلكه من قوة اقتصادية وسيولة نقدية وموارد طبيعة ومقدار مشاركتها في الاقتصاد العالمي لتحقيق أهداف سياستها الخارجية داخل أطار القوة الناعمة. وهذا بحد ذاته يعطي قوة تأثير للجمهورية الإسلامية الإيرانية على الآخرين وجاذبية عن طريق الوسيلة الاقتصادية.

وبصورة عامة، فإن القوة الناعمةتدخل كل مورد لا يحتسب على القدرات العسكرية أو ضمن القوة، حيث تشمل المؤثرات الثقافية والإعلامية و الإقتصادية إضافة إلى العلاقات العامة، التي غالبا ما تستختم كجسر لإمرار سياسات أو مناهج[3].

---

[1]-عياد البطنيجي، أنماط السياسة الخارجية الإيرانية،

[2]-مرنا وليد محمد الناصر، المذهبية في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط(2003-2015)،

[3]-عبد الحسين شعبان، القوة الناعمة...جدل في المفهوم والوسيلة، جريدة الزمان، الطبعة الأولي، بيروت، العدد 15/6/166394،2016.

ومن كل ما تقدم نستطيع القول بأن القوة الناعمة لها مكانه مهمة في السياسة الخارجية الإيرانية ولها دور كبير في توجهات سياستها الخارجية. وقد تنامى هذا الدور من خلال الاعتماد الكبير على القوة الناعمة في تحقيق أهداف سياستها الخارجية ومن خلال توظيف كافة وسائلها الثقافية الاقتصادية والدبلوماسية وتلك حسب طبيعة الأهداف من أجل تحقيق مصالحها وتطلعاتها في الساحة الدولية فنجد أن ايران قد وفقت الوسيلة الدبلوماسية كأحد وسائل القوة الناعمة في قضية برامجها النووي ومفاوضاتها مع الغرب. أما الوسيلة الاقتصادية فقد برعت في توظيفها خدمة لمصالحها في رفع مكانتهاالإقليمية والدولية من خلال دعمها للمشاريع الإنمانية والمساعدة المالية والمنح كما هو الحال في العراق، سوريا، لبنان وأفريقيا. وبالنسبة للوسيلة الثقافية فقد أجادت الجمهورية الإسلامية الإيرانية في استخدامها والاستفادة من أبعادها الناعمة فقد استفادت من المشتركات الثقافية مع دول الجوار خاصة في نشر ثقافتها الإسلامية وتحقيق أهدافها على مستوى سياستها الخارجية وهذا ما نجده مع الدول العربية والإسلامية وحتى دول أمريكا اللاتينية.[1]

[1]-عبد الحسين شعبان،المرجع نفسه.

المبحث الثاني: مستقبل القوة الناعمة في السياسة الخارجية الايرانية.

تعتبر القوة الناعمة احد الوسائل الهامة في تفعيل السياسة الخارجية الإيرانية، حيث اهتمت ايران بتطوير الآلية هاته وبالتالي سنتطرق في هذا المبحث إلى تحديد مستقبل الوسيلة السابقة الذكر في السياسة الخارجية الإيرانية.

المطلب الأول: تصاعد دور القوة الناعمة في السياسة الخارجية الإيرانية.

تحتل القوة الناعمة مكانة مهمة وفاعلة في السياسة الخارجية الإيرانية لما تملكه هذه القوة من قدرة علي تحقيق الأهداف الأهداف من دون آثار سلبية وبأقل التكاليف , وما تملكه من تأثير على الآخرين في كافة المجالات وبمستويات مختلفة.

حيث تعتمد القوة الناعمة على ما تمتلكه الدولة من ثقافة وقيم سياسية وسياسات خارجية في تحقيق الأهداف دون اللجوء إلى القوة الصلبة وبالأخص القوة العسكرية خاصة وان استخدام القوة الصلبة كالتدخل العسكري لم يعد مقبولا لدى الرأي العام العالمي .

صحيح أن مفهوم القوة الناعمة متجذر في حقل العلاقات الدولية ما بينا سابقا ، لكن يرجع استخدامه إلى أيام الحرب الباردة التي وقعت بين المعسكرين الشرقي والغربي ، وفي بداية التسعينات ظهر في المصطلح وبقوة في حقل العلاقات الدولية من قبل الكاتب الأمريكي جوزيف س ناي . وكان طرح ناي لهذا المفهوم من أجل دعم الهيمنة الأمريكية والمكانة العالمية التي يجب أن تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية

وتزايدت فرص القوة الناعمة في التأثير على واقع السياسات الخارجية للدول وظهرت أقطاب عالمية وإقليمية برصيد واسع من القوة الناعمة ضاهت بها دول الاتكنت بالأساس إلى القوة الصلبة والآليات العسكرية[1].

لأن خيار القوة الناعمة في ميزان الحساباتأقل كلفة وأكثر فاعلية من القوة الصلية،فقد أصبحت القوة الناعمة الخيار الأمثل للدول في تحقيق أهداف سياستها الخارجية والوصول إلى مكانة متميزة في الساحة الدولية .

وتعتبر الجمهورية الإسلامية الإيرانية من أفضل دول المنطقة التي أجادت في توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية ، وذلك يمكن إرجاعه إلى مجموعة من المقومات التي تمتلكها إيران والتي خلقت الفرص المتاحة في دعم مشهد تصاعد دور القوة الناعمة في سياستها الخارجية.

فإيران تمتلك مقومات تميزها عن غيرها من دول المنطقة في أمكانية توظيف القوة الناعمة من أجل تحقيق تطلعاتها وأهدافها وتبوء مكانة إقليمية ودولية .

[1]-سماح عبد الصبور عبد الحي، مرجع سابق، ص 48.

حيث أصبحت القوة الدولية اليوم لا تقاس بما تملكه من قوة عسكرية و عناصر تقليدية فقط، بل بما تمتلكه من عناصر ذات أبعاد ناعمة وقدرتها على توظيف تلك الأبعاد إضافة الى العناصر التقليدية الأخرى التي تعتبر إسناد القوة الناعمة ومن مقوماتها .

ويمكن إرجاع سيب التبؤ بتصاعد دور القوة الناعمة في السياسة الخارجية الإيرانية إلى مجموعة من المعطيات التي ساعدت في تزايد دور القوة الناعمة في سياسة إيران الخارجية وسوفتنمى هذه المعطيات في المستقبل ذلك الدور في السياسة الخارجية الإيرانية والتي يمكن تسميتها بالقرص الداعمة .

يمكن اعتبار الموقع الاستراتيجي لإيران أحد هذه المعطيات , فإيران يحدها من الشرق باكستان و افغانستان،ومن الشمال تركمنستان و آذربيجان أرمينيا وتركيا، ومن الغرب الجمهورية العراقية ، ومن الجنوب الغربي الخليج ودول مجلس التعاون الخليجي ومن الجنوب المحيط الهندي[1].

فإن موقع ايران الاستراتيجي مكنها من لعبدور كبير على المستوى الإقليمي والدولي، حيث تعتبر إيران من أكثر دول المنطقة استقرار وذات سياسة خارجية نشطة وفعالة ولها دور فعال في المنطقة و مساهمتها كبيرة في الجوانب (السياسية و الثقافية و الاقتصادية والأمنية) فإن إيران تسعى الى التفاعل الإيجابي مع المجتمع الدولي فهذا الواقع تفرضه التطورات الراهنة على المستويين الداخلي والخارجي، وفي ظل ذلك تسعى إيران للتمسك بالثوابت والقيم الإسلامية من أجل صياغة مواقفها الدولية وتحديد الخطوط الرئيسية لسياستها الخارجية

والدبلوماسية بصورة عامة هي من أبرز وسائل السياسة الخارجية التي تؤثر على القوة الناعمة لجذب الأخرين في الاتجاه المرغوب به , وازدادت أهميتها كثيرا بفضل التطور الكبير في وسائل الاتصال المختلفة والتي جعلت من المخاطبة والمواجهة أمرأ ممكنا, وهنا نجد أن الدبلوماسية الإيرانية كان لها الفضل الكبير في أنتاج القوة الناعمة الإيرانية [2]

حيث ساهمت الدبلوماسية الإيرانية في تنمية العلاقات الإيرانية على المستويين الإقليمي والدولي فإيران اليوم تمتلك شبكة من التحالفات الإقليمية والدولية في مختلف المجالات السياسية، والاقتصادية و الثقافية، فهي لديها تحالفات مع الاعبين الأساسيين في البينة الدولية روسيا والصين وكذلك مع جمهوريات آسيا الوسطى، إضافة إلى افريقيا ودول الجوار العربية والإسلامية.

[1]-معين عبد الحكيم، إيران قوة سياسية إقليمية ودولية بارزة، مجلة الوحدة الإسلامية، لبنان، العدد133،2012.

[2]-حسين سعد عبد التحافي، القوة الناعمة الدبلوماسية الإيرانية، ص32.

فهذه الدبلوماسية دبلوماسية ناعمة قائمة على أساس الاستماع لتخرين دون ملل والتشاور معهم في المؤسسات الدولية والعمل وفق قواعدها، حيث تساهم هكذا نوع من الدبلومية بخلق بيئة مؤاتية للسياسة الخارجية الإيرانية على أنها ودية وشرعية وذات مصداقية وهذا بدوره ساعد الحكومة الإيرانية على تحقيق أهدافها.

فقد نجحت الدبلوماسية الإيرانية في كسب تأييد أطراف دولية في الوقوف إلى جانب ايران في برنامجها الدولي، فضلا عن قدرتها في مواجهة الحصار الأمريكي الغربي وتقليص حجم أثاره السلبية على إيران من الداخل والخارج وكسر العزلة السياسية واقتصادية التي فرضت عليها .

وهذا كله ينبأباستمرا بل تزايد دور القوة الناعة في السياسة الخارجية الإيرانية في المشاهد المستقبلية، فبعد كل هذه النجاحات التي حققتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالارتكاز على القوة الناعمة وتوظيف وسائلها المختلفة في سياستها الخارجية، من الصعب تصور مشهد تراجع دور تلك القوة وابعادها الناعمة في السياسة الخارجية الإيرانية،بل سوف تزداد مكانة القوة الناعمة في السياسة الخارجية الإيرانية وسوف تطور إيران قوتها القاعدة وتزيد من اعتمادها عليها في تنفيذ سياستها الخارجية.

أما امتلاك إيران للطاقة النووية، حيث تستند إيران في رؤيتها لبرنامجها النووي على المادة الرابعة من قانون المنظمة الدولية للطاقة الذرية، والذي يشير إلى(حق الدول الأعضاء و غير قابل للصرف ، في تنميةبحوث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السليمة والحق في التبادل الكامل للمعدات والمعلومات العلمية والفنية الاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية) [1].

حيث تنبع اهتمامات الجمهورية الإسلامية الإيرانية لامتلكها الطاقة النووية لاعتبارات اقتصادية و علمية وتوليد الطاقة الكهربائية ، حيث أكددت إيران على أن امتلاكها للطاقة النووية لإغراض سلمية . وكذلك فإن من حقها امتلك تلك الطاقة أسوة ببعض دول المنطقة فإن باكستان والهند وإسرائيل تمتلك طاقة نووية.

وإن امتلاك إيران للطاقة النووية زاد من حظوظ ايران وتأثيرها في المنطقة ورفع مكانتها الإقليمية والدولية فإنها استطاعت أن تحصل على اعتراف عالمى كدولة نووية وهذا بدوره يضفي شرعية لصورة إيران الخارجية، وبالتالي وجود قوة نووية شرعية إلى جانب القوة الناعمة يكون ساندا لها يسهم في تنامي دورالأبعاد الناعمة في السياسة الخارجية الإيرانية .

[1] -أشرفعبد العزيز عبد القادر، الولايات المتحدة الأمريكية وأزمات انتشار النووي:الحالة الإيرانية2001-2009، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي،2012،ص 135.

أما المخزون الثقافي والحضاري الممتزج بالحضارة الإسلامية فله دور كبير ومهم في رفع مكانة القوة الناعمة الإيرانية و زيادة اعتماد السياسة الخارجية الإيرانية على القوة الناعمة ووسائلها من أجل تحقق الأهداف المنشودة في الساحة الدولية.

لأن الثقافة تعتبر المصدر الأساسي في توليد القوة الناعمة خاصة مع وجود مشتركات ثقافية وحضارية لإيران مع دول الجوار مما أتاح لها أن توظف كافة إمكاناتها الثقافية والحضارية في تحقيق أهدافها و عبر القوة الناعمة.

وحتى على المستوى العالمي فقد استثمرت إيران المشترك الثقافي الإسلامي مع جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية في رفع مكانتها ونشر الثقافة الإيرانية الإيرانية .

وقد وظفت إيران المعطيات العرفية والثقافية والتاريخية والدينيةسبيلا للدخو لإلى هذه الجمهوريات،وتمكنت من إقامة شبكة من العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية[1].

وكذلك في القارة الإفريقية فقد استخدمت إيران الوسيلة الثقافية التي هي أحد أهم وسائل القوة الناعمة من اجل رفع مكانتها الدولية ونشر ثقافتها، وأصبحت للجمهورية الإسلامية الإيرانية نشاطات اقتصادية وتبادل ثقافي مع دول إفريقيا، وبذلك أصبح لها دور فعال ومؤثر في المجتمع الدولي وهذا ما ساعد في تنامي الدور للقوة الناعمة في السياسة الخارجية الإيرانية واستمرار هذا الدور بل تصاعده لما حققته القوة الناعمة من نتائج ايجابية على مستوى السياسة الخارجية.

إن أي تحليل موضعي للسمات الفريدة من نوعها التي تتمتع بها يران في سياق منطقتها المضطربه يكشف عن إمكانات كبيرة في البلاد تؤهلها للقيام بدور إقليمي وعالمي بارز، فهي يمكن إن تسهم بنشاط في استعادة السلام الإقليمي والأمن والاستقرار وتلعب دورا تحفيزيا من خلال هذه المرحلة الانتقالية الحالية في العلاقات الدولية ، وفي ضوء الأهمية المتزايدة للعوامل المعيارية في السياسة العالمية، يكون من المناسب تماما للجمهورية الإسلامية الاستفادة من التراث الغني للمجتمع الإيراني والثقافة والتراث الكبير للثورة الإسلامية، ولاسيما في الطريقة المستمدة محليا، وبنموذج المشاركة المستدامة في الحكم، فإيران يمكنها استخدام مثل هذه القوة للمساعدة في تحقيق التطلعات الوطنية، بما في ذلك تحقيق التنمية الطويلة الأجل الصعود الإقليمي بما يتناسب مع القدرات الكامنة للبلاد[2].

[1]-محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، مجلة التربية والعلم، المجلد(15)، العدد(9)،2008، ص 76.

[2]-ياسر عبد الحسين، مرجع سابق، ص 200.

وقد أظهرت إيران أيضاً قدرتها الفكرية القوية وبلغت العالمية من خلال مبادرات مثل " الحوار بين الحضارات " للرئيس محمد خاتمي واقتراح الرئيس حسن روحاني في الآونة الأخيرة المتعلق ب " عالم ضد العنف والتطرف "، والذي اعتمد يوصفه قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وبناء على ما نقدم فإننا حاولنا رسم المشهد المستقبلي لدور القوة القاعدة في السياسة الخارجية الإيرانية ، ومفاد هذا المشهد ان القوة الناعمة الإيرانية سيتعاظم دورها في الفترات القادمة من خلال الاعتماد على تلك المعطيات أو المؤشرات، وذلك بفضل استمرار تقدم الجمهورية الإسلامية الإيرانية في المجالات الدبلوماسية و الاقتصادية و الثقافية و التكنولوجية والعصرية .

المطلب الثاني: القوة الذكية فيالسياسة الخارجية الإيرانية كمقترب وسيط لمواجهة التحديات وتحقيق الأهداف

في الوقت الذي استشرفنا فيه بتصاعد دور القوة الناعمة في السياسة الخارجية الإيرانية، فإنه بالتأكيد توجد هناك معوقات في طريق تنامي هذا الدور القوة الناعمة الإيرانية في سياستها الخارجية والتي نستطيع أن نطلق عليها (كوابح التقدم)، ويمكن أجملها بما يأتي :

1- **الجانب السياسي** : منذ انتصار الثورة الإسلامية وإعلان المبادئ الأساسية لها بما تتضمن المعاداة لأمريكا وإسرائيل وعدم التبعية لأي قطب دولي و الاستقلال في المجالات السياسية والاقتصادية، فقد واجهت سياسات معادية على المستويين الإقليمي والدولي.

حيث لاقت الجمهورية الإسلامية عداء واضح من بعض القوى الإقليمية وخاصة إسرائيل وحلفائها في المنطقة، وقد مارست تلك الدول سياسات ضد إيران بتضييق الخناق في إقامة علاقات دبلوماسية وتطبيق مبادئ الثورة وخاصة بما يتعلق بالقضية الفلسطينية وتحرير القدس التي تعتبر من أهم أهداف سياستها الخارجية.

فإن الجمهورية الإسلامية تعتبر القضية الفلسطينية فضية محورية في سياستها الخارجية إضافة لمواجهة الكيان الصهيوني وتحرير كامل الأراضي الفلسطينية، فهذه تعتبر ثوابت في السياسة الخارجية الإيرانية. وذلك جلب لها عداء من قبل إسرائيل لأنها تهدد الأمن والمصالح الإسرائيلية في المنطقة.[1]

[1]-سماح عبد المنصور عبد الحي، مرجع سابق، ص 101.

أما على المستوى الدولي فبإعلان الثورة الإسلامية بقيادة الإمام الخميني بأن أمريكا هي الشيطان الأكبر وإن كل مشاكل الدنيا بسبب أمريكا وإنه يجب الوقوف بوجه النفوذ الأمريكي، قد ولد عداء أمريكي واضح للجمهورية الإسلامية .

وما دعى أمريكا ومن خلفها اللوبي الصهيوني ممارسة سياسات معادية اتجاه الجمهورية الإسلامية من أجل تحديد دور ايران وتأثيرها على المستويين الإقليمي والدولي، لأن انتصار الثورة الإسلامية يعتبر عقبةفي وجه الهيمنة الأمريكية واعتبرت تهديد لمصالحها في المنطقة خاصة مع دعم الجمهورية الإسلامية الإيرانية لحركات المقاومة في (فلسطين، اليمن، البحرين، سوريا، لبنان ،العراق).

فإن ممارسة سياسات العزلة والمقاطعة ضد إيران وتحريك بعض القوى الإقليمية في المنطقة وكذلك الضغوط الدولية بتوجيه من أمريكا ، يعتبر عقبة في طريق تقدم القوة الناعمة الإيرانية وهذا يؤثر في سياستها الخارجية.

2- **الجانب الأقتصادي** : إن الاقتصاد يثير أحد أهم مقومات الدولة ويؤثر في القوة الدولية في المجالات الأخرى، فالاقتصاد واحد من أهم أدوات تنفيذ السياسة الخارجية للدول ويؤثر سليا وايجابيا على سياسته الخارجية بشكل مباشر

واجه الاقتصاد الإيراني صعوبات كثيرة منذ انتصار الثورة الإسلامية، فأن الدستور الإيراني تضمن بنود تنص على الاستقلال الاقتصادي و عدم التبعية والاعتماد الذاتي وبخلاف النظم الاقتصادية المعتمدة على الرأس مالية أو الاشتراكية فان الاقتصاد الإيراني معتمد على نظام الاقتصاد الإسلامى .[1]

فأن قيام هكذا اقتصاد إسلامي مستقل يعتبر تحدي في وجه المصالح الاقتصادية الأمريكية خاصة وان إيران تمتلك مكانة اقتصادية مؤثرة.

وقد فرضت أمريكا عقوبات اقتصادية عديدة على الاقتصاد الإيراني من أجل التأثير في البناء السياسي للجمهورية الإسلامية الإيرانية في سبيل منعها من ممارسة دورها في المجتمع الدولي .

وهذه العقوبات بدأت منذ عام انتصار الثورة 1979 وبدأت تتزايد بمرور الوقت وبتغير رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما كان له الأثر الكبير على الاقتصاد الإيراني ويؤثر بدوره على تطور قوتها الناعمة لان الاقتصاد يعتبر أحد وسائل القوة الناعمة و أدواتها في السياسة الخارجية الإيرانية.

[1]-سماح عبد المنصور عبد الحي، مرجع سابق، ص 115.

ومع رفع العقوبات الاقتصاعية الأخيرة عن ايران في العالم السايق ،عادت أمريكا من جديد في فرض عقوبات اقتصادية جديدة من قبل الرئيس ترامب الذي يقف خلقه اللوبي الصهيوني وقد جاءت هذه العقوبات بسبب إطلاق ايران صاروخ بالستى.

فإن من أولويات المشروع الشرق أوسطي الأمريكي الغربي الشراكة مع دول المنطقة للاستفادة من موارد وإمكانات دول الشرق الأوسط ،ويأتي على رأس ذالك تأمين مصادر الطاقة والنقط، مما يؤثر بدرجة كبيرة على المصالح الاقتصادية الإيرانية [1]

وهذا يعتبر عائق في طريق تقدم القوة الناعمة الإير انية خاصة في مستوى السياسة الخارجية

3- **الجانب الثقافي | الحرب الناعمة** : تمتلك إيران نظرية سياسية للحكم الإسلامي ترى فيها الحل لمشاكل العالم الإسلامي ،ويمثل الإسلام العقيدة الحاكمة لنظام الجمهورية الإسلامية من خلال مجموعة من القيم الحاكمة، وتمثل العقيدة الأساس في رؤية إيران لعالمها الخارجي بالتركيز على مفهومي الاستقلالية والذاتية والحكم الإسلامي.

فإن الإمام الخميني وضع أسس السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية القائمة على نفي الهيمنة الأمريكية التي تحاول نشر القيم والثقافات الغربية، فقد أكد الإمام الر احل على تصدير الثورة الإسلامية، ونشر الثقافة الإسلامية والسعي لإقامة الحكومة الإسلامية العالمية وتوحيد المسلمين في مواجهة التدخلات الغربية،وتثبت ثقافة المقاومة ودعم حركات المقاومة ونصرة المستضعفين في العالم، فإن هذا يعتبر المؤثر الأساسي في تفعيل حركة الشعوب، وقد أكد الإمام الراحل على الأدوات الإعلامية في تصدير الثورة الإسلامية ومواجهة الحرية الناعمة التي تتمثل بالغزو الثقافي.

ويمثل ذلك تحديا للنفوذ الأمريكي وتهديدا للمصالح الإسرائيلية في المنطقة لذلك وجهت حملات إعلامية ضد إيران من أجل إفشال ما جاءت به الثو رة الإسلامية وتشويه صورة الجمهورية الإسلامية في المجتمع الدولي واعتبرت إيران داعمة للإرهاب وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث عدت إيران أحد دول محور الشر.[2]

[1]-سماح عبد المنصور عبد الحي، مرجع سابق، ص 115.

[2]-ياسر عبد الحسين، مرجع سابق، ص 202.

4- **الجانب الأمني** : بالرغم من نجاح الاتفاق النووي بين إيران والدول 5+1 والاعتراف الدوليوالأمريكي بشرعية البرنامج النووي الإيراني يبقى هناك هاجس الخوف من حصول إيران على الطاقة من قبل أمريكا وخلفها إسرائيل لانهم يرون في حصول إيران على الطاقة النووية تهديد لمصالحهم في المنطقة خاصة إسرائيل فيها ترى في ايران تهديد لأمنها القومي خاصة بإمتلاكها الطاقة النووية فدائماما تهدد أمريكا بالحل العسكري مع إيران والترويج للآثار السلبية في امتلك إيران للطاقة النووية. حيث تعتبر أمريكا ان البرنامج النووي الإيراني يؤثر في أمن المنطقة والأمن العالمي وأنه يجب على العا لم مواجهة ومنع إيران من إمتلاكهاتلك الطاقة لأنها سوف تستخدمها للأغراض غير السليمة في مجال صناعة الأسلحة النووية، واليوم مع وصول ترامب للبيت الأبيض يتوقع تأجيج أزمةالبرنامج النوو ي الإيراني من جديد وفرض عقوبات أكثر على إيران خاصة وان إسرائيل معارضة للاتفاق النووي منذ انطلاق المفاوضات والسماح لإيران بامتلاك الطاقة النوو ية.

فكل هذا يعتبر معوقات ومكابح تقدم في مستقبل تصاعد دور القوة الناعمة الإيرانية و عقبة في طريق توظيفها للإبعاد الناعمة في سياستها الخارجية، فهذه الكوابح تمثل استخدام القوة بشقيها الصلبه والناعمة تحت مفهوم القوة الذكية ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

في ضوء ارتفاع تكلفة القوة الصلبة ماديا وبشريا و عدم قدرة القوة الناعمة على أن تعمل وحدها، جاء الحديث عن إطار جديد لمفهوم القوة في السياسات العلمية يقوم على الاستفادة من كلتا القوتين الناعمة والصلبة، وذلك في إطار إستراتيجية جديدة تستدعي أدوات القوة المختلفة تبعا للمواقف والسياق، وفي إطار مراجعة السياسات الخارجية للدول بدأ الحديث عناستراتيجيات القوة الذكية في السياسة الدولية للجمع بين أدوات القوة الناعمة والقة الصلبة بتوليفات معينة يقضيها الموقف الذي تستعمل فيه القوة الذكية، والقوة الذكية ليست مفهومة مغاير ة بجانب القوة الناعمة والصلبة وليس مفهومة جديدا فهو مفهوم قائم بالأساس على قوانين ولكن بشروط واستراتيجيات تداعي عدد من المتطلبات[1].

وبهذا تكون القوة الذكية إستراتيجية توظيف القوانين مع القوة الصلبة Hard Power و القوة القاعة Soft Power وتوجيهها في مسار واحد من أجل تحقيق الأهداف وبفضل النتنج إن تحقق الأهداف لن يتم دائما بالقوة الصلبة أو القوة الناعمة لوحدها , لذلك يجب الجمع بين القوانين معا في آن واحد.

[1]-سماح عبد الصبور عبد الحي، مرجع سابق، ص 70.

فإن القوة الذكية هي القوة التي تجمع ما بين القوتين الناعمة والخشنة أي الربط بين التسامح والشدة ،فبالقوة الناعمة يمكن تحقيق الأهداف المرجوة عن طريق الترغيب والجذب والقدرة على الاستقطاب والاقناع ومن خلال الجاذبية الثقافية أو السياسية أو الإعلامية ...الخ للدولة إقامة علاقات مع الحلفاء، وتقديم المساعدات الاقتصادية ،والتبادل الثقافي مع الدول الأخرى، وخلق رأي عام مواتي، في حين القوة الخشنة، التي عموما ما تجد ترجمتها العسكرية بالحرب المباشرة وترجمتها السياسية بالمضايقة

عبر الهيئات الدولية والإقليمية، وترجمتها الاقتصادية بسبل الضغط و المقاطعة و الحصار التي غالبا ما تمارسها هذه الدولة على تلك، أو تدافع الآخرين لممارستها عليها , مع التلويح الدائم بإمكانية استخدام القوة[1].

وأن تحديد القوة المراد استخدامها في مواجهة الخصم، يتطلب وجود مراكز دراسات إستراتيجية محترفة، تعتمد على تكنولوجيا المعلومات المرتبطة بمراكز القرار، وتقوم بتغذية وتزويد متخذي القرار بالنتائج، وترسم استراتيجيات العمل للعقود القادمة، فمن يستطيع مثلا أن يقطع القول بأنمصلحة البلد السياسية يجب أن تعتمد إستراتيجية التنازل للبلد الأخر لأنه أقوى عسكريا ؟أو من يستطيع أن يقطع القول بأن مصلحة البلد الاقتصادية على المدى الاستراتيجي، أن يعتمد السياحة كعامل أساسي في النمو والازدهار.[2]

فإنه لا يمكن الاستغناء عن أي من القوانين الصلبة أو الناعمة ،لأن القوة الناعمة لا تستطيع تحقق ما تسعى اليه من دون وجود القوة الصلبة إلى جانبها.

وإيران اليوم تمتلك أدوات القوة الصلبة فيما يخص القدرات العسكرية والاقتصادية والمقدرات النووية إلى جانب أدوات القوة الناعمة المتمثلة بالمخزون الثقافي والإمبراطورية الإعلامية ، والقيم التي تحملها مبادئ الثورة الإسلامية والسياسة الخارجية بامتلاكها الدبلوماسية اللامعة، كل هذا يتيح للجمهورية الإسلامية توظيف كلا القوتين الصلبة والناعمة خاصة مع ما تواجهه من تحديات يصنعها خصومها باستخدام القوة الذكية.

فالقوة الذكية ليست امتلاك المصادر الناعمة والصلبة والمزج بينهما بل القدرة على تحديد وقت استخدامها وأي نوعي القوة يفضل استخدامه في المواقف والقدرة على تحديد متى يتم الدمج بينهما وكيف يتم الدمج , فالاتجاه المركب لتفسير لقوة من خلال القوة الذكية يعني التعامل مع عناصر القوة الناعمة والصلبة ليست على أساس كونهم منفصلين بل على التعامل معهم ككل والتعامل مع التدخل القائم بينهما [3].

---

[1]-سيد العزاوي، المفهوم الصحيح للدبلوماسية ما بين القوة الصلبة والناعمة والذكية.

[2]-محمدحمدان ، مرجع سابق، ص 30.

[3]-يمني سليمان، القوة الذكية: المفهوم والأبعاد دراسة تأصيلية،دار الفكر العربي للنشر، الاسكندرية، ص 4.

وقد استخدمت أمريكا القوتين الصلبة والناعمة ضد إيران وأتبعت الطرق والأساليب كافة الناعمة والخشنة. وعلى سبيل المثال نأخذ الفترات القريبة السابقة , ففي عهد الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن استخدمت سياسات القوة الصلبة ضد الجمهورية الإسلامية مثل المقاطعة الدبلوماسية والعقوبات الاقتصادية والتهديد العسكري، لكن ذلك لم يجدي نفعا مع إيران فقد خيبت آمالهم في تحقق الأهداف الأمريكية وعلى رأسها القضاء على النظام السياسي الإيراني لأنه عقبة في طريق الهيمنة الأمريكية، وعند تسلم السلطة من قبل باراك أوباما الرئيس السابق أتبعت سياسة القوة الناعمة اتجاه إيران وفتح باب المفاوضات التي تفت إلى رفع العقوبات الاقتصادية والتوقيع على البرنامج النووي الإيراني و هذا أيضا لم يحقق ما تطمح إليه أمريكا.

واليوم عادت أساليب القوة الصلبة بوصول ترامب إلى السلطة و احتمالية فرض عقوبات جديدة على إيران والتهديد في الاستخدام العسكري، وهذا كله يدل على أن أمريكا مارست أساليب القوتين الصلبة والناعمة ضد إيران وهذا يعتبر تحديا ومعوقا في طريق القوة الناعمة الإيرانية وبالتحديد في مستوي سياستها الخارجية ، وهذا يفرض على إيران توظيف سياسة القوة الذكية وتوظيف كلا القوتين الصلبة والناعمة في سياستها الخارجية، ولكن بترجيح القوة الناعمة على القوة الصلبة لأننا إذا تتبعنا السياسة الخارجية الإيرانية في السنوات السابقة نلاحظ النجاح الباهر الذي حققته بتوظيفها للقوة الناعمة في سياستها الخارجية وتصاعد دور القوة الناعمة ومكانتها عند صانع القرار الإيراني.

حيث قام عدة قوة الدولة وطبيعة الصراع بالقوة العسكرية .أما اليوم فقد تغيرت الوضع إلى حد كبير .فظهرت أشكال جديدة من النفوذ الاقتصادي والتكنولوجي والثقافي. وفي الوقت نفسه, أدت التغيرات على المستوى ألمفاهيمي والمكونات الثقافية والمعيارية والارتفاع التدريجي للعية في أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى ازديد أهمية المعايير والإجماع الدولي.

ويتوزيع السياسات التي يستخدمها الخصوم على المقابل من أجل تحقيق ما يسعى إليه ،يقوم بتوظيف كلا القوتين معا وحسب طبيعة المواقف فإن بعض المواقف تحتاج للقوة الأصلية كالتهديد العسكري وان يكون استحالة استخدامه أو الضغوط الاقتصادية المقاطعة، في الوقت نفسه هناك مواقف تحتاج لاستخدام القوة الناعمة وممارسة التأثير على الآخرين بتوظيف الوسائل الناعمة.

فإن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول أن تستخدم كل ما تملكه من أدوات صلبة وناعمة وتوظيفه بما يخدم مصالحها ويضعف أعدائها، وتعتبر الجمهورية الإسلامية الإيرانية على رأس قائمة أعداء أمريكا.

ومنذ تأسيس جمهورية إيران الإنسانية في الثورة الشعبية في عام 1979 تصدت إيران لهذه التحديات، وقد استندت السياسة الخارجية بعد الثورة الإيرانية إلى عدد من المثل والأهداف ، و هي جز لا يتجزأ من دستور البلاد. وتشمل المحافظة على استقلال إيران ووحدة أراضيها، والأمن القومي والتنمية الوطنية المستدامة ، كما تسعي إيران إلى تعزيز مكانتها الإقليمية والعالمية لتعزيز المثل العليا، بما في ذلك الديمقراطية الإسلامية وتوسيع العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، وخاصة مع البلدان ذات الأغلبية المسلمة والدول المجاورة ودول عدم الانحياز، للحد من التوترات والخلافات مع أدارة الدول الأخرى، لتعزيز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي من خلال مستويات المشاركة الايجابية، وتعزيز التفاهم الدولي من خلال الحوار و التفاعل الثقافي [1]

وتواجه إيران حملة عدائية تقودها إسرائيل وأصدقائها في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تسعى هذه الحملة إلي نزع الشرعية عن الجمهورية الإسلامية وتصويرها على أنها تشكل تهديدا للنظام العالمي.

وعند تتبع السياسة
الخارجية الإيرانية فإننا نلاحظ أنها لكم شاهد سابقة تدل على توظيفها للقوتين الصلبة والناعمة ضمن أطروحة القوة الذكية.

ففي خلال فترة تأزم العلاقات الإيرانية – الأمريكية ماقبل المفاوضات حول برنامجها النووي كان هناك تهديد
عسكري من قبل أمريكا على إيران وهذا التهديد قوبل بتصريحات إيرانية مماثلة وان
إن أي هجوم على إيران سيقابل برد غير محدود وإنه يمكن أن تقوم إيران
برد استباقي، وهذا يرجع إلى ما تملكه إيران من قوة عسكرية وأسلحة متطورة في القوة الجوية والبرية والبحرية وكذلك
فأن القوات الأمريكية الموجودة في المنطقة في مرمى الصواريخ الإيرانية وإن قدرتها الصاروخية تصل إلى إسرائيل.

وفي الوقت نفسه
فأن إيران سعت بحكمة إلى إدارة علاقاتها مع الولايات المتحدة من خلال احتواء الخلافات القائمة وحلولها مندونما لتوترات الناشئة من دونر
دع، وبالتالي تخفيف حدة التوتر تدريجيا ودخولها أيضا في العلاقات مع الدول الأوربية ودول غربية أخرى بهدف تنشيط توسيع العلاقات بين البلدان
، وتستند هذه العملية إلى تطبيق مبادئ الاحترام
المتبادل والمصالح المتبادلة، وتستلزم أن تعالج القضايا ذات الاهتمام المشترك، وتسعى إيران أيضا
إلى تعزيز العلاقات الودية مع الدول الكبرى الأخرى ، مثل

[1]-ياسر عبد الحسين، مرجع سابق، ص 198.

الصين والهندو روسيا , لكونها رئيسا الحركة عدم الانحياز في عالم 2015 ، وتواصل مع القوى الناشطة من الجنوب العالمي حشد بمكناتها الهائلة أحساس أمنها بمسؤوليتها عن المساهمة في الاسلام والرخاءالعالمين[1]

وتعتبر إستراتيجية الرؤيةالعشر ينية الإيرانية التي ترسم السياسات العامة الإيران في المستقبل ولمدة (20) عام، دليل واضح على أن توجهات الجمهورية الإسلامية تتضمن رؤية توظيف إيران للقوة الذكية في سياساتها الخارجية، فهي تسعى التوظيف كافة إمكاناتها الصلبة والناعمة من أجل تحقيق ماتصبو إليه من أهداف وتطلعات، فهذه الإستراتيجية تؤكد على أن إيران سوف تصبح قوة عظمى في المنطقةو تتمتع بمكانة اقليمية مؤثرة، وأنها ستكون قوة اقتصادية وسياسية وذلك من خلال تطورها في القطاعات السياسية (الدبلوماسية) والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية الثقافية . فهذا يدل على أن ايران تسعى الاعتماد سياسة القوة الذكية في المستقبل في سياستها الخارجية بتوظيفها للقوتين الصلبة والناعمة مع ترجيح القوة الناعمة وأدواتها إيمانا منها بأن القوة الذكية في الإستراتيجية الأمثل لتحقيق أهدافها ومصالحها خاصة مع النجاحات التي حققتها قوتها الناعمة على صعيد السياسة الخارجية بالتحديد في المفاوضات حول برنامجها النووي حيث اعتمدت على القوة الناعمة باستخدام الوسيلة الدبلوماسية التي هي أحد أدوات القوة الناعمة، إضافة إلى التحالفات التي حققتها على المستويين

الإقليمي والدولي، مع ما يشهده المجتمع الدولي من تطورات في المجالات السياسية والاقتصادية والثورة المعلوماتية، إلى جانب الأزمات وعدم الاستقرار .

فإيران بجانب سعيها لتزويد قدرتها العسكرية بل والنووية فإنها تركز على الإبعاد الثقافية في تحركاتها الخارجية وقوة الدبلوماسية سواء في دول العالم الإسلامي أو في غيرها من الدول . فحتي فيظل الضغوط الخارجية عليها والعقوبات الدولية نتيجة لبرنامجها النووي فايران لها علاقة اقتصادية واسعة بقطاب عالمية على رأسها روسيا والصين ووسعت علاقتها بفوا عل من غير الدول مثل حزب الله اللبناني وحماس وذلك إلى جانب سوريا وتركيا ودول أمريكا اللاتينية و أفريقيا وغيرها من الدول

الآن حقيقة القوة الذكية هي القدرة على الجمع بين القوة الصلبة الصارمة وقوة الجدب الناعمة في استراتيجية أو سياسة واحدة ناجحة تحقق الأهداف بأقل كلفة و أسرع وقت وأكثر دقة بانتقائه[2].

---

[1]-ياسر عبد الحسين،مرجع سابق، ص 206.

[2]-سيف نصرت توفيق الهرمزي،مقتربات القوة الذكية كآلية من آلية التغيير الدولي الويات أنموذجا، أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين، العراق،2014، ص 24.

وهذا كله لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال اعتماد إيران على إستراتيجية القوةالذكية كمقرب وسيط من أجل مواجهة ما يعترضها من تحديات في طريق تحقيق أهدافها.

وبناء على ما تقدم يمكن القول بأن السياسة الخارجية الإيرانية سوف ترتكز على سياسة القوة الذكية في المستقبل وذلك بتوظيفها للقوتين الصلبة والناعمة ضمن رؤية مدروسة مع رجحان القوة الناعمة على حساب القوة الصلبة، أي زيادة التركيز على الوسائل الناعمة في معالجة العقوبات وكرابح التقدم التي تعترضها في تحقيق أهدافها وتطلعاتها في المشهدين الإقليمي والدولي .

تواجه ايران حملة عدائية تقودها إسرائيل وأصدقائها في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تسعى هذه الحملة إلى نزع الشرعية عن الجمهورية السامية وتصويرها على أنها تشكل تهديدا النظام العالمي

وعقد تتبع السياسة الخارجية الإيرانية فإننا نلاحظ أن هنالك مشاهد سابقة تدل على توظيفها للقوتين الصلبة والناعمة ضمن أطروحة القوة الذكية.

ففي خلال فترة تأزم العلاقات الإيرانية - الأمريكية ما قبل المفاوضات حول برنامجها النووي - كان قاف تهديد عسكري من قبل أمريكا على إيران وهذا التهديد قوبل بتصريحات ايرانية سلة وإن أي هجوم على إيران سيقابل برد غير محدود وإنه يمكن أن تقوم ايران برد استباقي , وهذا يرجع إلى ما تملكه إيران من قوة عسكرية وأسلحة متطورة في القوة الجوية والبرية والبحرية وذلك فأن القوات الأمريكية الموجودة في المنطقة في مرمى الصواريخ الإيرانية وإن قدرتها الصاروخية تصل الى إسرائيل.

وفي الوقت نفسه , فأن إيران سعت بحكمة إلى إدارة علاقاتها مع الولايات المتحدة من خلال احتواء الخلافات القائمة وحلوله من دون مزيد من التوترات الناشئة من دون ردع , وبالتالي تخفيف حدة التوتر تدريجيا ودخولها أيضا في العلاقات مع الدول الأوربية ودول غربية أخرى بهدف تنشيط توسيع العلاقات بين البلدان , وتستند هذه العملية إلى تطبيق لعبادي الإحترام المتبادل والمصالح المتبادلة , وتستلزم أن تعالج القضايا ذات الاهتمام المشترك ,

وتسعي إيران أيضا إلى تعزيز العلاقات الودية مع الدول الكبرى الأخرى مثل الصين والهند وروسيا , لكونها ويسأ الحركة عدم الانحياز في عا لم 2015 , وتواصل مع القوى الناشطة من الجنوب العالمي ضد بمكناتها الهائلة أساسأ منها بمسؤوليتها عن المساهمة في المستمر والرخاء العالمين

وتعتبر إستراتيجية الرؤية الشرينية الإيرانية التي ترسم السياسات العامة الإيران في المستقبل ولمدة (20) علم , دليل واضح على أن توجهات الجمهورية الإسلامية تتضمن رؤية توظيف إيران للقوة الذكية في سياساتها الخارجية , فهي تسعى إلى توظيف كافة إمكاناتها الصلبة و الناعمة من أجل تحقيق ما تصبو إليه من أهداف وتطلعات , فهذه الإستراتيجية تؤكد على أن إيران سوف تصبح قوة عظمى في المنطقة وتتمتع بمكانة شيعية مؤثرة , وأنها ستكون قوة اقتصادية وسياسية وذلك من خلال تطورها في القطاعات السياسية (الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية الثقافية . فهذا يدل على أن إيران تسعى الاعتماد سياسة القوة الذكية في المستقبل في سياستها الخارجية بتوظيفها للقوتين الصلبة والناعمة مع ترجيح القوة الناعمة وأدواتها إيمانا منها بأن القوة الذكية في الإستراتيجية الأمثل لتحقيق أهدافها ومصالحها خاصة مع النجاحات التي حلتها قوتها الناعمة على صعيد السياسة الخارجية بالتصيد في المفاوضات حول برنامجها النووي حيث اعتمدت على القوة الناعمة باستخدام الوسيلة.

الخاتمـــــــــة .

خاتمة.

يعد مفهوم القوة الناعمة من المواضيع الحديثة نسبيا في حقل العلاقات الدولية رغم انه مفهوم متجدد في علم السياسة و فكرة تأصيل في علاقات الدولية ،ولكن هدا المفهوم لم ير الضوء إلا أيام الحرب الباردة بين القطبين الشرقي والغربي رغم إن الفواعل الدولية بدأت الدعوة إلى التعايش السلمي ونبد الاستخدام العسكري صمن إطار القوة الصلبة بعد الحرب العالمية الثانية بسبب ما خلفه القوة الصلبة من عواقب وخيمة أتت بنتائج سلبية على دول ،فقد حدثت تغيرات عديدة في البيئة الدولية كان لها دورا مؤثرا في ظهور مصطلح القوة الناعمة الذي يعتمد على إبعاد الناعمة و التأثير على الآخرين بالجدب والاستقطاب الذي هو عكس القوة الصلبة التي تعتمد على الضغط والإكراه ،فقد ظهرت حاجة ملحة للاعتماد على القوة الناعمة من اجل تحقيق أهداف السياسية الخارجية للدول،وقد برزت الجمهورية الإسلامية الإيرانية كقوة صاعدة ومؤثرة إقليميا وعالميا واعتمدت على القوة الناعمة ووسائلها في تنفيذ سياستها الخارجية من جانب ،ومواجهة التحديات و الصعوبات التي تواجهها من جانب أخر.

فإيران تمتلك مخزون كبير من مصادر القوة الناعمة ما هيا لها إمكانية توظيف تلك المقومات والاعتماد عليها في سياستها الخارجية ،ولأهمية مفهوم القوة الناعمة في العصر الحديث و دوره في السياسات الخار جية وخاصة السياسات الخارجية لإيرانية فقد تناولت رسالتي الموسومة (القوة الناعمة ودورها في توجهات السياسة الخارجية الإيرانية) محورين هما القوة الناعمة والسياسة الخارجية الإيرانية والفرص الداعمة لتنامي وتصاعد دور هده القوة في سياسة إيران الخارجية ، إلا إن هده الرسالة انطوت على عدة صعوبات شاقة منها حداثة الموضوع وأهميته في الساحة الدولية وكذلك قلة الدراسات المتوفرة عنه وكان هدا العناء الأكبر.

ولأجل دلك يمكننا إيراد عدة نقاط جوهرية تمثل الاستنتاجات المهمة التي توصلت إليها هده الرسالة وهي:

1-إن القوة الناعمة تعتمد على مصادر ذات جاذبية وتأثير على الآخرين تتمثل ب(الثقافة،القيم السياسية ،السياسات الخارجية)، فهي على عكس القوة الصلبة التي تعتمد على الإكراه والضغط والتهديد والتي تتمثل باستخدام العناصر المادية كالاستخدام العسكري.

2-أصبحت هناك تجادبات عالمية وإقليمية نحو الاعتماد على القوة الناعمة ووسائلها من الفواعل الدولية،من اجل تحقيق الأهداف والمصالح وهدا ماتملكه القوة الناعمة من قدرة على تحقيق تلك الأهداف وبأقل تكاليف.

3-إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تمتلك مخزون كبير من مصادر القوة الناعمة المتمثلة بالثقافة الفارسية الممزوجة بالحضارة الإسلامية ،والقيم التي يحملها النظام السياسي الإيراني المتولد من مبادئ الثورة الإسلامية الحاملة لقيم و مبادئ الإسلام،وكذلك ما تملكه من سياسة خارجية تعتبر نشطة وفعالة في الساحتين الإقليمية والدولية بفضل براعة وذكاء دبلوماسيتها.

4-أجادت إيران في استخدام وتوظيف القوة الناعمة في سياستها الخارجية من اجل تحقيق ما تسعى إليه من أهداف، حيث أصبحت القوة الناعمة من المرتكزات الأساسية في سياسة إيران الخارجية.

5-إن استخدام إيران للقوة الناعمة بإبعادها المختلفة، حققت لها مكانة دولية وإقليمية وأصبحت ذات دور فعال ومؤثر في النظام الدولي.

6- إلي جانب اهتمام إيران بالقوة الناعمة وتركيز سياستها الخارجية على الوسائل الناعمة ،اهتمت في الوقت نفسه بإبعاد المادة وطورت قوتها الصلبة من اجل توظيف كلا الوقتين ضمن مفهوم القوة الذكية.

7- طرا تغيرا في توجهات السياسة الخارجية الإيرانية بسبب اعتمادها على القوة الناعمة وان ملامح هدا التغيير نلاحظه في مفاوضاتها حول برنامجها النووي، حيث أعطت دورا اكبر للوسيلة الدبلوماسية.

8- تصاعد دور القوة الناعمة في السياسة الخارجية الإيرانية استجابة لموجهة التحديات التي تواجهها إيران مند أنصار الثورة الإسلامية عام 1979،خاصة فيما يتعلق بالتحديات ذات الإبعاد الناعمة التي تهدف إلي التأثير المعنوي-الفكري والإقليمي-الثقافي.

9- تقوم السياسة الخارجية الإيرانية على الإستراتيجية ثابتة ومبادئ لا يمكن الابتعاد عنها، ولكن تتغير السياسات والوسائل المستخدمة حسب تغير الإدارة والحكومة.

10- استطاعت الجمهورية الإسلامية الإيرانية مواجهة تحديات الوضع الراهن في المنطقة من خلال التوظيف الذكي للقوة الناعمة مع استخدام الغير مباشر للقوة الصلبة والمزج بينهما في أحسن صورة و،

الذي ساعدها في مواجهة كل الضغوط الاقتصادية و سياستها العزل ولاحتوى وكذلك الحملات الإعلامية والعدائية.

قائمة المصادر والمراجع.

قائمة المراجع:

II المراجع باللغة العربية.

أولا: الكتب.

1) جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة محمد توفيق.

2) جوزيف س.ناي ، القوة الناعمة : وسيلة النجاح في السياسة الدولية ، ترجمة : محمد توفيق البجيرمي ، ط1 ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، 2007.

3) جوزيف ناي،*"القوة الناعمة: سبل النجاح في عالم السياسة الدولية*، ترجمة: إبراهيم محمد علي،بروجيكت سنديكيت، إبريل 2004.

4) عبد المنعم الحنفي ، المعجم الشامل للمصطلحات الفلسفية . ط 3 . مكتبة مدبولي . القاهرة . 2000.

5) أبو عامر علاء ،الوظيفة الدبلوماسية.عمان:دار الشروق للنشر والتوزيع،2001

6) بالمر جيلين ،كليفتون مورجان،نظرية السياسة الخارجية). تر:عبد السلام علي النوير).الرياض:النشر العلمي والمطابع _جامعة الملك سعود،2011

7) جونسن لويد ،تفسير السياسة الخارجية). تر:محمد بن احمد مفتي،محمد السيد سليم).الرياض:عمادة شئوون المكتبات جامعة الملك سعود.1989

8) حقي توفيق سعد ،مبادئ العلاقات الدولية. عمان:دار وائل للنشر،2006. ط3

9) السيد سليم محمد ،تحليل السياسة الخارجية.القاهرة:مكتبة النهضة المصرية، 1997. ط2

10) عبيد الله مصباح زايد ، السياسة الخارجية. طرابلس:دار التالة ،1999.ط2

11) فرانكل جوزيف ،العلاقات الدلية). تر:غازي عبد الرحمان العتيبي.جدة :مطبوعات تهامة، 1984.ط2

12) ليتل ريتشارد ،توازن القوى في العلاقات الدولية:الاستعارات والاساطير والنماذج).تر:هاني تابري).بيروت:دار الكتاب العربي،2007

13) محمد فهمي عبد القادر.المدخل الى الاستراتيجية. عمان :دار مجدلاوي،2006

14) احمد نوري النعيمي ،عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الولايات المتحدة أنموذجا،عمان:دارزهران،2011.سامر مؤيد،الإستراتيجية من منظور وظيفي إجرائي،مجلة الفرات،العراق،مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية،العدد السادس،2009،

15) سامر مؤيد،الإستراتيجية من منظور وظيفي إجرائي،مجلة الفرات،العراق،مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية،العدد السادس،2009،

16) علي زياد عبد الله العالي : مؤشرات القوة و التأثير في الاستراتيجية الأمريكية ،

17) جوزيف ناي، القوة الناعمة ، مكتبة العبيكان 2007

18) صداح أحمد الحباشنة،محددات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية،(1979،2007) سلسلة العلوم الاجتماعية، مؤتة للبحوث والدراسات،المجلد الثالث والعشرون،العدد الخامس،2008،.

19) لويد جونسن،تفسير السياسة الخارجية(ترجمة محمد بن احمد المغني ومحمد السيد سليم).الرياض: جامعة الملك 3 سعود،1989،.

20) نبيل العتوم،الجغرافية السياسية كإطار تحليلي لقياس قوة إيران،مجلة النهضة،المجلد الثاني عشر،العدد 2 الرابع،اكتوبر2011،.

21) جوزيف سناي،القوة الناعمة وسيلة نجاح في السياسة الدولية،

22) علي زياد عبد الله العلي، مؤشرات القوة والتأثير في الإستراتيجية الأمريكية،ط1،دار السنهوري،لبنان،2016،.

23) مكسيم لوفايفر، السياسة الخارجية الأمريكية،ترجمة :حسين حيدر،ط1،عويدات للنشر والطباعة،بيروت،2006،

24) علي حسن بكير،إكتشاف القوة الناعمة الإيرانية،

25) عبد الله فهد النفيسي وأخرون، المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية،ط2،دار عمار للنشر.

26) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية،القاهرة:مكتبة النهضة، ط2،1998،

27) جيمس دورتي و روبرت بالستغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، ترجمة وليد عبد الحي ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، 1985،.

28) محمد صادق اسماعيل،إيران ...إلى أين ؟من شاه إلى نجاد، العربي للنشر والتوزيع،القاهرة،2010.

ثانيا: الدوريات والمجلات.

1) سيد العزازي ، الفهم الصحيح للدبلوماسية مابين القوة الصلبة و القوة الناعمة و القوة الذكية : رؤية تطبيقية ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاقتصادية و السياسة و الاستراتيجية . شكبة المعلومات الدولية . الأنترنت 2013

2) www.democratic.de/?p=31089
3) جودت هوشيار ، الجذور التاريخية للنظرية القوة الناعمة ، صحيفة الكترونية . 2014/12/24
4) : www.xendan.org/arabic
5) علي حسين باكير ، اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية : القدرات و حدود التأثير ، مركز الجزيرة للدراسات . شبكة المعلومات الدولية . الأنترنت . 2013/04/20 studies.aljazeera.net
6) الباحثون السوريون ، مفهوم القوة في العلاقات الدولية ،م ذ ت : رابط المقالة :
7) http://www.syr- res.com/article/4963.html
8) يمنى سليمان ، القوة الذكية و الأبعاد .دراسة تأصيلية ، المعهد المصري للدراسات ،2016/01/12 رابط المقالة :
9) https://eipss-eg.org/ لقوة_الذكية_المفهوم_والأبعاد_دراسة_تأصيلية

10) القوة الصلبة و القوة الناعمة الروسيتان ،مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط ، بتاريخ 2016/01/06 ، رابط المقال :http://www.beirutme.com/?p=19889

11) لطفي حاتم ،السياسة الخارجية لمراكز الهينة الدولية ،الحوار المتمدن العدد 3255 ، بتاريخ 2011/01/23: الرابط
:http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=242834

12) د. فاروق عمر العمر ، صناعةالقرار و الرأي العام ،دار النشر و التوزيع ، القاهرة صنع السياسة الخارجية

13) الحوار المتمدن - العدد: 1291 - 2005 / 8 / 19 أشواق عباس
http://up.arabsgate.com/u/2054/3730/52630.gif

14) حسين عوض ،الترابط ما بين العلاقات الدولية والسياسة الخارجية والسياسة الدولية،الحوار المتمدن ، العدد 4021 ، بتاريخ :2013/03/04 الرباط :
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=348182

15) إياد عايد والي البديري، الدور الاستراتيجي لإيران في منطقة الخليج العربي،دراسة جيوبوليتيكية،مجلة القادسية للعلوم الإنسانية،المجلد 11،العدد3،2008 ،

16) صحيفة الشرق الأوسط ،إيران تعلن زيادة مساحتها أكثر من 220 ألف كيلومتر مربع بعد الحساب الدقيق 4 لمساحة الجزر، تاريخ الاطلاع 2013/06/25 ،عنوان الوثيقة :

http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11970&article=639116#.UlmpY9LwbR4

17) [1]فهد مزبان خزار الخزار ، الجمهورية الإسلامية الإيرانية و موارد بحر قزوين رؤية تحليلة لفرص السياسة الخارجية و معرقلاتها ، مجلة دراسات إيرانية ، العدد 5 ، 2006 ،

18) فهد مزبان خزار الخزار ، الجمهورية الإسلامية الإيرانية و مو ارد بحر قزوين رؤية تحليلة لفرص السياسة الخارجية .

19) منصور حسن العتيبي ، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979 -2000. الإمارات : مركز 2 الخليج للأبحاث ، 2008 ،.

20) سلمى عدنان محمد،مضيق هرمز الوضع الجيوبوليتيكي والصراعات الإقليمية دراسة سياسية، مجلة الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي،المجلد37،العدد2009،4.

21) نوار جليل هاشم،الأهمية الإستراتيجية لمضيق هرمز،مجلة قضايا سياسية،المجلد 25 العدد الأول ،.2011.ص.147

22) محمد شحات عبد الغني،التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز قراءة في الدوافع والتداعيات،مجلة شؤون خليجية،العدد55،خريف 2008

23) نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية-الإيرانية. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية،ط2 ، 2002.

24) وليد عبد الحي،بنية القوة الإيرانية و آفاقها ، تاريخ الاطلاع : 2013/06/27 ، عنوان الوثيقة 2 :
http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors/2013/04/201343112429798680.htm

25) حميد أحمدي، العِرق والقومية العرقية في إيران من الأسطورة إلى الواقع،(طهران)1961.

26) عدد سكان ايران و تفاصيل التوزيع العرقي لشعبها، المرسال ،2017/08/16 رابط المقال :https://www.almrsal.com/post/515226

27) تعرف على التركيبة السكانية لايران ، العربية.نت ،بتاريخ 2018/01/05 رابط المقال :http://www.alarabiya.net/ar/

28) عبد الله حسن، الجوجو، الأنظمة السياسية المقارنة: دراسة مقارنة. [د م ن] : الجامعة المفتوحة، 1997،

29) يحي داوود عباس، "تاريخ الجمهورية في إيران". مختارات ايرانية . العدد 86 ، سبتمبر 2007 المتحصل عليه من الموقع WWW.arso.org.

ثالثا: المذكرات والرسائل:

30) نجاة أبركان، "العلاقات الإيرانية العربية، من تغيرات السبعينيات إلى ضغوط العولمة". مذكرة ماجستير.(كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 2002-2003.ص

31) رابعا: الجرائد والصحف:

32) سيدي أحمد ولد أحمد سالم، "الولي الفقيه .... الدور و الصلاحيات"، المتحصل عليه. .WWW.aljazeera.net

33) صحيفة الكويت ,ج5.

34) صحيفة الإمام, ج19, , في 1984/10/28.

35) شحادة, مهدي وبشارة, جواد, إيران:"تحديات العقيدة والثورة", الطبعة الأولى, مركز الدراسات العربي –الأوربي, 1999.

36) هارون, ناثانيال, سياسة إيران في شمال غرب آسيا:الفرص والتحديات والانعكاسات في:إيران والخليج:البحث عن الاستقرار,

37) في هذا المصدر انظر:"التقرير الاستراتيجي العربي 1992", القاهرة, مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام, 1993,

38) حول تصريحات (خاتمي) بهذا الشأن انظر:سلمان, ظافر ناظم, السياسة الإيرانية تجاه الخليج العربي:المسار والمستقبل, مجلة دراسات إستراتيجية, عدد (5) مركز الدراسات الدولية, جامعة بغداد, 1998,

39) رسالة السيد الرئيس خاتمي إلى المؤتمر الثالث عشر لمنطقة الخليج العربي ,انظر مجلة العلاقات الإيرانية, العدد السادس, السنة الثالثة, حزيران 2003,

40) اللقاء الصحفي للرئيس الإيراني السيد محمد خاتمي مع مجلة العالم العدد 603 بتاريخ 17/كانون الثاني/1998.

41) د.عبد الخالق عبدا لله التوترات في النظام الإقليمي الخليجي, السياسة الدولية الصادرة عن مؤسسة الأهرام في القاهرة, العدد 132, ابريل1988,

42) فيبي مار ووليام لويس, امتطاء النمر, تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة, مركز الإمارات للدراسات والبحوث الستراتيجية, ترجمة عبد الله جمعة الحاج, 1996.

43) كلمة السيد هاشمي رفسنجاني, خلال اجتماعه بالنخبة المشاركة في المؤتمر الثالث عشر للخليج الفارسي, انظر مجلة العلاقات الإيرانية الدولية, مركز الدراسات السياسية والدولية, العدد السادس, السنة الثالثة, حزيران, 2003.

د.وليد محمود ,عبد الناصر, العامل الإسلامي والدور الإيراني في الجمهوريات الإسلامية المستقلة, مجلة السياسة الدولية, العدد 120, 1995.

قناة الجزيرة, أكثر من رأي, 2001/5/18.

عن ردود الفعل الايجابية التي أسفرت عن الموقف الإيراني من العدوان على العراق في العواصم الخليجية

د.محمد السيد سليم, مشروع النظام الشرق أوسطي وموقف العرب والإيرانيين منه وموقعهم فيه, ندوة العلاقات العربية الإيرانية, مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت, 1996,

د.محمود عبد الفضيل, مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية التصورات-المحاذير –أشكال المواجهة, بحث مقدم إلى ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي,بيروت ,1994

من الانترنت لقاء محمد خاتمي مع جريدة الحياة اللندنية في قراءاتها العددية 28في2005/8/6

الرؤية الإيرانية للمصالحة العربية, ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوي الثاني للباحثين الشباب, مركز البحوث والدراسات السياسية, جامعة القاهرة, 1994,

محمد علي المهندسي, مشروع النظام الشرق أوسطي وموقف العرب الإيرانيين منه, الورقة الإيرانية المقدمة إلى ندوة العلاقات العربية الإيرانية, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 1996,

44) رمضان عويس، اسلام اون لين 2001/5/26م؛ أو www.Islamonline. net 26. 5. 2001.

45) البيان الإماراتية، 21/فبراير/2001م.

46) المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، بيان الأربعاء 2/أكتوبر/2002م.

47) الوفاق، 2005/7/25م.

48) انظر للمزيد، الوطن السعودية، 2002/3/22م.

49) العلاقات الامريكية الايرانية من الخميني لترامب ، موسوعة الجزيرة ، بتاريخ 2017/07/30 الرابط :http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/

50) العلاقات الامريكية الايرانية من الخميني لترامب ، المرجع نفسه.

51) أشرف محمد كشك ،العلاقات الايرانية-الاوروبية ، رؤية تحليلية ، موقع مقالات ، الرابط :

http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=1560&lan=g

(52) أشرف محمد كشك ،العلاقات الايرانية-الاوروبية

(53) شريف شعبان مبروك، السياسة الخارجية الايرانية في افريقيا ،موقع الرصد بتاريخ 2014/02/01 الرابط :

http://www.alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=6511

(54) محمد الغريفي،محاضرات في السياسة الخارجية،جامعة المصطفى العالمية ،2016.

(55) سماح عبد الصبور عبد الحي،القوة الذكية في السياسة الخارجية،

(56) السيد أمين شبلي،نظرات على العلاقات الدولية، ط1، عالم الكتاب، القاهرة، 2008،

(57) حسن سعد عبد الحميد التحافي، القوة الناعمة الإيرانية نموذجا،المركز الديمقراطي العربي

(58) http://democraticac.de.

(59) علي محمد أمنيف الرفيعي، القوة الناعمة وأثرها على مستقبل الهيمنة الأمريكية

(60) أنظر موقع وزارة الثقافة والإرشاد الإيرانية

(61) http://www.farhang.gov.ir.

(62) أمين شبلي، نظرات في العلاقات الدولية،

(63) وليد عبد الحي، بنية القوة الإيرانية وآفاقها، مركز الجزيرة للدراسات 20 أفريل 2013.

(64) مصطفي محمد الجاسم، الإمبراطورية الناعمة،.

(65) زكرياء أزم وعبد الفتاح ولد حجاج، العلاقات الدولية والأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي، رسالة ماجستر، جامعة الحسن الأول، كلية العلوم القانونية والإقتصادية ، 2014/2013،

(66) رائدحسنزغير، السياسة الخارجية الإيرانية تجاهالتغيرات في العالم العربي،

(67) عبد الوهاب لوصيف، دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ادارة الملف النووي الإيراني.

(68) إبراهيم نور، القوة الناعمة الإيرانية تغزو العالم بهدوء،المركز العربي للبحوثوالدراسات،http://rawabetcenter.com2016

(69) إيران في أفق 2025، دراسات المركز العربيللأبحاث والدراسة السياسيةhttp://albankaldawli.org.

(70) عياد البطنيجي، أنماط السياسة الخارجية الإيرانية،

(71) مرنا وليد محمد الناصر، المذهبية في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط(2003-2015)،

72) عبد الحسين شعبان، القوة الناعمة...جدل في المفهوم والوسيلة، جريدة الزمان، الطبعة الأولي، بيروت، العدد 166394،2016/6/15.

73) معين عبد الحكيم، إيران قوة سياسية إقليمية ودولية بارزة، مجلة الوحدة الإسلامية، لبنان، العدد133،2012.

74) أشرفعبد العزيز عبد القادر،الولايات المتحدة الأمريكية وأزمات انتشار النووي:الحالة الإيرانية2001-2009، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي،2012،

75) محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، مجلة التربية والعلم، المجلد(15)، العدد(9)،2008،

76) سيد العزاوي، المفهوم الصحيح للدبلوماسية ما بين القوة الصلبة والناعمة والذكية

II/المراجع باللغة الأجنبية.

أولا: الكتب.

1) Frank Vibert. Soft Power and international. Rule-making, liberal .institute ,berlin,2008,
2) Secretary of Defense Reports 2006-2008 . Understanding The New Defense Policy Through The Speeches of Robert M. Gates ،US Amazon .com.
3) U.C. Manal ،Dictionary of Public Administration ،Sarup & Sons
4) Ernest J. Wilson, "Hard Power, Soft Power Smart Power", The American Academy of Political and Social Science, SAGE Publications, 2008,
5) Joseph Nye Power in the Global Information Age : From Realists to Global,(NewYork, Routelage,2004).

ثانيا:الدوريات والمقالات.

6) Ernest J. Wilson, III, "Hard Power, Soft Power, Smart Power", Annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol. 616, Public Diplomacy in a Changing World (Mar., 2008), pp. 110-124, Published by: Sage Publications, Inc. in association with the American Academy of Political and Social

Science, Article Stable

URL: http://www.jstor.org/stable/25097997,

7) Carl Von Clausewitz, On War ,translated by Michael Howard and peter paret , Oxford University press , 2007 ,

8) Didier Billion , La Politique Extérieur Iranienne et La Sécurité Régional , Institut de Relation Internationales et Stratégiques ,Paris, 2001 ,

9) Dadwal, Shebonti Ray,op.cit,

10) K.L.Afraslabi, after khomeini-new directions in Iran's foreign policy, westview press, united states of America 1994,

11) Mohsin M.milani, The evolution of the Iranian presidency: from Banisadr to Rafsanjani. brutish ,journal of medal est. studies vol .20,nol,1993

الموضـــــــــــــــــوع	رقم الصفحة
المقدمـــــــــة	1
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة.	09
✓ المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقوة الناعمة.	10
• المطلب الأول: تعريف القوة الناعمة.	10
• المطلب الثاني: تطور مفهوم القوة الناعمة.	11
• المطلب الثالث:المفاهيم ذات لاصلة بالقوة الناعمة.	14
✓ المبحث الثاني: مقاربة مفاهيمية للسياسة الخارجية.	18
• المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية.	18
• المطلب الثاني: خصائص السياسة الخارجية.	21
• المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية.	23
• المطلب الرابع: علاقة السياسة الخارجية بالمفاهيم الأخرى.	26
الفصل الثاني: السياسة الخارجية الإيرانية.	30
✓ المبحث الأول: دراسة عامة للجمهورية الإسلامية الإيرانية.	32
• المطلب الأول: دراسة جيواستراتيجية.	32
• المطلب الثاني: دراسة اجتماعية وسكانية.	35
• المطلب الثالث: النظام السياسي في إيران.	39

✓ المبحثالثاني: تفعيل السياسة الخارجية الإيرانية.	47
• المطلب الأول: تطوير السياسة الخارجية الإيرانية.	47
• المطلب الثاني: السياسة الخارجية الإيرانية إقليميا.	53
• المطلب الثالث: السياسة الخارجية الإيرانية دوليا.	60
الفصل الثالث: وسائل توظيف القوة الناعمة ومستقبلها في السياسة الخارجية الإيرانية	75
✓ المبحث الأول: وسائل توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الإيرانية.	76
• المطلب الأول: الوسيلة الدبلوماسية.	76
• المطلب الثاني: الوسيلة الثقافية.	81
• المطلب الثالث: الوسيلة الإقتصادية.	86
✓ المبحث الثاني: مستقبل القوة الناعمة في السياسة الخارجية الإيرانية.	93
• المطلب الأول: تصاعد دور القوة الناعمة في السياسة الخارجية الإيرانية.	93
• المطلب الثاني: القوة الذكية في السياسة الخارجية الإيرانية كمقترب وسيط لمواجهة التحديات وتحقيق الأهداف.	97
قائمة المصادر و المراجع.	
الملاحق والأشكال	

الفهرس